



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

سمير باهي

من إعداد الطالبة :

أسماء صحراوي

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرافان

الحمد لله الذي أعانني ويسر لي إنجاز هذا العمل المتواضع، الحمد لله ذو الفضل و النعمة الذي نور دربنا بنور العلم وهدانا للسعي في تحصيله ،وعلى توفيقه لنا .

أتقدم بكل التقدير والشكر إلى الأستاذ الكريم باهي سمير على إشرافه على هذه المذكرة ، الذي لم يدخر أي وسيلة للنصيحة العلمية وتوجيهات المنهجية رغم التزاماته ومسؤولياته.

كما أتقدم بالشكر لكل معلم وأستاذ ساعدني في رحلة البحث عن العلم ، منذ المرحلة الإبتدائية إلى مدرجات الجامعة، كما أشكر جزيل الشكر الأستاذ واري عبد الكريم والأستاذة سليمة بن حسين مساعدة ودعمها أكاديميا وأخويا.

لا يمكن أن أنسى شكر طاقم مكتبة الكلية أخص بالذكر عفاف بوحنية ونصيرة ، طاقم مكتبة الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو ، أعوان مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، في مساهمتهم جميعا لتوفير مختلف أنواع المراجع التي يسرت علينا صعوبات كثيرة خلال كل مراحل البحث.

إلى كل الطاقم الإداري بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة.

الإهداء

إلى من لا تقي الكلمات عظم حقهما، ومن لا يمكن إحصاء فضائلهما وكانا مصدرا لألمي وبهجتي
ويدفعاني دوما لطلب العلم...إلى نور عيني أُمي وأبي .

إلى روح عمي محمد الصالح والدي الثاني الذي لم يفارقني.

إلى جدي وجدّتي الاعزاء أطال الله في أعمارهم.

إلى أخواتي : سناء، سارة، سهير ، مريم، سليمة وإبنيها رانيا وبهاء .

إلى صديقاتي شيراز، أسماء، وسيلة ، فاطمة ، ورفيقتي بوليانا شواح وعائلتها التي ساعدتني خلال
بحثي.

إلى زملائي في العمل بمنذوبية الأمن بولاية الوادي (سميرة، منى، آسيا)، أخص بالذكر رئيسي في
العمل مسعود كينوة الذي دعمني بكل ما أوتي من قوة خلال مساري الدراسي.

أهدي هذا الجهد البسيط إلى كل من يقف على أمن و إستقرار وطني وبلدي الغالي الجزائر.

أسماء

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : التصور المفاهيمي والنظري للأمن

المطلب الأول : مفهوم الأمن التقليدي والجديد

المطلب الثاني: المقاربات النظرية التقليدية والجديدة للأمن

المبحث الثاني :منطقة البحر الأبيض المتوسط بين المفهوم الجغرافي والإستراتيجي

المطلب الأول : المفهوم الجغرافي لحوض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المبحث الأول : واقع التهديدات الأمنية في المتوسط

المطلب الأول : الإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الثاني : الهجرة غير شرعية

المطلب الثالث: التهديدات البيئية

المبحث الثاني : عوامل و أسباب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

المطلب الأول : العوامل والأسباب الداخلية

المطلب الثاني : العوامل و الأسباب الخارجية

المطلب الثالث : تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على دول المتوسط

الفصل الثالث : التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

المبحث الأول: الإستراتيجية الأورومتوسطية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة

المطلب الأول: الشراكة الأوروبيةمتوسطة (مسار برشلونة)

المطلب الثاني : السياسة الأوروبية للجوار

المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

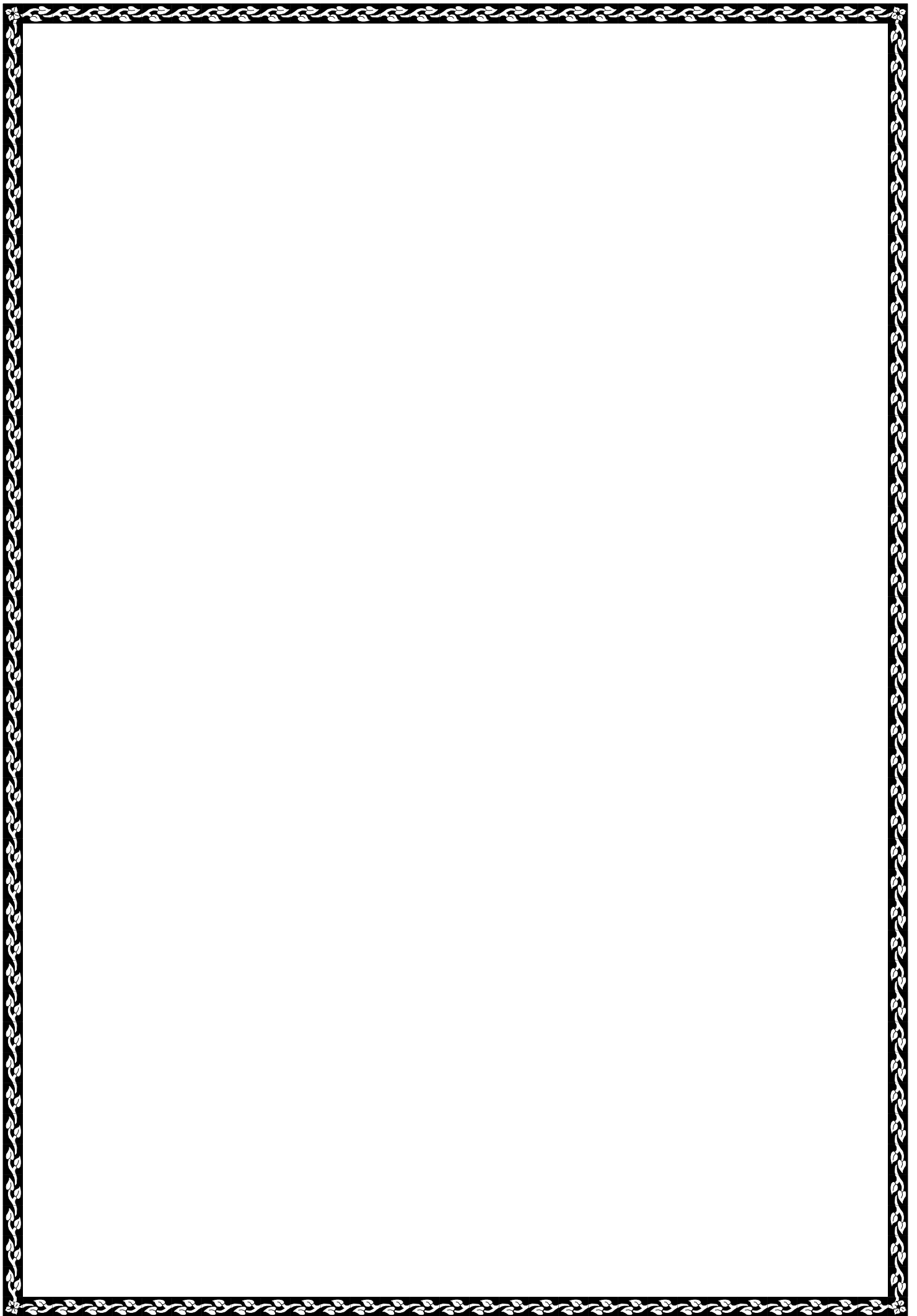
المبحث الثاني : الأبعاد الأمنية لسياسات القوى الكبرى و المساعدة في الفضاء المتوسطي

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط

المطلب الثاني : الإستراتيجية الروسية في المتوسط

المطلب الثالث : الإهتمام الصيني بالمتوسط عن طريق المدخل الإقتصادي

الخاتمة



مقدمة

أدى إنتهاء الصراع بين القطبين الشرقي والغربي إلى إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم العلاقات الدولية في مرحلة الأحادية القطبية، الأمر الذي ساهم في ترك المجال إلى ظهور نوع جديد من الصراعات، فأوجدت بشكل ضروري بناء تصور فكري مختلف ونوع من القراءة التحليلية للظواهر الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وذلك كونها دلّت على نهاية الكثير من الحقائق اليقينية في المجال السياسي والإقتصادي والثقافي، أي التغير في البناء الهيكلي للنظام الدولي وظهور جانب قيمي مخالف لما كان في سابقه، فبتزايد التوجه نحو بناء التكتلات الإقتصادية الإقليمية فوق وطنية التي من خلالها يستوجب على الدول معالجة العديد من القضايا بشكل جماعي، بالمقابل هذا الشكل من العلاقات عرّض الدول الوطنية إلى تهديدات عابرة للحدود الوطنية تفوق سلطة وقوة الدولة مصدرها تغيّر مفهوم السيادة وتحولّ الولاءات الوطنية إلى وحدات عبر قومية.

فالشكل الجديد للنظام الدولي بعد الحرب الباردة خلق نوع من الفوضى في عمليات السياسة الدولية، وعلى مستوى التنظير كذلك، فبرزت إتجاهات نظرية في العلاقات الدولية تؤكّد على ضرورة بناء فكري ونظري ومفاهيمي جديد، هذا التحول الذي يعكس القيادة الأمريكية للعالم، ويخدم الهيمنة الأمريكية التي زادت حدّته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عبر مقارنة نهاية التاريخ التي عرّفت العدو الجديد للغرب وأمريكا بشكل خاص على انه ذلك القادم من العالم الإسلامي بدرجة أولى والصين بدرجة أقل حدة، وهذا ماتعكسه طبيعة العلاقات التي تربط الغرب مع العالم الإسلامي والعربي .

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط كون جزء منها يمثل منطقة إستراتيجية ضمن دائرة العالم العربي والإسلامي ، على اعتبار أنها تمتلك أكثر منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة عبر

العالم، فهي فضاء مركزي للتفاعل بين الشمال والجنوب، إضافة إلى أنها حيّز تتفاعل فيه الديانات السماوية (الإسلام، المسيحية، اليهودية) مما يجعلها تعرف إختلافات وحالات توتر شديدة. أما على الجانب السياسي فهي تعرف نقاش واسع حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن هنا يبرز لنا الإهتمام المتزايد بالمنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، فجلّ هذا الإهتمام كان ينصب على الجانب الأمني والبحث عن عوامل الإستقرار والأمن في المنطقة، ثم يأتي الإهتمام بالجانب الإقتصادي والتبادل التجاري والإجتماعي بشكل ثانوي لإرتباط الثانية مع الأولى ، فعلى خلفية عدم الإستقرار الإجتماعي والتدهور الاقتصادي تتطور ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، إنتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية...فهذه الإشكاليات الجديدة التي يواجهها الأمن المتوسطي اليوم، تهدّد أمن وسلام شعوب ضفتي المنطقة، وعلى هذا الأساس أصبح أمن المتوسط يتعلق بتصرف أي طرف أو أي جهد مبذول من طرف المجموعة الدولية، لأن المنطقة تعتبر تقاطع لمصالح أهم الفواعل الدولية من جانب وكتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة جغرافيا التي لا تعرف أي نوع من التجانس أو الإنسجام لا من حيث القدرات ولا من حيث ماتملكه من موارد أو ماتتبعه من إستراتيجيات، وهذا التباين أدى بكلّ طرف إلى السعي لتحقيق جملة من أهدافه الخاصة، وكل هدف قد يتعارض مع طرف آخر .

سجلت نهاية الحرب الباردة تزامن لثلاث تحولات أساسية ، على المستوى الإستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة وأعيد طرح مسألة الحدود التي في غالبها نتاج لنظام فرساي،على المستوى الإقتصادي العولمة سمحت ببروز عالم بدون حدود حيث برز إتجاه قوي في العلاقات الدولية ليعيد طرح الدولة الأمة للنقاش(النظام الوستفالي) والعولمة ثقافيا بزيادة الصرع الحضاري والديني، أما على المستوى الإيديولوجي خلقت عالم بدون عدو واضح بزوال الخطر القديم وخلق عدو جديد يلعب نفس الدور الذي خلقه نظام يالطا(شرق/ غرب) ، والعلاقات اللاتماتلية بين ضفتي البحر المتوسط وإرتباطها بالتحولات التي نتجت عن أحداث برجي التجارة

العالمية، فهذا التزام فرض ضرورة التفكير في العلاقات الأورومتوسطية ومعالمها وحدودها في ظل التحول والتطور في الدراسات الأمنية، تحت هدف الوصول إلى منطقة المتوسط منطقة سلام وأمن، وهذا خاصة مع التطور الكبير للتهديدات وإختلافها وتنوعها، الذي بات يهدّد كل الفواعل في المنطقة، والقوى الدولية المتواجدة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين الأمر، فأصبحت مسألة زيادة عدد الفواعل والبنى في المنطقة عامل يدفع إلى التعقيد الأمني.

أهمية البحث:

- الإشكاليات الأمنية التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط ذات طبيعة إقتصادية و إجتماعية بالدرجة الأولى، فتدني الأوضاع الإقتصادية وغياب التنمية وإرتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب وغياب المؤسسات الديمقراطية والشرعية تعتبر مصادر لظهور الخلايا الإرهابية والإجرامية، والتباين الشديد بين شمال وجنوب المتوسط عامل دافع للهجرة غير شرعية من جهة، ومن جهة أخرى تحاول الدول الكبرى الهيمنة على الضفة الجنوبية عن طريق شعارات الشراكة الأورومتوسطية والتعاون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب لضمان بدرجة أولى مصالحها الحيوية بالمنطقة.
- التأكيد على أن حل الإشكاليات الأمنية الجديدة في المنطقة لن يتم إلا بمعالجة أسبابها وتقصي جذورها وتخفيض الفارق بين الضفتين عن طريق تعديلات في البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- البحث في سبل العمل الجماعي المشترك لدول الجنوب المتوسطي عبر أطر مؤسساتية تكاملية لأن التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة لا يمكن مواجهتها إلا بطريقة جماعية، كما أن وجود هذا التكتل الموحد سيمكّن هذه الدول من التأثير أكبر وقوة تفاوضية مع الكتلة الشمالية نحو إيجاد حلول للمخاطر التي تواجهها لا تخدم مصالح هذه الأخيرة فقط.

أسباب إختيار الموضوع:

جاءنا إهتمامنا بهذا الموضوع مرتبطا بالأهمية الكبيرة التي تأتي من عدة إعتبرات موضوعية و أخرى ذاتية ، التي تزيدنا من دفعنا كباحثين إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

أسباب علمية موضوعية:

- الإهتمام المتزايد بالأمن بكل أشكاله بعد الحرب الباردة، وخاصة الإهتمام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة إستراتيجية من خلال التعدّد في المبادرات (مسار برشلونة، الإتحاد من أجل المتوسط...)، فحوض المتوسط يواجه مشاكل أمنية خطيرة خاصة الإرهاب، الجريمة المنظمة التي تعود أسبابها تردي الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الضفة الجنوبية .
- تطور مفهوم الأمن وتوسّعه من الجانب العسكري إلى الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، أدى إلى مشكلة في تحديد إشكاليات الأمن في المتوسط.
- دراسة مضمون النظريات الأمنية ومحاولة إبرازها تطبيقيا، والخروج بها من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي في إطار الظاهرة الأمنية في حوض المتوسط.
- طبيعة الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط المعقّدة والمتشابكة دفعت بنا إلى ضرورة إجراء هذا البحث، لمعرفة أهم مصادرها وعوامل إنتشارها عبر معالجة الواقع بجوانبه المتعددة ، والذهاب إلى تقييم جلّ المبادرات والسياسات الدولية التي جاءت كمحاولات لتجاوز الإشكالات الأمنية في المنطقة.
- الحاجة إلى إثراء الدراسات التي تهتم بالأمن خاصة في دول الضفة الجنوبية كونها تخضع لضغوطات مستمرة من أجل علاج هاته المخاطر وإجتثاث مصادرها عبر إصلاحات هيكلية مؤقتة.

أسباب ذاتية:

- الإشكاليات الأمنية التي يواجهها المتوسط كالإرهاب والهجرة غير شرعية ، بطبيعتها هي ظواهر عالمية وإقليمية تؤثر على إستقرار دول المنطقة وبنيتها، و توجه طبيعة العلاقة التي تربط الضفتين الشمالية والجنوبية، خاصة بغياب التكافؤ بينهما في مستويات التنمية .
- تعتبر التهديدات الأمنية ظواهر داخلية قبل أن تكون خارجية، موجودة وتتوثر في المجتمعات العربية والمغربية خاصة ، بما فيها المجتمع الجزائري الذي يواجهها يوميا وتتوثر في أمنه بشكل مباشر .
- الميول الشخصية للباحثة بالمواضيع الأمنية و الإستراتيجية، خاصة التهديدات الأمنية في البحر المتوسط ، وبشكل أخص أمن الدول العربية و المغربية، وما يميّز به هذا الموضوع من نقاشات وحوارات تحاول فهم مجرى هذه التهديدات وعوامل إنتشارها ، كما أن هناك نقص في وجود دراسات عربية حول هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

- تعرف الدراسات الأمنية عمليات تقييم وإعادة تكييف مستمرة تحت تأثير عوامل تؤدي إلى إعادة تحديد التهديدات ومفاهيمها، الفضاء الحكومي وغير الحكومي، التهديد الإرهابي، الأبعاد العرقية والإثنية، تأثير بعض الجماعات والمنظمات من شأنه أن يخرج صياغة جديدة للأمن والنظريات الأمنية. فهناك دراسات إقتصادية و إجتماعية وبيئية تدرس الإشكاليات التي يواجهها الأمن في المتوسط ، من الدوريات العربية التي تناولت هذا الموضوع "مجلة السياسة الدولية"،مجلة المستقبل العربي، مجلة "دراسات دولية"، وقد عرف موضع الأمن المتوسطي إهتماما شديدا من طرف الباحثين في العلاقات الدولية والإستراتيجية ، نظرا للتعقيدات الأمنية والتوترات التي عرفتها المنطقة على سبيل المثال دراسات الدكتور بشارة خضر في كتابه "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس" كذلك مألّفه "المغرب الكبير وأوروبا" فهو يعتبر من أكثر الباحثين العرب الذين تناولوا البعد الجيوبوليتيكي للمتوسط وأبعاده الأمنية، كذلك

دراسة عزون كردون الذي تناول في كتاباته "الأمن في المتوسط" الذي وقف على تحليل عراقيل إستقرار المنطقة وناد بضرورة قيام حوار إستراتيجي في إطار تعاون إقليمي، ومن المهم أن نذكر دراسة الأستاذ بخوش مصطفى حول "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، الذي أشار فيه إلى التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على حوض المتوسط وأهداف الشراكة الأوروبيةمتوسطية، وعقب على مستقبل هاته العلاقة والتحديات التي تواجهها، إلا انه نلاحظ زخم اكايمي وعلمي حول المتوسط والإشكاليات الأمنية الجديدة تناولتها الدول الغربية بشكل أكثر تخصص عبر إنشاء العديد من المراكز البحثية متخصصة مثل مركز البحث حول إفريقيا والمتوسط CERAM، ومركز الدراسات والبحث حول العالم العربي والمتوسطي CERAM... كما نذكر كتاب " Jean Francois Daguzan " La Méditerranée nouveaux défis, nouveaux risques، الذي يتناول المشاكل الرئيسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية وحتى البيئية.

اشكالية الدراسة: في إطار التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن وتوسع أبعاده، و التغير في مستويات دراسة الظاهرة الأمنية، بالإضافة إلى الإختلاف الواضح في فهم طبيعة التهديدات الأمنية وآليات مواجهتها نطرح إشكالنا التالي :

ماهي مسارات التصور المشترك للظاهرة الأمنية في المتوسط في ظل التغيرات الدولية

والإقليمية الراهنة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

- كيف ناقشت مختلف المقاربات النظرية مفهوم الأمن ؟
- ماهي الإشكاليات الأمنية التي تعتبر قضايا أمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط؟ وماهي الآثار التي تخلفها على المنطقة؟

- كيف وظفت الأبعاد الموسعة للأمن في بناء إستراتيجيات لمواجهة مختلف التهديدات

الأمنية في البحر المتوسط؟

- ما تأثير تعدد المبادرات الأمنية التنافسية بين القوى الكبرى والصاعدة على طبيعة الأمن

في حوض المتوسط؟

الفرضيات:

إنطلاقا من إشكالية البحث والأسئلة الفرعية التي تلتها ، وضعنا **مجموعة فرضيات** وهي بمثابة

أجوبة على التساؤلات المطروحة مسبقا:

- كلما توسع مفهوم الأمن نظريا بعد الحرب الباردة أدى ذلك إلى إرتباط مستوى الأمن للضفة

الشمالية بالضفة الجنوبية للمتوسط.

- تعتبر التهديدات الأمنية في المتوسط كالإرهاب والجريمة المنظمة راجعة لإختلالات وظيفية في

دول الضفة الجنوبية.

- يؤدي التنوع في الآليات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المتخذة إلى بناء نظام أمني يعمل

على التخفيف من الإنزلاقات في منطقة المتوسط.

- على قدر ما تتواجد قوى عالمية متنافسة في البحر المتوسط، بقدر ما يكون هناك تأثير على

دينامكية الأمن في المنطقة.

الحدود الزمانية و المكانية للدراسة:

الحدود الزمنية: على إعتبار أن الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط (الإرهاب ، الجريمة

المنظمة، الهجرة غير شرعية) إنتشرت في المنطقة مع نهاية الحرب الباردة، وعليه فإن المجال

الزمني للدراسة يكون في فترة مابعد الحرب الباردة.

الحدود المكانية: تشمل الدراسة كل الدول المتوسطية المتكونة من دول المغرب العربي الجزائر ،

تونس ، ليبيا، المغرب ، موريطانيا، الصحراء الغربية، بالإضافة إلى فلسطين ، سوريا،

لبنان، مصر وإسرائيل و الدول الأوروبية إسبانيا، فرنسا ، موناكو، إيطاليا، ألبانيا، يوغسلافيا سابقا، اليونان، تركيا.

الإطار المنهجي:

نظرا للطابع المعقد والمركب للظاهرة الأمنية في المتوسط كان من الصعب دراستها باستخدام منهج واحد، خاصة ان موضوعنا قائم على التفكيك ثم تركيب الظاهرة الأمنية في الحوض المتوسطي، وذلك في سبيل التمكن من الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة .

المنهج وصفي : يعتبر الوصف احد مستويات البحث العلمي بجانب التفسير والتحليل، فهذا المنهج يلائم طبيعة دراستنا كونه يدرس الظاهرة ويوضح خصائصها ويعبر عنها كميا بأرقام ليوضح حجم الظاهرة ودرجة إرتباطها بالظواهر الأخرى.

المنهج التحليلي: هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة زمنية معلومة، من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة المدروسة.

تقسيم الدراسة: وللتفسير في موضوع الدراسة وكذا الإجابة عن التساؤلات المطروحة وكذا التحقق من الفرضيات والوصول إلى نتائج ، تم هيكلة الخطة كالتالي:

تطرقنا في الفصل الاول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، فيه تم توضيح التصور الإصطلاحي للأمن وتناولنا مفهوم الأمن بشقيه الأول مفهوم الأمن التقليدي والثاني الأمن في مفهومه الجديد الموسع، بالمقابل وضعنا أهم المقاربات النظرية التقليدية والنظريات الجديدة في دراسة الإشكاليات الأمنية في المتوسط التي أصبحت في الفترة الأخيرة مسرحا لجميع التحركات السياسية والدبلوماسية. وسنحدد أهم الخصائص الجيوسياسية في المنطقة ، إنطلاقا من الإمكانيات المادية والبشرية والتركيز على البعد الحضاري والتاريخي للمنطقة ، والأهمية الإستراتيجية لها في

السياسة الدولية. و في الفصل الثاني حاولنا فيه تشخيص واقع التهديدات الأمنية في المتوسط ، وتقصي أسباب إنتشارها، وبطبيعة الأمر قمنا بتوصيف تداعياتها على دول الضفتين.

خصصنا الفصل الثالث لدراسة أهم السياسات والمبادرات الأمنية الأوروبية والمتوسطية ، بالإضافة إلى إظهار الدور الأمريكي كقوة رائدة في المنطقة من الجانبين الإقتصادي والعسكري عبر دورها المركزي في منظمة الحلف الأطلسي و عن طريق توضع الأسطول الأمريكي السادس في المنطقة وتأثيرها على البنية الأمنية المتوسطية، إلى جانب هذا عمدنا على إبراز الجانب البعد الإستراتيجي الروسي في حوض المتوسط كقوة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرقنا كذلك إلى الدور الصيني المختلف عن سابقه ومعرفة نوع الآلية المتبعة لإحتواء التهديدات الأمنية في حوض المتوسط ، وفي الأخير قدمنا خاتمة قدمنا فيها أهم الإستنتاجات والنتائج

صعوبات البحث: تتعلق بمجموعة من الصعوبات الموضوعية :

• تعتبر الدراسات الأمنية من أصعب الدراسات في العلوم الإنسانية وبوجه أصعب في العلاقات الدولية، ومايزيد هذا التعقيد هو كيفية إختيار المراجع خلال البحث، فالصعوبة ليست في وجود المراجع موضوع البحث بل الصعوبة تكمن في التعامل مع أدبيات الدراسات الأمنية في المتوسط كونها مدخل أساسي في سياسات الدول الأكثر تأثيرا وقدرة في هذا المجال، وعليه وجب علينا الإنتباه إلى عدم الإعتماد على المراجع التي تكّرس توجه ومصالح طرف معين، وإنما ركّزنا على دراسة الواقع الأمني في حوض المتوسط بمختلف البنى السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

طبيعة مجال البحث المفتوح حول المنطقة المتوسطية ككل ، حيث يتجسد الإختلاف والعدد الكبير للوحدات الدولية المنتمية لهذا المجال الجغرافي، فتوجب علينا إجراء مسح شامل على طبيعة هذه الدول هذا من جانب، ومن جانب آخر إستلزمنا موضوع الدراسة معالجة كل الجوانب التي تدخل في الإشكاليات الأمنية الجديدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يحظى البحر الأبيض المتوسط بمكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى وقتنا الحالي، فلقد كتب عالم الجغرافيا الأمريكي Alfred Mahan سنة 1892 قائلاً أن الظروف جعلت من البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمراً. وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي في كونه يمثل منطقة الإتصال الرئيسية بين القارات، وبغرض إظهار الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط سنتناول في المبحث الأول مطلبين، المطلب الأول يدرس المفهوم الجغرافي لحوض المتوسط، والأهمية الإستراتيجية في المطلب الثاني. أما المبحث الثاني يعالج التصور المفاهيمي والنظري للأمن، حيث يتطرق المطلب الأول إلى مفهوم الأمن اللغوي والإصطلاحي، والمطلب الثاني يتناول التأصيل النظري للأمن ومختلف المقاربات النظرية التقليدية والجديدة للأمن.

المبحث الأول : التصور المفاهيمي والنظري للأمن

سنتناول في هذا المبحث تعاريف مختلفة للأمن بهدف تبسيط هذا المصطلح ،سواء بتعاريف لغوية أو إصطلاحية لعدة علماء و منظرين كل حسب خلفيته العلمية حتى ندرك نقاط التعقيد في مصطلح الأمن.

المطلب الأول :مفهوم الأمن

يعرّف الأمن في اللغة العربية من المصدر المشتق "أمن" " يأمن" " أمانا" ، آمنة، إطمأن ولم يخف فهو آمن، فالأمن عكس الخوفيقصد به السلامة ، فسلم البلد أي أمن سكانه وأطمأن أهله فيه ،واستقروا به في سلام دون خوف¹.يعني الأمن كذلك في معانيه اللغوية المختلفة الطمأنينة المعبرة عن الوجود المرافق له بالقدرة على مواجهة المفاجآت القائمة والمحتملة لأي اضطرابات في الوضع القائم الذي يتميز بالأمن والاستقرار. ويعرفه قاموس محيط المحيط العربي، الأمن ضد الخوف مطلقا أي سواء كان من العدو أو غيره أو عدم توقع مكروه في الزمان الآتي²،

فالمثير للإنتباه في كتاب الله عز وجل أن هذا اللفظ (أي الأمن) لم يرد إلا في خمسة مواضع: ثلاثة منها ورد معرّفًا في الصورة المطلقة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وُلُوَّ رُدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾(النساء:83)، وقوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ

1 العايب، أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006، أطروحة دكتوراه،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3، 2008). ، ص13.

² المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط :قاموس مطول للغة العربية، بيروت: مكتبة رياض الصلح، 1987. ص08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿الأنعام: 80-82﴾، ومرتين ورد منكرًا¹، منها قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (النور: 55). وورد على غير الصورة الاسمية أضعاف ذلك سواء بصيغة الماضي أو صيغة المضارع أو في صيغة المشتق كاسم الفاعل المفرد أو الجمع.

وقد ورد اللفظ بعدة أشكال لكنه لم يرد مقيدا بشيء لا بوصف ولا بإضافة، ومعنى ذلك أنه غير قابل للتبويض، فالأمن شيء كلي شامل لا يقبل التبويض، فهذه نقطة مهمة وهو أن الأمن نعمة يتنعم بها الناس إما أن تكون وإما أن لا تكون².

لفظة أمن يعود أصلها للغة اللاتينية ، وهي مركبة من كلمتين Sine وتعني Sans باللغة الفرنسية أي "بلا" ، والكلمة الثانية هي "Cura" وتعني بالغة الفرنسية "SOIN" أي عناية وإذا قمنا بتركيب الكلمتين فيعني غياب العناية وهو عكس معناه في الوقت الحالي الذي يعني حالة يغيب الخوف³ أما في اللغة الإنجليزية، عرّف الأمن security قاموس أكسفورد على أنه حالة التحرر من الخطر والخوف، فهو أمن الدولة والمنظمات من النشاطات الإجرامية كالإرهاب واللصوص والجواسيس⁴، وجاء تعريف الأمن في قاموس كامبريدج على أنه هو حماية الأشخاص و البنايات، وعرّف قاموس Larousse الفرنسي الأمن بأنه غياب أو التخفي من المخاطر في مجال معين⁵.

¹الشاهد البوشيخي ، "مفهوم الأمن في القرآن الكريم" ، مجلة حواء: اسطنبول ، العدد 13، 2015 ، متحصل عليه من الموقع: <http://www.hiramagazine.com> في 2016/02/25 ، على الساعة : 23:16

² المرجع نفسه.

³ Thiery Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationalnational », **La revue international et stratégique**, n 52 .2004.P19.

⁴-Oxford university press; **Oxford word power**.(New York :database right oxford university press. 2016) P693.

⁵ <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/s%C3%A9curit%C3%A9/71792>.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فمجمال هذه التعاريف وضحت الجوانب المميزة للأمن بأن توفره دلالة على التقدم من خلال الإستقرار والطمأنينة ، وهذا يشير إلى أن انعدامه خطر ينعكس على حياة الأفراد والجماعة والنظام الدولي ، مما يهدّد وجودهم وسلامتهم وهذا ما يجعل كل إنسان يسعى لتحقيق الأمن كأولوية في الحياة لإستمراره وبقائه وهذا ما ينطبق على الدول.

أما اصطلاحاً قد إختلف باحثي علم السياسة في تحديد تعريف للأمن، رغم تداول استخدامه في شتى المجالات وهذا يرجع إلى التغير في مستوياته وطبيعة تحقيقه، فقد عرفته دائرة المعارف البريطانية هو "حماية الدولة . الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"¹، بينما يقدم هنري كيسنجر الذي احتل منصبى الأمن القومي والخارجية في السبعينات رأيه بالأمن القومي على النحو التالي: "الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع توكياً الحفاظ على حقه في البقاء" أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع خلال حرب فيتنام فيقول "أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ". والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها ، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل"²، فالأمن في نظر مكنمارا يتوقف على التنمية.

لكن من أحدث التعريفات والأكثر استخداماً تعريف Barry Buzan المختص في الدراسات الأمنية في نظره أن : "الأمن هو غياب التهديد على القيم الأساسية للمجتمع"، فالأمن حسب العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة

¹ منذر سليمان ، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته ،اللجنة العربية لحقوق الإنسان ،2008/06/05،متحصل عليه من الموقع :<http://www.achr.eu/art381.htm> بتاريخ : 2016/02/26 ، على الساعة 14:38.

² روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن**،ترجمة: يونس شاهين ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر،1971،ص 39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض، ويتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء ولكنه يحوي أيضا جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات " تحييده كليا ، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون فقط نسبيا ولا يمكن أن يكون أبدا مطلقا".¹

يعتبر تعريف أرنولد ولفرز من أقدم التعاريف للأمن ، فالأمن حسبه هو : "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم " ، ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الإقتصادي، الحريات الأساسية".²

أما المفكرين العرب ندرج تعريف بطرس بطرس غالي الأمن على أنه: "لا يقتصر على التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، لأن الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو متعلق بالعدوان الخارجي".³ وعزّفه عبد الوهاب الكيالي : "الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي".⁴

¹Barry Buzan, People, state, and fear, the national security problem in the International relation. London: wheat sheaf, 1983, P24.

²عبد النور بن عنتر ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية ، العدد 160 ،أفريل 2005. ص. 57.

³ بوزنادة معمر ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص.16.

⁴ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979، ص.07.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

من التعاريف السابقة نرصد هناك تغير في معنى الأمن حيث خرج من المفهوم الضيق المنحصر في الجانب العسكري ، وتحول ليشمل كل الأبعاد العسكرية ،الإجتماعية، الإقتصادية ، وهذا راجع للتحويلات الدولية الجديدة التي مست العديد من المستويات في السياسة العالمية بعد إنتهاء الحرب الباردة، لكن يبقى الأمن يتميز بثلاث سمات وهي غياب الخوف ، غياب التهديد الأجنبي،سيادة الإطمئنان .

إن غياب الإجماع في التعاريف السابقة يقف على متغيرات أهمها طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها، وإختلاف في الرؤى والإيديولوجيات ، إلا أنه نستنتج من هاته التعاريف أيضا أن حقيقة تحقيق الأمن نسبية في العلاقات الدولية ،فلا يوجد أمن مطلق لأنه يعني تهديد أمن الآخرين.وإن الأمن مفهوم شامل لا يقتصر على بعد أو عنصر واحد بل يشمل أبعاد مختلفة :إقتصادية ، عسكرية، إجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فالأمن مفهوم متطور أي أنه يتميز بالديناميكية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية التقليدية والجديدة للأمن

لقد شكّل الأمن موضوعا مركزيا في الدراسات التقليدية وحتى المعاصرة، وذلك يرجع إلى تعقيد المفهوم وشموليته ،فالأمن من المسائل الشائكة التي كانت ولا تزال مصدر نقاش وجدل واسع على مستوى أفكار وآراء منظري السياسة الدولية .فقد تشكلت حوارات نظرية في إطار هاته النقاشات وكانت أولها بين المدرستين المثالية والواقعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ،فالمثاليون إنطلقوا في تفسيرهم للأمن على مقاربة أخلاقية وقانونية التي تنطلق من الطبيعة الخيرة والتي تهدف إلى الأمن الجماعي ،إلا أن فشل هذا الأخير بإنهيار نظام عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الثانية أثبت قصور الطرح المثالي¹، أما الواقعيون فقد قدموا طرحا مخالفا إلا أنه أقرب لتفسير

¹ مارتن غيفيش وآخرون، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 78.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

حالة الصراع حتى فترة الحرب الباردة، حيث أكد الواقعيون على أن صفة الصراع والحرب هي صفة ملازمة للعلاقة بين الوحدات الأساسية وهي الدول، فمحددات التفاعلات في النظام الدولي في فترة الحرب الباردة هي مصطلحات واقعية صرفة، فقد سادت مفاهيم وإعتبارات تمجّد استخدام القوة (الردع، الحرب النووية...). وقد عرف الإتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية الليبرالية، ومع نهاية الحرب الباردة ظهر الحوار الواقعي الليبرالي، وبهذا شهد مفهوم الأمن إشكاليات وقضايا جديدة كالتلوث البيئي، الهجرة السرية، الإرهاب، الكوارث الطبيعية...

فمن أهم ما يميز الظاهرة الأمنية المعاصرة هو أنها متعددة الحدود، و مصادر التهديد الأمني واسعة المجال، تغيّر في مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغيير وزن أهميتها، وظهر نوع جديد من التهديدات التي لم تكن موجودة سابقا أو كانت متخفية.

إن من تداعيات نهاية الحرب الباردة تميّز الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة، وتفردتها في رسم السياسة العالمية، وظهر هذا الأثر على المستوى التنظيري حيث بدى التغيير في مستويين، فالمستوى التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة ظهور فواعل جديدة، والمستوى الثاني التحول في موضوعات العلاقات الدولية حيث نتج عنه غلبة المواضيع الإقتصادية عن السياسية والإجتماعية، فمجمل هاته التحولات قادت إلى ظهور مقاربات ونظريات تتقادم القصور المنهجي والفكري للنظريات التقليدية.

فظهرت النظرية البنائية التي تعتمد على الهويات والأفكار والعوامل الثقافية في تفسير الظاهرة الأمنية، ويعتبر Alexander Wandt أب البنائية¹. والنظرية النقدية الإجتماعية التي تركز على رؤية تحررية إنسانية من أنصارها Robert Cox.

¹ عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر: الشروق للنشر، 1994، ص 449.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بالإضافة إلى الإتجاه التوسعي لمفهوم الأمن الذي تمثله مدرسة كوبنهاجن ، حيث أعطت أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية للأمن ليشمل وحدات من غير الدول. وفي مايلي سنسلط الضوء على أهم النظريات المفسرة للأمن التقليدي، والنظريات المتضمنة الأمن بمفهومه الجديد .

1. المقاربة الواقعية والليبرالية ومفهومها للأمن:

1. الإتجاه الواقعي: تعود أصول أفكار الواقعية إلى الوزير الهندي Kotilia (312-296 ق م) ويعد أول من كتب على الواقعية السياسية، الذي تحدث عن مفهوم القوة وميزان القوة و الحرب والحالف ودور العامل الجغرافي في قوة الدولة ، ويعتبر كذلك Niccolo Machavelli من أبرز مفكري الواقعية في القرن السادس عشر الذي جمع أفكاره في كتابه الشهير "الأمير" الذي يبين لكل ملك أو امبراطور ، أو رئيس كيفية الحفاظ على قوته وسلطته وزيادة القوة وأسس الحكم ، أما أشهر منظري النظرية الواقعية المعاصرين نذكر هانس مورغانتو، كوينسي رايت، ستانلي هوفمان¹.

الأسس النظرية للواقعية :

إعتبار السياسة الدولية هي موضوع للصراع والحرب من اجل القوة²، أو الدول تتصارع بسبب تناقض في المصالح ، فالقوة حسب مورغانتو هي الهدف في تفاعل الدول فيما بينها وبالتالي مهما كان شكل العلاقات الدولية فالقوة هي المحدد لها.

¹ عبد الناصر جندي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص138 .

² جيمس دوروثي ، روبرت بلتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر: وليد عبد الحي ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986 ،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يرى مورغانتو أن المصلحة هي جوهر السياسة الدولية ، حيث إتخذ المصلحة وحدة التحليل لسلوك الدول ، فالدول لا تتصرف في البيئة الدولية إلا بالرجوع إلى مصلحتها الوطنية ، فهناك دول مصلحتها تتجسد في قضايا الأمن والسيادة وتحقيق الإستقرار ، وهناك دول تجاوزت هذا الأمر وأصبحت مصلحتها تدور حول الهيمنة والنفوذ¹.

الفوضى الأساس المميز للمنظور النظري الواقعي ، يقصد بها عدم وجود إنتظام أو تدرج في السلطة على المستوى الدولي ، وغياب التراتبية في المجتمع الدولي ، أي لا وجود سلطة فوق سلطة الدول ومنه لا تسمح فقط بقيام حروب بل تجعل من الصعب بالنسبة للدول حصولها على أهدافها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا تفرض سلطتها على الدول ، الأساس الآخر توازن القوى الذي يعني وجود دولتين أو أكثر في حالة صراع ، وليس في حالة صدام .وصراع ناتج عن تكافؤ القوى لطرفي أو أطراف الصراع ،ويتحقق التوازن من خلال وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة ،غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات ذات السيادة. كما يقصد به في الجانب الاستراتيجي أن التوازن يعني السلام وعدم التوازن يعني الحرب ، وحسب مورغانتو فنظام توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة إستخدام القوة².

يدرك الواقعيون أن السياسة هي محصلة الصراع من أجل الهيمنة والقوة والمصلحة القومية بين الدول ذات السيادة ،وبالنسبة للواقعيين فالقوة هي مجموع القدرات العسكرية والتكنولوجية والإقتصادية وذلك لتجميع قدراتها حتى تفسر سلوكها الخارجي³ .

يرى الواقعيون أن ترسيخ معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التي تستند لها ، فالقوي يفعل ماتمكته قوته من فعله ،فالضعيف هو الذي يتقبل ما لا يمكن رفضه¹ ، والإعتماد على الذات هو هي

¹ عامر مصباح ، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، ص ص (163 .162).

² عبد الناصر جندي ، مرجع سابق ، ص ص (160 . 159).

³ مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ، الجزائر : شركة بانتست ، 2005 ، ص 327.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الوسيلة الأنسب لتحقيق الأمن ،وحسب النظرية الواقعية يتحقق ذلك مع إعتقاد الدولة على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وتوسيع نطاق هيمنتها وهذا يكون بالإعتماد على قوتها. فالواقعيون يرون أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من خارج حدود الدولة أي من الفاعلين الدوليين الآخرين ،² وإن طبيعة التهديدات عسكرية وبالتالي الرد عنها سيكون عسكري من أجل الحفاظ على وجود الدولة.

ومنه نستنتج أن الواقعية تنطلق في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري ، حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية، لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المتخصصين الأمنيين في حصرها الأمن في المجال الأمني فقط ، وإعتبار الأمن مشتق من القوة ، إن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والإعتداء المسلح المحتمل ضدها ، وإختزال الأمن في دفاع وحماية جعل الأمن موضوعا للدراسات الإستراتيجية والدفاعية وهذا ما جعله موضوعا متعلقا بالخبرة الواقعية وليس نظريا³.

فالتصور الواقعي يربط أساسا التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري الخارجي، ففي الحرب الباردة ساد مفهوم الأمن القومي وبالتالي يحدد القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمها ومصالحها وأمنها الوطني من أي تهديد داخلي أو خارجي ، وعلى هذا الأساس سعت الدول لحماية حدودها من أي خطر أجنبي بالوسائل العسكرية⁴.

¹ Thomas Hobbes, Levathan, Oxford, Basil black well ,1946, P64.

² محمد شلبي ، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة ، الجزائر: منشورات العلوم السياسية والاعلام ، 2004 ، ص 151.

³ عبد النور بن عنتر ، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، 2005 ، ص 57.

⁴ زقاغ عادل ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج البحث في الأمن المجتمعي " المتحصل عليه : <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html> بتاريخ : 2015/10/05

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فالأمن لدى الواقعيون يعتمد على ركائز معينة، وهو أن الدولة هي الفاعل الأمني الوحيد في العلاقات الدولية، وإن البيئة الدولية ذات طابع فوضوي نتيجة أن كل دولة تسعى لحماية مصالحها القومية بنفسها ، واتخاذ البعد العسكري الجانب الوحيد للأمن دون الإهتمام بالجوانب الأخرى، فعلى الرغم من التركيز الكبير على مفهوم الأمن العسكري الدولاتي عند الواقعيين الكلاسيكيين ، وحصر التهديدات الأمنية ضد الدول بالطابع العسكري وربط الأمن بالقوة أي الأمن الصلب ، جاءت أفكار الواقعيين الجدد ، الذين سعوا إلى توسيع مجال التهديدات الأمنية خارج النطاق العسكري نتيجة للتغيرات في السياسة الدولية بتزايد عدد الدول وظهور الأزمات الإقتصادية المهددة لأمن الدول أكثر من العوامل العسكرية ، وهذا ما استدعى إعادة تعريف الأمن وإنتاج مفاهيم أمنية جديدة ، حيث تعتبر المعضلة الأمنية Security Dilemma من المفاهيم الجديدة التي جاءت بها الواقعية الجديدة ، وتعتبر نقطة بداية التحليل والبناء المعرفي للواقعية الجديدة ، فالمعضلة الأمنية هي نتاج البيئة الفوضوية للدول التي يعززها إنعدام الثقة وسوء إدراك في نوايا الدول فيما بينها، فقلق الأفراد والجماعات بشأن أمنهم سيدفعهم ذلك إلى إكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين ، وهذا الإجراء تباعا سيجعلهم غير آمنين بشكل أكبر وبالتالي لاشئ يبدو أننا للوحدات المتنافسة ، أي عدم اليقين في نوايا الآخر وعدم الفهم المتبادل وسوء الإدراك سيؤدي بكل دولة منفردة إلى تعزيز أمنها بنفسها¹.

فحتما كل دول ستقوم بإجراءات دفاعية تحمي بها نفسها ستفهمها الدول الأخرى أنها هجومية، وعلى هذا الأساس ستكون الدولة الأولى قد خففت من القوة الدفاعية للدولة الثانية ،ومن هنا تكون النتائج المأساوية للمعضلة الأمنية كما يقول صاحب المفهوم Jonh Hartz ويتشكل ما يسمى الخوف

¹ Jonh Mearichiemer, The tragedy Of great power politics , New York : Northen and company,2003,PP(140- 141).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المتبادل فهذا المفهوم زاد تعقيدا وتطورا بعد فترة نهاية الحرب الباردة¹. فللمعضلة الأمنية وجهين ، الوجه الأول يتعلق بفوضوية البنية الدولية وإعتماد الدول على نفسها لتحقيق أمنها أي معضلة بين الدول ، والوجه الثاني معضلة داخل الدول وهذا الوجه ساد بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بتنامي النزاعات العرقية والإثنية داخل الدول ، حيث إنتقل مستوى التحليل من النظام الدولي إلى مستوى التحليل الوطني .

وعليه فالواقعيون الجدد بتياريهما الدفاعي والهجومى أبقوا على الدولة كمرجعية أولى في تحليلاتهم للدراسات الأمنية ، إلا أنهم اختلفوا في كيفية تحقيق الأمن ، فأرتبط الأمن عند الدفاعيين بالدفاع وعند الهجوميين بزيادة القوة وتعظيمها ، حيث إستجمعت كل هذه المفاهيم في إطار الواقعية الكلاسيكية والجديدة.

2. الإتجاه الليبرالي : جاءت الليبرالية كأطروحة بديلة عن التي قدمتها المدرسة الواقعية في تقديم فواعل جدية غير الدول كالمنظمات والأفراد والجماعات ومؤسسات دولية وإقليمية أو مايسمى "المجتمع المدني العالمي" .

تعود الإرهاسات الأولى لليبرالية إلى للمفكر Emmanuel Kant في القرن الثامن عشر ميلادي بتقديمه فكرة تشكيل إتحادية عالمية تضم كل دول العالم خاصة الجمهوريات الديمقراطية للتصدي لأي دولة تعتدي على دولة أخرى وهذا ماسمى بنظرية السلام الديمقراطي²، حيث ينطلق منطقته من ثلاث عناصر وهي : التمثيل الديمقراطي الجمهوري ، إلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان ، الترابط العابر للحدود الوطنية³ ، بالإضافة إلى إسهامات الرئيس الأمريكي الأسبق Woodrow

¹ عبد الناصر جندلي ، " النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة " ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، 2010 ، ص ص (120 - 121).

² Micheal Doyle, **Peace liberty and democracy (realists and liberals contests)** , United Kingdom, Oxford university press, PP (22-23).

³ جون بيليس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، 2004. ص 430.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

Wilson حيث قدم مشروع عصابة الأمم بهدف تحقيق السلام العالمي لتأكيد مفهوم الأمن الجماعي، وكانت أفكاره منبع لعديد من المنظمات الدولية . إلا أنه رغم وجود عوائق عديدة لتحقيق الأمن الجماعي وفق المفهوم الكانطي فلا تزال إلى حد يومنا هذا محاولات لتجسيد الأمن الجماعي ، لكن الجدل قائم حول القاعدة التي تنص حول أن الدول الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها.¹

إن التطورات الحاصلة نهاية السبعينيات من القرن الماضي مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل وتطور العلاقات الإقتصادية والإقرار بدور التعامل و السلام الديمقراطي ، أعطت تفسيراً جديداً للأمن ومقاربة جديدة قائمة على المؤسسات حيث أكدت أطروحات هذه الأخيرة مع نهاية الحرب الباردة ، حيث إقتنع العديد من الباحثين على أن السلام العالمي مرهون بدور التنمية لتحقيق الأمن ، فحسبهم تحقيق الأمن يعني وجود تنمية حيث يقول ماكنمارا: "إن الأمن ليس هو معدات عسكرية وإن كان يتضمنها ، كما أن الأمن ليس هو ذلك النشاط العسكري وإن كان يشملها ، إن الأمن يعني التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يكون أمن"². فالربط بين التنمية والسلام يعدو مفهوم متكامل ، فبصفة عامة تلعب العوامل الإقتصادية دوراً مركزياً في تفسير السياسة الخارجية وذلك لأن تنفيذ معظم السياسات يكون عبر الموارد الإقتصادية³. فمن أهم أسس الليبرالية التي تساعد في فهم المقاربات الأمنية :

- نجد أنه يمكن تقليص النزاعات بين الدول عبر تكريس قيم التعاون.
- التعاون بين الدول يكون عبر تشكيل منظمات ومؤسسات تعمل على تحقيق الأمن والتعاون.

¹Anne Marie Slaughter, International Relations Principal theories, Wolfrem, Oxford university press, 2011, P4.

² روبرت ماكنمارا، مرجع سابق، ص 125.

³ جونسون لويد ، تفسير السياسة الخارجية، تر : محمد السيد سليم ، السعودية: جامعة الملك سعود الرياض ، 186، ص 185.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

• نشر القيم الديمقراطية وتقليص النشاط العسكري ، فالدول الديمقراطية لا تتشن حرباً ضد دول ديمقراطية أخرى ، ذلك لأنه أهم مبدأ يقوم عليه السلام الديمقراطي ، وتركيز الأمر على مبدأ الأمن الجماعي الذي يتمثل في خدمة الفرد للجميع والجميع في سبيل الفرد، وهاته في حد ذاتها الوسيلة الأساسية التي تساهم في الحفاظ على السلام بين الدول.¹

• نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال الفوق قومية ، حيث أنه بسبب التداخل الإقتصادي يحقق الأمن لخوف كل طرف على مصالحه الإقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي.²

II. مقاربات مفهوم الأمن الجديد: لقد كانت أفكار الأمن التقليدية التي شكلتها الحرب الباردة تتعلق أساساً بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية ، إلا أن بعد نهاية الحرب الباردة حدث تحول في التفكير بشأن الأمن بعد التراكمات النظرية والمعرفية وتطورات داخل النام الدولي، حيث أصبحت التهديدات الأمنية تتجاوز قدرة الدولة بالرغم من أن هاته الأخيرة لا تزال المسؤولة الأساسية عن الأمن ، إلا أنها نتيجة تسارع التحديات فشلت في بعض الأحيان في الإيفاء بالتزاماتها الأمنية بل وأصبحت في بعض الأحيان هي في حد ذاتها مصدراً للتهديد، وهذا ما إستوجب تحويل الإهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان كون هذا الأخير أصبح مكملاً لأمن الدولة . حيث كان أول ظهور لمفهوم الأمن الإنساني في تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره الباكستاني محبوب الحق 1994 حيث عرفه : "هو أمن

¹Jeff Pugh, **democratic peace theory (A review and evaluation)** ,Comming: CEMPROC series, 2005,p03.

²Bertrand Badie and others, **International encyclopedia of Political Science** ,Los Anglos :SAGE publication,2011,p 1435.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الإنسان بالدرجة الأولى من أمن الأرض وأمن الأفراد وأمن الأمم والأمن يكون من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان".

1. مقاربة الأمن الإنساني: تنطلق هذه المقاربة من إعتبار الفرد هو المرجعية الأولى لتحقيق الأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق ذلك، وذلك لتراجع دور الدولة على مواجهة مسارات العولمة، بالإضافة إلى التدفقات الاجتماعية كالهجرة التي كونت أمواج توتر إجتماعي كبيرة ونمط إنتاجي غير متوازن ، مما نتج عنه تنامي الصدام والصراع داخل الدول والمجتمعات، وبالتالي تصبح الدولة في نظر النقاد ماهي إلا وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق أفراد المناطق الفقيرة¹.

أي أن مفهوم الأمن الإنساني جاء نتاجا لتحولات مابعد الحرب الباردة الذي سجل بوضوح تجاوزها لما جاءت به النظريات التقليدية ، التي كانت تتخذ من الدولة موضوعا مرجعيا لها ، ليصبح الفرد هو المرجع الأساسي للأمن ، غير أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية لا يعني قطيعة حقيقية للأمن مع أمن الدولة أو الأمن الوطني ، فالدولة هي المسؤول الأول على أمن الأفراد وبالتالي المقاربة الأمنية لعالم مابعد الحرب الباردة لا بد أن تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها وليس التناقض معها².

لقد تكرست أفكار الأمن الإنساني بعد الإتفاقيات العالمية خاصة المعاهدة الدولية للصليب الأحمر 1864 ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ديسمبر 1948، بالإضافة إلى معاهدة جنيف 1949، أما المبدأ الذي يستند إليه الأمن الإنساني هو سلامة الإنسان، أي تلك المرتبطة بالعوامل الإقتصادية والغذائية والصحية والبيئية كتلك المتصلة بالإرهاب والجريمة

¹ منيرة بلعيد ، الديناميكات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر كفاعل في المنطقة، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط ، قسنطينة 30/28 أبريل 2008 ، ص 04.

² جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن ..من الوطني إلى الإنساني، الجزائر : مداخلة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط ، قسنطينة ، 30/29 أبريل 2008.ص16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المنظمة .أما عن خصائص الأمن الإنساني فقد حددت وفقا لتقرير التنمية البشرية 1994 للأمم المتحدة كمايلي:¹

- الأمن الإنساني كوني ويشمل كل أنحاء المعمورة ،في الأمم الغنية والفقيرة ،لأنه هناك تهديدات مشتركة لكل البشر كالمخدرات ، التلوث البطالة ،إنتهاك حقوق الإنسان ، وقد تختلف حدتها من منطقي إلى أخرى .
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر ، إذ أن تعرض هذا الأمن للتهديد لا يتوقف على الحدود الوطنية للدول ،بل يمس كل الأمم والشعوب .
- الوقاية المبكرة أسهل وأقل تكلفة من التدخل البعدي لحماية الأمن الإنساني ،ذلك أن التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية منشئها منه في المرحلة اللاحقة.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية البشر في كل العالم .

لقد ساهم مفهوم الأمن الإنساني في إتساع نطاق محور التركيز من أمن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات ، فالفكرة أن يكون الناس آمنين ، لا أن تكون الأراضي الواقعة داخل الحدود آمنة فحسب من العدوان الأجنبي ، فالأمن الإنساني يطرح أن فكرة الأمن هي مسؤولية مشتركة بين الشعوب والبشر فهو يركز على المخاطر المصاحبة للإنتكاس ، فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة ،وتهدد كرامة الإنسان وإستمراره.²

ومنه يمكن القول أن الأمن الإنساني يعني حماية الإنسان من تهديدات الأوبئة ، المجاعة ، البطالة الجريمة المنظمة ،الأخطار البيئية ،الإرهاب ، المخدرات أي أن الأمن الإنساني لا

¹غادة علي موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية ، الأردن : مداخلة في المؤتمر في الأمن الإنساني في الدول العربية، 15/14 مارس 2005 . متحصل عليه من الموقع : <http://www.unesco.org/securpax> بتاريخ 2016/03/05.

² عبد العظيم بن صغير ، الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني :دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.الجزائر : جامعة بسكرة ، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يرتبط بالأسلحة وإنما بحياة الإنسان وكرامته ، ولكن يجدر بنا الإشارة إلى أن الأمن الإنساني قد تأثر هو الآخر بالعولمة ، وفي هذا الصدد أصدرت الأمم المتحدة التقرير الإنمائي 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" ، حيث أشار إلى أن هناك سبع تحديات تواجه الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي كمايلي¹:

- عدم الإستقرار الإقتصادي كالأزمات الإقتصادي .
- غياب الأمن الوظيفي وعدم إستقرار الدخل ، إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسة وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود وضمانات وظيفية وهو ما ترتب عليه غياب الإستقرار الوطني.
- غياب الأمن الصحي حيث أن سهولة الحركة والانتقال إرتبطت بسهولة إنتقال وانتشار الأمراض والأوبئة.
- غياب الأمن الصحي إذ تعمل العولمة على إنتشار الثقافات ، الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية والتكنولوجيا المتطورة .
- غياب الأمن الشخصي :يتمثل في إنتشار الجريمة المنظمة التي تستخدم أحدث التكنولوجيا.
- غياب الأمن البيئي: وينبع هذا الخطر من الإختراعات الحديثة والتطور الصناعي التي لها تأثيرات جانبية بالغة على المحيط البيئي.
- غياب الأمن السياسي والإجتماعي: حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات، حيث ساهمت بشكل كبير في سهولة إنتقال الأسلحة عبر الحدود ، وهو ما أضفى عليه تعقيدا وخطورة شديدين على الأمن الإنساني .

¹ خديجة عرفة ، الأمن الإنساني ، متحصل عليه من الموقع : www.humensecurity.chs.org

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بالإضافة إلى النقاط المذكورة سابق ندرج كذلك غياب الأمن الوظيفي الذي يقصد به إقصاء و إبعاد موظفين لأسباب لا معنى لها ، إصرار عدد من الجهات والقطاعات في وضع بعض الكفاءات في مواقع بعيدة عن التخصص ،هذه الظاهرة تزداد في إذا لم يكن لها تقييم أو تقدير للعبء أو الإنجازات ،حيث ظهرت أهمية الأمن الوظيفي عقب فترة التظاهرات الشعبية بعد ديسمبر 2010 التي إجتاحت معظم الدول العربية بدءا من تونس، حيث كان من أهم مآقره الرئيس السابق زين العابدين بن علي هو إقراره لـ 300 ألف منصب وظيفي ، وكذلك كانت مطلب لثوار 25 يناير بمصر حيث وصلت نسبة الفقر إلى 40% ، في إطار غياب العدالة الإجتماعية وإنتشار الفساد وزيادة الإختلاسات وفضائح السلطة السياسية.¹

ومنه يتضح لنا أن قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا عالمية مما يستدعي وضع ورسم سياسات رشيدة وتعاون على المستوى الإقليمي والعالمي.

2. الأمن المجتمعي: تعد عالمة الألمانية Hilga Haftendorn من أبرز دعاه هذا الإتجاه، حيث شهدت فترة مابعد الحرب الباردة حراكا كبيرا بين المنظرين والأكاديميين، حيث ترى هاته عالمة أنه لأصبح من الضروري مراجعة المفهوم التقليدي للأمن لأن تصورات مفهوم الأمن الهوبزي والكانطي لا تضمن منظارا كافيا للأمن ولا تفسر بطريقة كافية لتغيرات العلاقات الأمنية التي تشهدها اليوم جهات عديدة من العالم ،كما ترى إضافة مسائل عديدة لمفهوم الأمن وهي²:

نظرية وتاريخ الحرب والسلام ، مدركات القيم الثقافات والتهديدات ، مفاهيم أمن إقليمي ودولي وشامل ،الأبعاد الإقتصادية والإيكولوجية ، تحديات الإرهاب ، تجارة المخدرات، الآثار

¹ محمد جمال المظلوم ، الأمن غير التقليدي ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012.ص ص (203-205).

² اليامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة حالة مجموعة 5+5 .رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر). 2011/2012. ص 27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

التكنولوجية، الإنتشار الواسع للمعلومة وأثر ذلك على النزاعات الدولية ، السياسات الدفاعية للدول ، الإستراتيجية النووية ،مراقبة ونزع السلاح.

تبقى محاولة العالمية هي لغا هافنتدورن مرتبطة بمجال القوة العسكرية وحالات العنف المتوقع بالرغم من محاولتها تجاوز الحاجز التقليدي للمفهوم ¹.

نضيف إسهامات المنظر Barry buzan الذي يعتبر أكثر من أعطى طرحا مهما لمفهوم الأمن الجديد والموسع ، حيث يعتبر القائد لمدرسة كوبنهاجن المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاجن (Conpenhagen peace research Institute) وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، وإنما تبيّن إطارا نظريا للدراسات الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعتها خلال تسعينيات القرن الماضي وما يدخل في تميّز وتأسيس برنامج البحث لهاته المدرسة، حيث قسّم Barry buzan الأمن إلى خمسة أبعاد أساسية تتمثل في:²

- البعد العسكري : ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ، وكذلك مذكرات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر .

- البعد السياسي: ويعني الإستقرار التنظيمي للدول والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- البعد المجتمعي: يعتبر الأمن المجتمعي واحدا من اهم عناصر البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة. فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة ، إلى اعتباره قطاعا قائما بحد ذاته

¹ المرجع نفسه.

² شوفي مريم، "التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، الحوار المتمدين. العدد 4340. 2014/01/20. متحصل عليه من الموقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396778>: بتاريخ 216/03/07. على الساعة 00:31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وموضوعا متميزا للأمن فالمجتمعات هي وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل إعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية تشعرها بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل يفوق مجموع وعيها الفردي، تبعا لهذا وجدت مدرسة كوبنهاجن أن مسارات العولمة قد أثرت بشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بالكثير من العوامل كالهجرة¹، فقد يحدث وأن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية والإستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الإندماج في وحدات أكثر إتساعا.

- البعد البيئي: بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف التصحر... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيماوية، استنزاف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي.
- البعد الإقتصادي : ويخص الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف إضطرابات السوق العالمية.

¹ Dario Batistella , Theories des relation internationales, 2^{eme} edition, Paris: press de science politic, p 480.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وهذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض ،بل كل منها تحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية ، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات لكنها تعمل سويا في شبكة من الترابطات القوية¹.

التوسع في مفهوم الأمن نجم عنه ما يعرف بالأمننة حيث نجد ويفر الذي يعتبر من رواد مدرسة كوبنهاغن يرى أن هذا المفهوم جوهره إعتبار الأمن فعل خطابي ، فمجرد وسم شئ ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك ، حيث يقول بوزان "الأمننة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمننة عندما يتقبلها الجمهور" ، و هي تحتوي على احتمالين:ماذا سيحدث إن لم نتخذ الإجراءات ؟ ماذا سيحدث إذا قمنا بذلك؟، ويقول Ole Waever "يمثل شئ ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب ذلك"²، فالأمننة هي ممارسة تاداتانية تحتوي على ثلاث عناصر :

1. إدعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات استثنائية.

2. تبني الفعل المستعجل.

3. التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد.

إن النقطة الرئيسية في مفهوم الأمننة هي "نظرية اللغة"حيث يعتبر نطق الأمن نفسه هو فعل، فميشال ويليامز أكد أن صور 11 سبتمبر 2001 و سقوط البرجين الأمريكيين،كانت مركزا لتطوير التصورات الأمنية المهددة في السياق الأمريكي، كما ركزت مدرسة كوبنهاجن على الآليات والميكانيزمات التي من خلالها يمكن جعل القضية مؤمننة لابد من مرورها بالمراحل التالية:

¹ Barry buzan , "new patterns of global security in the twenty- first Century" **international affairs**, N 03,1991, P 433.

² Ole Waever, **securitization and desecuritization On Security** ,New York: Colombia University Press,1998,p16

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1. قضية غير مسببة حيث لا تتعامل معها الدولة لأن الحكومة لا تتعامل مع أي قضية غير مسببة وبالتالي لا تطرح القضية للنقاش.
 2. تسييس القضية Politicization أي إضفاء الطابع السياسي على القضية فيم التعامل معها على أساس الآليات التي وضعها النظام السياسي، وتصبح هذه القضية جزءا من السياسة العامة .
 3. الأمانة Securitization حيث يضاف الطابع الأمني على القضية التي تم تسييسها، ويتم جلبها إلى حيز القضايا الأمنية بحيث تعتبر تهديد للوجود.¹
- بعد التعرض لنظريات الأمن التقليدي ونظريات الأمن في شكله الجديد الموسع ، نستنتج أن المقاربات الجديدة تطرقت إلى مجمل الأسباب التي في إمكانها أن تهدد إستقرار كل العالم ، وبالتالي أعطتنا مفهوما مغاير عن ما جاءت به المقاربات التقليدية وبالتالي إستطاعت المقاربات النقدية أن تكيف مفهوم الأمن وفق التهديدات الأمنية الجديدة.

¹ شوفي مريم ، مرجع سابق.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الثاني: الفضاء المتوسطي بين المفهوم الجغرافي والإستراتيجي

سنتناول في هذا المبحث الأبعاد الجغرافية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال التطرق لطبيعة التسمية عبر التاريخ وطبيعة الدول الواقعة في هذا الحوض، بالإضافة إلى تحديد الإحداثيات الجغرافية. من دون الإستغناء عن معرفة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة عبر تحليل الأبعاد الحضارية والتاريخية والإقتصادية للمنطقة.

المطلب الأول: المفهوم الجغرافي لحوض المتوسط

تعود تسمية البحر الأبيض المتوسط (La Méditerranée) بهذه التسمية إلى القرن الثالث ميلادي حيث أطلقها الجغرافي الروماني Julius Solinos بإعتباره ذلك الفضاء الذي يتوسط القارات الثلاث، وقد أطلق عليه الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم اسم "ماري نوستروم" (Mare – Nostrum) الذي يعني "بحرنا"، وقد أطلق عليه المصريون الأخضر الكبير والبحر المقدس وبحر فلسطين عند العبرانيين، والبحر الأبيض عند الأتراك، أما الإسم الذي يعرف به حاليا فهو مشتق من كلمتين هما "ميدياس" (medius) أي المتوسط و "تيرا" (terra) أي الأرض وبذلك فهو يعني البحر الذي يتوسط الأرض¹.

ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل طبيعيا وحدة حقيقية، وأن ساحله الجنوبي يتكامل مع ساحله الشمالي، بل وإنه من الناحية الجغرافية البحتة يعتبر جسرا يربط بين إفريقيا وأوروبا.

كما أن البحر الأبيض المتوسط متاخم للمحيط الأطلسي، فينحصر جغرافيا بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وكذا غرب آسيا، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا وخطي طول 5.5

¹ أسامة فاروق مخيم، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية". السياسة الدولية، عدد 129، جويلية

1997، ص42

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

درجة غربا و 36 درجة شرقا ، وتبلغ مساحته 2966000 كم² ويمكن إضافة كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كم² للحوض المتوسطي بالإضافة إلى بحر مرمرة الذي تبلغ مساحته 1400 كم² وبها تصبح المساحة الإجمالية للبحر المتوسطي 3475400 كم² 1 ، يبلغ الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية نحو 97761 ميل بحري ، بل يصل حتى إلى 10011 ميل بحري إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا (2).

يتصل البحر المتوسط بالبحار الأخرى والمحيطات عن طريق مضائق متعددة (مضيق جبل طارق ،قناة السويس، مضيقي البسفور والدردينيل) ، حيث تعد هذه المضائق ذات أهمية إستراتيجية من حيث أنها تسمح في عرف رجال الاستراتيجية البحرية بتسهيل المراقبة والتتصت من خلال إقامة أجهزة تركيب تحت المياه البحرية لمراقبة ورصد حركة الغواصات والسفن العسكرية(3) ، حيث يتركز الغرب على سوقين هامين في المنطقة الأول للكيان الصهيوني الذي يبلغ طول ساحله حوالي 230 كلم الذي يتوسط بين لبنان في الشمال وسيناء من مصر في الجنوب والثاني هو تركيا التي لها ساحل في جنوبها يشرف على شرق البحر المتوسط ويجاور سوريا وفي غربها الذي يشرف على ممرين هامين هما البسفور والدردينيل 4 .

تطل على البحر الأبيض المتوسط دول من القارات الثلاث ، حيث بالنسبة لأوروبا : إسبانيا، فرنسا ، موناكو، إيطاليا، ألبانيا، يوغسلافيا سابقا، اليونان، تركيا ، وبالنسبة لآسيا فلسطين ، إسرائيل ، لبنان، سوريا، وبالنسبة لإفريقيا مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب ، يتعدى طول البحر المتوسط 3800 كلم وعرضه

¹ المرجع نفسه، ص 04.

(2) محمد صفي الدين أبو العز، "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط". المستقبل العربي ، عدد 07، ماي 1979 ، ص 09.

(3) محمد أزهر السماك ، دراسات في الموارد الاقتصادية، الموصل :جامعة الموصل ، 1978 ، ص 18.

⁴ صبري فارس الهيتي ، الجغرافيا السياسية (مع تطبيقات جيوبوليتكية) ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 318.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الأكبر 800 كلم بين خليج Génes وتونس، مساحته حوالي 3 مليون كم²، أي بنسبة 35/1 من مساحة المحيط الأطلسي و 180/1 من المساحة الإجمالية للبحار والمحيطات⁽¹⁾.

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط

تعبيراً عن التميّز الإستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط قال الباحث الأمريكي مورتون كابلن Morton Kaplan: "إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم و احتمالاً للجيل القادم أيضاً على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط فالربع الشمالي يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم و الربع الجنوبي يمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، فيعد استمرار تدفقها في العقدين القادمين ضروري للصحة الإقتصادية والسياسية العالمي"².

بالتالي يمكن القول أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية تكتسي أبعاد عدّة أهمها:

• البعد التاريخي والحضاري للمنطقة:

تعود فكرة المتوسطية إلى حضارة الشرق القديم ثلاثة قرون قبل الميلاد خاصة في عصر الإسكندر الأكبر، ظهرت على سواحله أعظم الحضارات البشرية كالحضارة المصرية، الإغريقية، الرومانية، والإسلامية.⁽³⁾

حيث إتسع التفاعل بين شعوب الضفتين بعد مجئ الديانة المسيحية والإسلامية ، حيث إكتست العلاقة طابعاً دينياً لا تزال تأثيراته إلى اليوم، فالإسلام بارز في جنوبه والكاثوليكية في شماله ليشكل بهذا أكبر منبع للتنوع الديني والثقافي في العالم.

(1) عبد القادر شربال ، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية ، بوزريعة: دار هومة للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 22.

² محمد صابر عنتر، "الأمن والبحر الأبيض المتوسط : تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي" ، القضايا العربية، العدد الرابع ، 1980، ص 147.

³ محمد الصالح المفسر ، الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز دراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 124.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فالحضارة الإسلامية جعلت البحر المتوسط ملتقى روحيا وتجاريا وعلميا، لذلك ترتبط أوروبا والعالم العربي والإسلامي علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية ، فثمة تاريخ مشترك يربط بين هذين العالمين وهو تاريخ من التعاون وتحالف وتاريخ من الصراع والإقتتال لمدة قرون من الزمن ، فكانت مهذا للصراع بين روما وقرطاجنة والقسطنطينية وكذا الحروب الصليبية في العصر الوسيط ، ومن هنا يظهر أن الإهتمام الدولي بالمنطقة المتوسطية سواء تعلق الأمر بالبحر المتوسطي أو الدول التي تنتمي إليه لا يعود فقط إلى العصر الحديث ولا إلى الفترة المعاصرة بل يؤكد التاريخ على أنه مثل دوما ميدانا للصراع والحروب بين مراكز القوى الإقليمية والدولية، بحيث أن المفهوم الإستراتيجي يبين على أن من يسيطر على حوض المتوسط يسيطر على حركة الملاحة فيه وعليه يتحكم في سياسة واقتصاد الدول الأخرى.

بالتالي يظهر تصورين مختلفين حول المنطقة، التصور الروماني الذي ينطلق من فكرة أن من يتحكم في الشواطئ الشمالية للمتوسط لا يمكن أن يكون للأمر فعالية إن لم يصاحبه تحكم مشابه في الشواطئ الجنوبية ، و بالتالي سيطرة الجيوش الرومانية على الدول المتوسطية الجنوبية التي تمّد روما بالمحاصيل الزراعية الضرورية لإستمرار الإمبراطورة الرومانية. والتصور العربي الإسلامي الذي يظهر في دور الدولة العثمانية في المتوسط خلال القرن السابع عشر والثامن عشر ، عن طريق أسطولها البحري القوي¹ .

حيث تعتبر أفكار نابليون بونابارت التوسعية هي إمتداد للتصور الروماني ، حيث دعا إلى استخلاف الدولة العثمانية في منطقة جنوب المتوسط بعد دخوله مصر ، بالإضافة إلى فتح قناة السويس التي تعتبر ممرا حيويا يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر ومنه للمحيط الهندي التي

¹Moulay Belhamissi , Marine et marins d'Alger (1518-1830) , Alger :bibliothèque nationale, 2003,pp (48-49).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بدورها زادت من أهمية الحوض المتوسطي¹ ، وهذا ما وُجد تنافسا حادا بين الدول الأوروبية ذاتها خاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا، بالإضافة إلى عامل الثورة الصناعية التي دفعت بالدول الأوروبية للخروج عن نطاقها الجغرافي للبحث عن المواد الأولية خاصة الفحم لتزويد الصناعات الجديدة في أوروبا، ومن أجل هذا الهدف تم تكريس الوجود الإستعماري الفرنسي في كل من الجزائر 1830، تونس 1886، المغرب 1912، والوجود الاستعماري الإسباني في الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911² ، التي نالت استقلالها بعد ثورات شعبية واحتجاجات واسعة محلية وعالمية، إلا إنها تبقى لحد الآن تربطها علاقات سياسية واقتصادية وثيقة ، حيث يحتوي البحر المتوسط على 24 دولة منها ثمانية دول في الجنوب المتوسطي بعدد سكاني يقدر 213 مليون نسمة، وتسعة منها في الشمال المتوسطي بعدد سكاني يناهز 187 مليون نسمة حسب إحصائيات 2015 ، أي بنسبة 6.95 % من سكان العالم ومن المتوقع وصول عدد سكان دول المتوسط سنة 2025 إلى 524 مليون نسمة³.

• البعد الإقتصادي للمنطقة:

تظهر الأهمية الإقتصادية للبحر المتوسط من حيث انه ممر بحري حيوي للسفن التجارية، خاصة بعد فتح قناة السويس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبسبب النشاط التجاري العالمي المتنامي بحلول القرن العشرين زادت أهميته، حيث أن غلق القناة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1967 تكبدت الدول الأوروبية والآسيوية وعدد من الدول الإفريقية خسائر جد معتبرة ، وذلك بسبب إرتفاع تكاليف الشحن 500 مرة لما كانت عليه ، بالإضافة إلى إكتشاف البترول في

¹ حامد عبد الله ربيع ، " البحر المتوسط والأستراتيجيات الكبرى حول سياسة عربية بحر متوسطة". قضايا عربية ، عدد 04، 1980، ص 130.

² المرجع نفسه.

³ Sébastien Abis , « Les dynamiques démographiques en Méditerranée », centre international de hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes. N 11, p 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة عمدت القوى الكبرى إلى التنقيب عن النفط ونقل شركاتها إلى المنطقة مما زاد حركة السفن والناقلات النفطية التي تنقل النفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية ومن هنا أصبحت المنطقة المتوسطة نقطة إرتكاز لنشاط الشركات البترولية مثل Exxon, Shell, Total

حيث ينقل يوميا حوالي مليون طن من النفط الخام¹.

أما بالحديث عن الثروة النفطية في المنطقة فنجد أن الجزائر وليبيا من أهم الدول البترولية ، حيث يقدر إنتاج الجزائر بـ 583 ألف برميل باليوم وتحتل المرتبة الخامسة عشر (15) عالميا بحوالي 1.8 % من الإحتياطي العالمي للنفط ، كما تحتل المرتبة الرابعة (04) بإنتاج الغاز الطبيعي برقم إنتاجي يقدر بـ 44.190 م³ أي بنسبة 10 % من الإحتياطي العالمي .

بالنسبة إلى ليبيا منحت إمتيازات لعدد كبير من الشركات النفطية العالمية مما رفع حدة التنافس لأسباب تتعلق بمزايا النفط الليبي لقربه من القشرة الفوقية لسطح الأرض ويقع قرب السواحل المتوسطة مما يسهل من عملية استخراجة ويقلل من نفقاته ، وبهذا تحتل المرتبة الرابعة عشر (14) عالميا من حيث الإحتياطي العالمي من البترول بإنتاج يقدر بـ 15 ألف برميل باليوم و حوالي 5مليون م³ من الغاز الطبيعي².

بالإضافة إلى الثروات الطاقوية نجد أن المنطقة تزخر بالمعادن كالفسفات ، حيث تحتل المغرب المرتبة الثالثة عالميا ، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا في إنتاج

¹Commision des communautés européennes, « La communauté , méditerranéennes et le moyen – Orient », Bruxelles :Commision des communautés européennes, 2001,p08.

² إحصائيات منظمة أوبك سنة 2015 ، متحصل عليه من الموقع:

http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/146.htm بتاريخ 2016/03/19 على الساعة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الحديد، بالإضافة إلى معادن أخرى كالرصاص واليورانيوم، والثروات الحيوانية والزراعية والبحرية، والقوة الإستهلاكية الكبيرة نتيجة الإرتفاع الديموغرافي¹.

¹علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 148.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

خلاصة الفصل الأول :

يفتقد مصطلح الأمن إلى مفهوم صريح ودقيق ، ونجد أنه غالبا ما يرجعنا إلى الجانب التقليدي العسكري ، خاصة حين يعتبر أن أمن الدولة هو القوة العسكرية ، لأن الأمن لازال كما كان منذ القدم مبدءا حريبا وهذا منذ نشأة العلوم العسكرية وتطورها بتطور الأهداف العسكرية والإستراتيجيات المستخدمة.

النظرية الواقعية للأمن تقوم على أساس إعتبار أن "القوة" هي التي تحكم سير العلاقات الدولية، والدولة هي الفاعل الوحيد والأول على مستوى العلاقات الدولية، وهي الفكرة التي تتعارض وفكر التنظير الليبرالي، الذي يرى أن السلم والأمن لا يتحققان إلا بوجود دول ديمقراطية ، مع توطيد العلاقات الإقتصادية و التجارية بين فواعل العلاقات الدولية .

المقاربات النقدية للأمن تؤكد على أن الأمن لم يعد مرتبطا بقوة الدول ، والذي تتمكن من خلالها من حماية حدودها وسيادتها من التهديدات الخارجية هذا لأن الأمن بدأ يأخذ أشكالا عديدة غير العسكرية ومنها البعد الإنساني ، مثلا إنتهاك حقوق الإنسان يعتبر من الخروقات الأمنية التي تهدد إستقرار الدول ويعاقب عليها القانون الدولي . بالإضافة إلى البعد البيئي هو الآخر مهم جدا وهذا بإعتبار البيئة محيطة عالميا تشترك فيه كل الدول ، والعالم بأسره هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترى هذه المقاربات أن أمن دولة ما لم يعد بمعزل عن التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول الأخرى كما عبر عنها باري بوزان مركبات الأمن .

للمنطقة المتوسطية أهمية جغرافية و إستراتيجية بالإضافة إلى المكانة الحضارية والتاريخية، مما أعطى لها دور حيوي ومركزي في السياسة العالمية وعجلة الإقتصاد العالمي، إلا أن هاته

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المكانة زادت من تعقيدات الحالة الأمنية في المنطقة وأوجدت مفهوم جديد لمعالجة الظاهرة الأمنية التي تتعرض لها .

الفصل الثاني

التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

إن الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط جعلت من أمنه قضية إهتمام العالم ، فالعالم اليوم يواجه مصادر جديدة للخطر وتهديدات أمنية خطيرة جدا، حيث شهدت منطقة المتوسط تزايد النشاطات الإرهابية الدولية ، الجريمة المنظمة ، تجارة السلاح ، تهريب المخدرات ، الهجرة غير الشرعية ، ومازاد خطورة هذه الظواهر هو أنها تعمل في علاقة متشابكة تربطها مصالحها مشتركة لتشكل بذلك معضلة أمنية معقدة في المتوسط ، على الرغم من أن هاته التعقيدات الأمنية ليست بالمفهوم العسكري إلا أنها تشكل تهديد من الدرجة الأولى خاصة على حسب رؤية دول شمال المتوسط خاصة ، حيث أن التهديدات الأمنية التي تواجهها دول جنوب ضفة المتوسط تهدد بدورها دول شمال ضفة المتوسط ، وهذا طبعا يرجع إلى التحول النظري في مفهوم الأمن وتوسعه ، فالأمن لم يعد محصورا في الجانب الخارجي للدولة وحماية حدودها أو الجانب الداخلي حماية الفرد والمجتمع ، بل أصبح ليتسع ويشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية والدولية ، وهو ما أنتج تأثيرا متبادلا بين الدول ، وأوجد شكلا من التوترات السياسية والإقتصادية خاصة في دول الضفة الجنوبية التي أظهرت نوعا من الفشل في الحفاظ على وجودها وإستقرارها ، حيث أصبح المهاجس الأمني حول محل حوار في العلاقات التي تربط الضفتين والشغل الشاغل في سياستهم وبرامجهم . وبالتالي قصدنا أن نقدم في هذا الفصل حول الملفات الأمنية التي تناقشها دول الضفتين وتحديد مصادر ماهية هاته التهديدات في المبحث الأول ، وحاولنا في المبحث أن نشخص العوامل التي دفعت بإنتاج هاته الأخطار وأسباب تزايد نشاطها .

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المبحث الأول : واقع التهديدات الأمنية في المتوسط

بإنهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي وما كان لها من أثر على النمط القائم في العلاقات الدولية ، أدى هذا إلى تراجع التهديدات التقليدية العسكرية المباشرة لتظهر أشكال جديدة للتهديدات الأمنية بصيغة مختلفة ، هذا التحول فرض التغير في العقيدة الأمنية لدول المتوسط ، رغم بقاء مجال التنافس العسكري واستمرار قوة تأثير الحرب ماثلة على الدوام، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة وتأثيرها على أمن المتوسط في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني سنعالج موضوع الهجرة غير الشرعية، وفي المطلب الثالث سنحاول تسجيل الأخطار البيئية التي تهدد منطقة المتوسط.

المطلب الأول : الإرهاب والجريمة المنظمة

تتمثل التهديدات غير العسكرية المعروفة أيضا بالتهديدات الجديدة كما لو كانت ظواهر عابرة للأوطان ، وشاملة وتتميز بمنطق يستند إلى شبكات وبتعددية المخاطر المنتشرة ، والمتعددة الأشكال وهلاميتها إنها التهديدات الحقيقية للأمن ، فالإرهاب في صميم التهديدات الجديدة وهناك توافق أو شبه إجماع على هذا القول، لقد وجد مصطلح الإرهاب تعقيدا كبيرا لدى الباحثين في العلاقات الدولية ، وذلك لصعوبة إيجاد مفهوم شامل وعادل لهذا المفهوم ، وهذا راجع طبعا لطبيعة العمل الإرهابي واختلاف الرؤى الدولية حوله.ورد مفهوم الإرهاب في الموسوعة الميسرة على أنه " ممارسة أعمال عنيفة ضد مصالح الغير سواء لأفراد أو الجماعات ".¹

¹هاني السباعي ، تعريف الإرهاب في المنظمة الغربية ، متحصل عليه من الموقع : www.aljazeeraatalk.net بتاريخ 2016/03/11 ، على الساعة 21:44.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

لقد ظهر مفهوم الإرهاب لأول مرة خلال الثورة الفرنسية سنة 1794 ، أما في الفقه الإسلامي فإن مصطلح الإرهاب يعني "الحرابة" وهو خروج جماعة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، متخذين بذلك الدين والأخلاق والقانون.¹

وزارة الدفاع الأمريكية 1986 فقد عرفت الارهاب على أنه " أي إستعمال غير قانوني لأعمال عنف أو التهديد بإستخدامها ضد الأشخاص والممتلكات إجبارا للحكومة أو الشعب .

أما المشرع الجزائري فقد عرّف الإرهاب في الأمر 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 على أنه " أي فعل يعتبر إرهابيا أو تخريبيا ، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب في أوساط المواطنين والإعتداء المعنوي أو الجسدي عليهم ، وعرقلة سير تطبيق القوانين والمساس بالحرريات العامة .²

عرّفت هيئة الأمم المتحدة سنة 2000 الإرهاب على أنه عمل من الأعمال الجنائية الهادفة لإحلال حالة من الذعر ، رفته جامعة الدول العربية على أنه كل عمل منظم من أعمال عنف والتهديد³ الذي يسبب فزعا أو ذعرا من خلال أعمال القتل وإحتجاز الرهائن أو إختطاف السفن أو الطائرات أو غيرها من أجل تحقيق أهداف سياسية ، كما أنها رفضت المقاومة ضد المحتل الأجنبي من أجل التحرر إرهابا ، في إشارة إلى المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.⁴

¹ منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب دراسة فقهية في التشريع الجنائي الإسلامي ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 26.

² محمد صديق يوسف ، الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة، الجزائر: دار المعرفة، 1998، ص 274.

³ محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1999، ص 32.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

كما تبنى الإتحاد الأوروبي تعريف شامل للإرهاب عل إثر الإعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت اللجنة الأوروبية مفهوما يتمثل في المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها كليا ، حيث صنف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث تعتبر أحداث 11سبتمبر 2001 منعطفا حقيقيا للأمن الدولي¹ .

بما أن ليس للإرهاب تعريف متفق عليه دوليا ، إلا أنه يعتبر كآلة حرب ضد الطابع الجهوي للدولة والحضارة ككل ،كما يشكل تهديد عبر قومي ، وليس بمقدور أي دولة مهما كانت قوتها ومكانتها ومواجهته والتصدي له بمفردها أو الإحتماء من هجماته، فالإرهاب له تصنيفان الأول إرهاب وطني يقصد به الإرهاب التقليدي هدفه الإعتراض العنيف على وضع سياسي يرى على أنه لايحتمل والقتل مجرد وسيلة للتعريف ببعض المطالب كعامل من عوامل المعارضة خصوصا عن طريق إراقة الدماء والدمار، يستهدف السكان المدنيين ويسمى في بعض الحالات إرهاب الإعتراض الذاتي ، والثاني إرهاب دولي يهدف الى زعزعة حكم أو نظام إقتصادي حيث يعد الارهاب وسيلة للممارسة السياسة بوسائل اخرى ، حيث يتكلم فرنسوا هايسبورغ عن الارهاب الجامح لتفسير أحداث سبتمبر 2001 وإنهيار برجى التجارة العالمي، الذي يربط بين التدمير الشامل الذي أصبح ممكنا بفضل التكنولوجيات المعاصرة وبين الإرادة التدميرية التي تمتلك الإرهابيين أنفسهم².

¹ Marie claude Semoutset des autres , **Dictionnaire des relation Internationals** ,3^{eme} edition, Paris:edition Dalloz ,2008, p481.

² جاك فونتتال، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيوإقتصاد** . ترجمة : محمود براهم، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص ص (80 -81).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

فالفكرة الأوروبية عن الإرهاب تتضمن أن مصدره هو الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط <<، وخاصة دول المغرب العربي ، ولهذا فقد إعتبر مايك سميث رئيس هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن المغرب العربي يعد من أكثر المناطق في العالم مصدرا للقلق والتهديد ، غير أن هنالك من إنتقد هذه النظرة الأوروبية ذات الخلفيات المسبقة ، حيث إعتبرها الأستاذ عبد النور بن عنتر أنها تعاني من أزمة المصادقية على إعتبار أن دول الضفة الجنوبية ، وخاصة دول المغرب العربي لا تملك الإمكانيات الكافية لمواجهة هذه المعضلة الأمنية المستعصية ، مما يجعلها حقيقة تمثل تهديدا استراتيجيا للأمن بأكمله، وأن كل هذا التمويل الإعلامي يدخل في دائرة الفكرة القائلة أنه وبعد زوال الخطر الشيوعي دخلت القوى الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، في مرحلة من الفراغ، وهو ما جعلها تبحث عن عدو جديد بدل العدو الشيوعي المنهار، من أجل إثبات القوة والذات وممارسة القدرة على الهيمنة وهو المسار الذي إنتهجه الإتحاد الأوروبي بتبنيه لفكرة المفكر صامويل هنغنتون .

بالعودة إلى أحداث 11 سبتمبر حيث تجرت موجة عارمة من الإرهاب الدولي التي لم تقتصر على إستهداف الدول الغربية فقط بل بل تعدتها لتطال أيضا الدول العربية والإسلامية بحيث بات من الممكن القول إن هناك عولمة للإرهاب كنموذج للعولمة الإقتصادية التي ظهرت ملامحها مع سقوط جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي¹ ، وبروز ملامح النظام الدولي الجديد، ومنه يمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد ماهي إلا نقطة إنطلاق جديدة للعمليات الإرهابية ،وتلاها أيضا إحتلال العراق سنة 2003 وما خلفه من دمار وخراب ، وهو ما يمكن أن نعتبره منعرجا حاسما ودافعا لتدهور الوضع الأمني في العراق إلى يوما هذا، ليمتد بذلك التراجع

¹ صالح بن بكر الطيار ، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ، السعودية : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004 ، ص 14.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الأمني إلى دول المشرق والمغرب العربي بما أصطلح عليه " الربيع العربي " ، بالرغم من أنه لا يمدّ لمظاهر الربيع بأي صلة ، بل أن مظاهره دلت على الوحشية والدمار واللاإستقرار ، خاصة بالنظر إلى تراجع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وحتى الإنسانية¹ ، حيث لم يدفع الثمن إلا الشعوب العربية ، التي فقدت معنى الأمن والطمأنينة و الراحة وحتى الكرامة.فالتحدي الأمني الذي تعيشه منطقة المتوسط تعدى كل الحدود واصبح يؤثر في الساحة الدولية ككل ، حيث يوجد إرتباط في مدى تأثير ما يجري في العالمين الشمالي والجنوبي منذ القديم ، وهو مايمكن ربطه بدور الجغرافيا ومدى تأثيرها على الأوضاع الداخلية للدول .

وهذا يعني بالطبع انه على الدول الأطراف أن تقوم بجهد كبير ورؤية سياسية وإستراتيجية ناجحة لكي تتحكم في الإرهاب المتنامي ومايتبعه من سلوك غير مرغوب فيه وهذا ليس بالأمر الهين، هذا مانلاحظه في أن الإتحاد الأوروبي يعيد التفكير في هندسته الأمنية والدفاعية ويحدد ميكانيزمات التعاون والشراكة الفعلية بين أعضائه ومع دول الغير ، فبعد أحداث 11 سبتمبر إقتنعت الدول الأوروبية بضرورة امتلاك قدرات عسكرية تدافع بها عن نفسها في حالة حدوث هجمات مماثلة ،ففي إطار الإتحاد الأوروبي ساهمت إيطاليا بفعالية في تحقيق خطة عمل مكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلس أوروبا في 28 سبتمبر 2001 أي بعد فترة قصيرة فقط من أحداث 11سبتمبر 2001، تتضمن خطة العمل سلسلة من التدابير التي يتعين اتخاذها في مختلف القطاعات الحيوية لمكافحة الإرهاب (التعاون القضائي والتعاون بين أجهزة الشرطة، سلامة النقل ، مراقبة الحدود وتأمين الوثائق، مكافحة التمويل ، الحوار السياسي والعلاقات الخارجية والدفاع ضد

¹ مصطفى بنون، المسألة الأمنية في منطقة البحر المتوسط ، الجزائر : مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، 29/30/2008.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

هجمات الأسلحة البيولوجية . الكيميائية والمشعة والنووية...الخ¹ ، وقد جاءت العمليات الإرهابية في مدريد في مارس 2004 ولندن في جويلية 2005 ، وتلك التي تم إفشالها قبل تنفيذها في عام 2006 وأحداث باريس نوفمبر 2015 التي كانت ضحيتها 130 شخص للدفع نحو تكثيف التعاون في مكافحة الإرهاب في الإطار الأوروبي، هذا مآدى إلى إكمال خطة العمل بإضافة المزيد من التدابير والإجراءات إليها، كما أقر المجلس الأوروبي المنعقد في ديسمبر 2005 إستراتيجية بعنوان:"الإتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب " ، وهذا ما يعني أن الإتحاد الأوروبي قد وضع إطار عمل لمواجهة الإرهاب ووضع جزاءات عقابية على الإرهابيين ، وقد أعطى هذا الإطار الإتحاد الأوروبي القدرة على إتخاذ إجراءات وقائية مما صعب على الإرهابيين ممارسة نشاطهم داخل الإتحاد الأوروبي².

العوامل البيئية التي ساهمت في إزدياد العمل الإرهابي ، وجود أرضية هشة تساهم في تنمية الفكر الديني المتطرف وقبول بعض الدول أن تكون ملجأ لأصحاب الفكر المتطرف من أجل إعتبارات مصلحة ، من ثم صعوبة إقناعها بتسليمهم لتذرعها بحقوق اللاجئ السياسي والمنظمة الحامية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومن هنا يظهر أن القوى العظمى مراعاة لمصالحها فسمحت بإنتشار الإرهاب في مناطق دون أخرى ، وما دفع للمزيد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان وزيادة للقهر واللامن ، فالدول الكبرى أظهرت بسبب تحيزها وعدم موضوعيتها في حل الكثير من القضايا مثل القضية الفلسطينية ، وبل تواطؤها في دعم العديد من المنظمات الإرهابية والمتطرفة سواء كان

¹ التعاون الدولي بمثابة حجر الزاوية في مكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الإيطالية ، متحصل عليه من الموقع : http://www.esteri.it/MAE/ar/politica_estera بتاريخ: 2016/03/14 ، على الساعة 20:48.

² حسنين المحمدي بوادي ، دول العالم بين الإرهاب والديمقراطية ، مصر : دار الفكر الجامعي ، 2007، ص48.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

ذلك بطريقة مباشرة¹ ، أو عن طريق تغاضي النظر عن أعمالها الإرهابية على سبيل المثال الجمعيات الدينية اليهودية المتطرفة الإسرائيلية في تقتيل الشعب الفلسطيني وغدر الأطفال في المدارس وإغتيال بعض الشخصيات الدينية والسياسية، حرق عائلة الدوابشة الفلسطينية من طرف مستوطنين إسرائيليون أعضاء في تنظيم متطرف 31 جويلية 2015 وذلك برمي الزجاجات الحارقة في وسط منزلهم.

التغير الذي نتج جزاء أحداث 11 سبتمبر 2001 على مستوى نمط الإرهاب الدولي ، خاصة حجم ومجال العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، في إتصالها بشبكات إلكترونية وعمله على إحداث عنف ليس له حدود خاصة ان فكرة حصول هذه التنظيمات على أسلحة دمار شامل تعد فكرة مرغوب فيها بشدة ، وتظهر المنطقة المتوسطية من بين الأهداف الأكثر استهدافا من قبله، نظرا لما تشكله من ثقل إقتصادي وسياسي لإعتبرات الموقع الإستراتيجي الهام جدا وإمتلاكها على ثروات باطنية ثرية جدا ، وبالتالي لا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية والجنوبية من حيث التعرض للتهديد ، وهو ما يدعو إلى تضافر جهود الضفتين والعمل على خلق إتحادات وشركات فعالة تتجاوز التقارير الرسمية الدبلوماسية .

إن دعم مسيرة التعاون الأمني المتوسطي تعد أكثر من ضرورة ، عن طريق تعزيز مبدأ المشاركة والتعاون التقاهم فيما يخدم مصالح الطرفين ، على إعتبار أن الضفتين مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية والثقافية والتاريخية والحضارية.لذا على دول الحوض المتوسط التعاون لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، لأنه بات خطرا يستمر في تهديد أمن وإستقرار الدول المتوسطية وبالتالي عليها جميعا أن تقف في وجه هاته الظاهرة التي تحول دون تحسن حالتها في المجال

¹عبد الجبار شعبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، الجزائر : الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، جامعة قسنطينة، 2008. ص ص (08 - 09).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

السياسي و الإقتصادي والإجتماعية الراهنة، خاصة بزيادة عدد التنظيمات الإرهابية وقوة قدراتها البشرية والعسكرية على غرار تنظيم داعش التي زامن ظهورها الإنحلال الأمني في معظم الدول العربية بفعل ما أصطلح عليه ثورات الربيع العربي ، حيث نال هذا التنظيم مكانة عالمية في إهتمام الدول لمحاربتة شأنه شأن تنظيم القاعدة وحرب أمريكا الضروس ضد هذا التنظيم الإرهابي ، حيث دوما يعتبر نشاط تنظيم داعش أو غيره هو تهديد للمصالح الأمريكية خاصة تهديده لضرب السفن في البحر المتوسط ، وهذا ما كشفت عنه صحيفة " The Guardian " البريطانية تقريبا صادرا عن جهاز الأمن الإتحادي الروسي ، مفاده أن هناك تخطيط وأجندة لفرع تنظيم القاعدة بشمال إفريقيا لشن هجمات إنتحارية على السفن العابرة للبحر الأبيض المتوسط مشيرة في هذا التقرير على أن القاعدة تنوي توسيع نشاطها ليصل حتى أوروبا¹.

أما في ما يخص الجريمة المنظمة فهي تعتبر خطرا إضافيا على أمن دول المتوسط وعلى أمن شعوب العالم كلها ، فكثيرا ما يقود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب الأسلحة الخفيفة والمخدرات إلى إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات ، فالأوضاع السائدة في الصومال وليبيريا وأفغانستان نماذج حديثة تجسد إنهيار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر تفكك المؤسسات والبنى التحتية، هذا ما يؤدي إلى إنتشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو مايؤثر بشكل مباشر على أمن أوروبا²

الجريمة المنظمة تعرّف على أنها وفاق إجرامي له طابع استمراري، بدون إيديولوجية ، وهي تنظيم سري ومغلق، يستعين بالعنف والرشوة، هدفه الأساسي الثراء والربح، فقد اعتبرت الأمم

¹ هبة برس ،المخابرات الروسية تكشف خطة "داعش" " والقاعدة" لمهاجمة أهداف بحرية انطلاقا من المغرب، متحصل عليه من الموقع <http://www.hibapress.com/details-38757.html> بتاريخ: 2016/03/14 ، على الساعة 21:03 .

² نور الدين الفريضي ،"الهولاجس الأمنية لأوروبا الموحدة"، متحصل عليه من الموقع:

www.swissinfo.ch/ara/archive.html بتاريخ:2016/03/10. على الساعة 18:20.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المتحدة الجريمة المنظمة أنها تلك الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق ومعقدة، التي تضطلع بها جماعات تنظيم محكم بهدف إقامة أو تمويل أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع. أما الإتحاد الأوروبي يعرّف الجريمة المنظمة على أنها تمثل مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جريمة جسيمة، وذلك بهدف الحصول على السلطة أو تحقيق أرباح وفوائد¹.

بفعل الموقع الإستراتيجي لدول حوض المتوسط وتوسطها العالم أصبحت معظمها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال ، تهريب الأسلحة، الجريمة الالكترونية ، التجارة بالبشر...)، التي تتخذ أبعاداً عدة وتأثيرات مختلفة على مجالات كثيرة، بتنامي مظاهر العنف، وإنهيار قيم المجتمع وتفتت الآفات الإجتماعية، وبالطبع لها تأثيرات على الجانب السياسي من خلال إنعكاسها على عمل الأحزاب السياسية وقادتها بتوسع الفساد الإداري والرشوة... وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على العمل السياسي والنظام السياسي ككل بفقدان أهلية التمثيل بغياب الثقة الشعبية في كفاءة النخبة ، أما إقتصادياً فيظهر بتحكم شبكات الجريمة المنظمة في الأسواق المحلية والدولية ، وفي المنظومة المالية لبعض الدول وهذا ما يؤثر في إقتصادياتها ويدمرها بفعل جرائم التهريب و تبييض الأموال ، و تنامي السوق الموازية القوية مما يدفع بعجلات التنمية إلى الوراء.² كما لا يمكن أن ننسى تبعات ما يلقب بالربيع العربي على الدول العربي بإنهيار أنظمة الحماية والأمان بسقوط الأنظمة السياسية الحاكمة، على سبيل المثال سقوط نظام القذافي خلف وضع أمني حرج على خاصة على الحدود المشتركة مع تونس التي يبلغ طولها 459 كيلومتر، حيث سجلت عمليات تهريب للأسلحة نتيجة تدمير مخازن الذخيرة لحوالي 21 مخزن من أصل 87

¹ حمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها و وسائل مكافحتها دولياً ومحلياً و عربياً ، القاهرة: دار الشروق ، 2004، ص 11.

² إمام حسين خليل، الجرائم الإرهابية، القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2001، ص ص (101-102).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

مخزن أسسها العقيد القذافي والتي تعتبر المورد الأول للحركات والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تجارة المعادن والوقود... من ليبيا إلى تونس.¹

للجريمة المنظمة والإرهاب نقاط إلتقاء وهو أن كليهما يمكن أن يعمل عمل الآخر، على إعتبار أن كلاً من التهديدين يقوم على أعمال عصابات وعملهم مستهدف من طرف العدالة من جهة ويمكن ان يلقي دعم حكوماتي من جهة أخرى بإنتشار ظاهرة نهب المال العمومي وسرقة البنوك في العديد من دول العالم النامي²، كما تلقى الكثير من التنظيمات الإرهابية الدعم المالي والإستراتيجي من طرف الدول الكبرى من خلال حق اللجوء السياسي على سبيل المثال إستقبال المملكة البريطانية وفرنسا أعضاء أحزاب أصوليين مدانين بجرائم إرهابية في الجزائر ، كما قامت الولايات المتحدة بتكوين الأعضاء المؤسسين لتنظيم القاعدة الذي سبب العديد من الأزمات والاستقرار في المنطقة. كما نضيف إرتباط الجريمة المنظمة بالهجرة غير شرعية على إعتبار أن هاته الأخيرة تتغذى من الأولى فكلما زادت أمواج المهاجرين غير الشرعيين زاد نشاط الجريمة المنظمة ، فعلى خلفية أن المهاجرين يجدون صعوبة في الإندماج في المجتمعات الجديدة يجدون سلاطة كبيرة في انخراطهم في أعمال إجرامية .

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية

يخصى موضوع الهجرة في العقود الأخيرة بمكانة هامة في سياسات الدول المتوسطية الداخلية والخارجية، وتعدو أهمية طرح الهجرة غير شرعية خاصة في الدول الأوروبية إلى تصاعد

¹ محمد بسيوني عبد الحليم ، السيطرة المفقودة : شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية - التونسية ، المركز الإقليمي للدراسات

الإستراتيجية القاهرة، متحصل عليه من الموقع : <http://rcssmideast.org/Article/3321/%D8> بتاريخ: 2016/03/26 على

الساعة: 22:04.

² مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ظل القانون الدولي العام ، القاهرة: دار الكتاب القانوني ، 2009، ص 116.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

دور المهاجرين في أوروبا، و التخوف من خطر الإرهاب خاصة بعد أحداث القطار بإسبانيا و أحداث ميتر و لندن. فهناك أنماط متعددة للهجرة غير شرعية: الهجرة على مستوى الفرد، حيث يعتبر الفرد طرفا من أطراف العلاقات الدولية أي أن أي وصف وتحليل لمشكلة الهجرة لا يمكن أن يكتمل إلا بعد التعرف على الدور الذي يمكن أن يقوم به الفرد في هذا السياق، فإتجاهات الفرد تجاه القضايا والأزمات الدولية يعتبر أمرا في غاية الأهمية ويشكل جانبا هاما لا يمكن للباحث أن يتجاهله، وهناك عدة عناصر يحللها على مستوى الفرد تتصل ببعضها لتشكل الأنا ومنظومة القيم والمعتقدات والهوية الوطنية والمشاعر القومية. أما الهجرة على مستوى الدولة ، فمحور الإهتمام على هذا المستوى الدول ككيان قانوني وسياسي وإقتصادي و إجتماعي وثقافي خاصة أن الدولة القومية تعتبر الطرف الأهم في العلاقات الدولية حتى مع ظهور فواعل جدد فوق الدولاتية إذ نجد تركيز على السياسات العامة للدول المستقبلية أو المرسله للمهاجرين ،حيث نجد تعدد الجهات و التنظيمات المؤثرة على عملية صنع القرار ذات الصلة بالهجرة والمهاجرين، فسياسات الهجرة بالنسبة للدول المستقبلية أو المرسله تتسم بوجهة نظر عقلانية تتراوح بين إستعراض كافة البدائل المتاحة إلى الإقتصار على أكثر بدائل واقعية، فالسياسة العامة للهجرة قد تكون عقلانية عندما تركز على الجوهر وتستعرض البدائل المتاحة التي تحقق مكاسب إقتصادية وسياسية إجتماعية وقد تكون غير واقعية عندما لا تحقق أي شئ من هاته المكاسب. أما على مستوى النظام الدولي فهو يعتبر المستوى الأكثر تعقيدا نظرا لإتسامه بالشمولية و التداخل، ففيه يتم تحليل لأكثر من منئي دولة عوضا عن مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الحركات التحررية والشركات المتعددة الجنسيات وعلى هذا المستوى يتم معرفة مدى تجسيد التعاون والتنسيق الجهوي او الإقليمي أو العالمي تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية¹.

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص90.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الهجرة غير شرعية يقصد بها الهجرة غير القانونية، وتعني دخول أفراد من دولة إلى دول أخرى بدون وثائق رسمية أو موافقة قانونية، أي عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة لدخول دول مستقبلية، وتعد ظاهر الهجرة غير شرعية ظاهرة عالمية وتعتبر من التهديدات العابرة للحدود، حيث قدرت منظمة العدل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10 - 15 من جملة المهاجرين في العالم، أي ما بين 20 إلى 30 مليون مهاجر في العالم. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الإتحاد الأوروبي يصل إلى 1.5 مليون مهاجر.¹

فارتفاع سكان شمال إفريقيا من 90 مليون نسمة سنة 1980 إلى 153 مليون نسمة 2000 وهو مرشح لوصول إلى 241 مليون نسمة سنة 2025 ، ولهذا يعد النمو الديموغرافي السبب الأساسي الذي يفرز الهجرة غير الشرعية، حيث هذا الإرتفاع في التعداد البشري يشكل مصدر قلق لسلطات شمال الضفة²، فهي ترى أنها تهدد مستقبل أمنها الإقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى الثقافي . فحركة التدفق الكبيرة للمهاجرين خاصة المغاربة إلى الدول الأوروبية تشكل هلعا كبيرا للمجموعة الأوروبية ، فقد جاء في تقرير بروكسل 1992 أن البنية الإقتصادية والاجتماعية لعديد من دول المغرب والمشرق العربيين تعد مصدرا لعدم الإستقرار وهذا هو سبب الهجرات إلى أوروبا. فحسب إحصائيات 1993 تأتي المغرب في المرتبة الأولى من حيث إجمالي عدد المهاجرين إلى أوروبا ثم الجزائر وتونس ، وتأتي فرنسا الدولة الأولى المستقبلية للمهاجرين حيث بلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا من المغرب العربي وحده 420000 مهاجر، بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي تعتبر مراكز عبور للهجرة الإفريقية نحو أوروبا خاصة إسبانيا و إيطاليا،

¹ نادية ليتيم ، "البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير شرعية في أوروبا"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 183،

2011، ص 24.

² Alvaro de Vasconcelas , " La nouvelle Europe et la méditerranée occidentale " , revue de l'OTAN , N 05, 1991,PP(27-29).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

حيث يتجه الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي تضم أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما تضم جنسيات مختلفة من أبناء المغرب العربي أو الأفارقة الذين يستقرون مؤقتا في الدول المغاربية ثم يتجهون نحو أوروبا عبر البحر المتوسط، بالتنسيق مع شبكات تهريب منظمة ومحترفة في النشاطات غير المشروعة، تشير إحصائيات المنظمة العالمية للهجرة إلى أن حوالي مليوني شخص نزحوا نحو المملكة المغربية فقط من الصحراء الإفريقية في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 ، ويتجه معظم هؤلاء إلى دول القوس اللاتيني بحرا¹ ، ومن الجدير بالذكر أنه حدثت بعض الإتفاقيات بين دول الضفتين في إطار تنظيم الهجرة على سبيل المثال وقعت الحكومتان الجزائرية والفرنسية ديسمبر 1968 للسماح لحوالي 35 ألف عامل جزائري بالهجرة بإمتلاكهم على رخصة الإقامة بمجرد حصولهم على منصب عمل².

على إعتبار أن الهجرة غير الشرعية هي منبع لكل التهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب و الجريمة المنظمة أطلق عليها مصطلح "العدو الداخلي" catchword وبهذا تكون الهجرة جامعة لمختلف المخاطر، تنظر كل من دول الضفتين الشمالية والجنوبية للهجرة غير الشرعية برؤية مختلف، فالدول الأوروبية لها رؤية خاصة حول تشخيص أسباب الهجرة غير الشرعية ونتائجها وكيفية علاجها، حيث أنها تراها بأنها تهديد مباشر لإستقرارها ومسارها التكاملي الإقليمي، فإسبانيا على وجه الخصوص بواجهتها الجنوبية سبتة ومليلة و جزر الكناري وكذلك إيطاليا

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010، ص ص (82-83).

² سمارة فيصل ، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط 1995-2008 ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق العلوم السياسية .جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012/2013. ص130.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

خاصة بعد أحداث سكود الليبية 1986، حيث حولت ملحقات طيران ووحدة برية نحو الحدود الجنوبية لها في المتوسط ، و فرنسا كذلك حيث تتخذ كآساس لباقي التهديدات كالإرهاب خاصة إذا كان مرفوقا بتهديد ثقافي، أما الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المتبناة من قبل رؤساء الدول الأوروبية في ديسمبر 2003 حددت خمسة تهديدات لأمن أوروبا وهي: الإرهاب ، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، ضعف الدول بفعل الفساد الإداري، وفشل النظام السياسي، وهو ما يغذي الجريمة المنظمة و التي تراها من إنتاج الأجانب، فالدول الأوروبية هي تعد مسرحا هاما للتجارة غير شرعية العابرة للحدود (تجارة السلاح ، تجارة البشر، المخدرات...)، فهذه النشاطات الإجرامية ذات العوائد الضخمة تنطلق من الدول الفقيرة غير المستقرة لترعى في الدول الأوروبية.

و يعود السبب في اعتبار المهاجرين مصدر لا استقرار إلى اعتبارهم منافسين للأوروبيين في سوق العمل ، تصدير النزاعات وتصديرها بنقلها إلى التراب الأوروبي ، تهديد الثقافة الأوروبية بخلق نماذج هجينة مزيج من ثقافة البلد الأم وثقافة الدول المهاجر لها ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية شنغن زادت من جهة أخرى في تزايد المهاجرين بإلغاء الحدود البينية تسهيل انتقالهم في الدول الأوروبية.¹

المطلب الثالث : التهديدات البيئية

يعتبر الأمن البيئي من القضايا الحيوية والهامة، رغم عدم إرتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، إذ لم يتم الإلتفات للإهتمام بالبيئة إلا بعد النصف الأول من القرن الماضي،

¹ رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر .2008، صص (104 - 105).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

حيث عقدت لقاءات واتفاقيات دولية ذات علاقة بالثروات الطبيعية وحسن استغلالها، غير أن هذه الجهود المتفرقة ظلت نسبية، ولكن مع النمو السكاني المتزايد والتوسع الاقتصادي المفرط والتطور التكنولوجي الرهيب سجلت منظمة الأمم المتحدة أول خطوة دولية مهمة في هذا الشأن، بانعقاد مؤتمر ستوكهولم حول الإنسان والبيئة 1972. وقد جاء هذا المؤتمر بعد مرور عشر سنوات من صدور كتاب "الربيع الصامت" للكاتبة الأمريكية راحيل كارلسون، المتخصصة في التاريخ الطبيعي لمملكتي الحيوان والنبات، الذي يعد أخطر وثيقة تاريخية بالنسبة للجنس البشري ظهرت في القرن العشرين، والتي أثارت فيه لأول مرة قضايا التسمم بالكيمائيات والتدمير البيئي¹، لينبثق عن ذلك اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1982 التي عقدت اجتماعها لإطلاق وثيقة العمل السياسي المشترك بين الحكومات لمنع تزايد الخراب البيئي ووضع الأسس العلمية لصيانة المستقبل المشترك للشعوب. ثم جاء مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية 1992 لنقل الاهتمام بالبيئة من المختبرات العلمية إلى أروقة السياسة الدولية. وقد انتهى هذا المؤتمر إلى ضرورة توجيه وتهذيب التنمية باتجاه خدمة البشرية في الحاضر والمستقبل، أي عدم ترك شؤون إدارتها بيد زمرة يحكمها تحالفات اقتصادية تهدف إلى الربح السريع، حتى ولو كان ذلك على حساب دمار البيئة والإنسان². فالبيئة كمصطلح هي الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وهي أيضا المناخ الإجتماعي والسياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان، أما التهديدات البيئية فهي كل ما يضر بحياة الكائنات الحية

¹ لبنى نعيم ، الأمن البيئي ، متحصل عليه من الموقع :

<http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025> بتاريخ 2016/03/29 على الساعة:

22:17.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

وبقاءها من إنسان وحيوان ونبات، من خلال ما تتعرض له الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو، والأرض وباطنها من كل متغيرات تحدث لاتوازن في تفاعل عناصرها¹.

فالميزة الجيولوجية الخاصة للبحر المتوسط أولت البيئة إهتماما بالغا للأفراد والشعوب التي تعيش على ضفاف هذا الحوض ، حيث أن هذا البحر الشبه مغلق تصعب فيه عملية تجديد المياه، فهذا العامل أدى إلى تعرض المياه المتوسطية إلى التلوث البيئي الخطير، مما يستدعي ضرورة إعطاء أهمية بالغة للإعتناء بقضايا التلوث والبيئة من طرف جميع الدول وخاصة الساحلية منها، للنظام البيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط عدة تهديدات أهمها التلوث البترولي الناجم عن الحركة التجارية للسفن والناقلات النفطية ، نقل النفايات النووية أو ما يسمى بالمقابر النووية وصرف المياه المستعملة، وهو الشئ الذي يجعل من إشكالية البيئة في البحر الأبيض المتوسط رهانا وتحديا له قوة تأثير تماثل التهديدات الأمنية التي تناولناها سابقا.

تعد الكثير من الأنشطة البشرية سببا في تدهور النظام البيئي في المتوسط ولا يعتبر التلوث سوى إحدى المشاكل التي تهدد الأمن البيئي في دول حوض المتوسط ، فمصادر التهديدات البيئية البرية تتمثل عادة في المجاري والصرف السطحي للمناطق الحضرية، المخلفات الصلبة من المناطق الحضرية، الملوثات العضوية الثابتة، المعادن الثقيلة المركبات العضوية الهالوجينية، المواد المشعة، المخلفات الخطرة، المواد الصلبة المعلقة، البناء على خط الساحل وتغييره ، تغيير الأراضي الرطبة والمستنقعات الملحية، وتغيير المياه البحرية وأحواض الصرف الساحلية.

يعتبر الضغط السكاني في منطقة المتوسط أحد العوامل الهامة في البيئة حيث من المتوقع وصول التعداد السكاني إلى حوالي 570 مليون شخص سنة 2030 ، بالإضافة إلى

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006، ص

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الضغط السكاني زيادة التوافد السياحي وذلك بفضل الإعتدال المناخي والتراث الطبيعي والحضاري الذي يجذب السياح للمنطقة ، حيث تستحوذ السياحة المتوسطية على ثلث السياحة العالمية خاصة على الساحل الشمالي الغربي ، حيث يصل عدد السواح 200 مليون شخص كل سنة¹ ومن المتوقع أن يصل إلى 300 مليون سائح خلال العشرين سنة القادمة.

قامت الدول المتوسطية بتحديد حوالي 131 منطقة شديدة التلوث على طول ساحل المتوسط ، وذلك في إطار خطة العمل الإستراتيجي SAP التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وتلك المناطق يطلق عليها بؤر التلوث هي مصادر للتلوث أو مناطق ملوثة قد تؤثر على صحة الإنسان أو النظم البيئية أو التنوع الحيوي أو الإستدامة البيئية أو الإقتصاد. من بين تلك المناطق شديدة التلوث تمثل المناطق الحضرية 26%، بينما تعد 18% من المناطق الصناعية و 56% مختلطة بين الصناعية والحضرية 2 ، أدت كل هذه الضغوطات إلى تدهور الجودة البيئية في مناطق ساحلية معينة، ولكن آثار كل ذلك على بيئة أعماق البحر المفتوحة لا تزال مفتوحة غير محدودة.

هناك ضرورة قصوى للتحدث عن مصادر التلوث البيئية التي تشكل خطرا حقيقيا على البيئة في المتوسط ، فعملية صرف المياه تعد من واحدة من المشاكل الأساسية في المناطق الحضرية خاصة الساحلية، و بشكل غير مباشر على صحة الإنسان وتأثيرها على السياحة والمصائد لإحتوائها على مواد عضوية وعوالق صلبة ومغذيات نيتروجين وفوسفور وكائنات مجهرية مسببة للأمراض بالإضافة إلى المعادن الثقيلة والبتترول والهيدروكربونات المكلورة، وبالنظر لنسبة

¹ United nation Environment Programme Mediterranean Action Plan for the Barcelona Convention, A Strategic Action Plan to reduce land-based pollution in the Mediterranean , from : <http://www.unepmap.org/index.php?module=content2&catid=001017003>, in 02/04/16,at 21:27.

2 وكالة البيئة الأوروبية ، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط ، لوكسمبورغ: مكتب الإصدارات الرسمية للإتحاد الأوروبي، 2006. ص 13.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المدن التي تقوم بتشغيل محطات معالجة مياه الصرف إلى 69 % إلا أن 18% من هاته المحطات تتولى المعالجة الأولية فقط ، كما نغير الإهتمام للنفايات الصلبة الناتجة عن مراكز المدن التي لا يخضع التخلص منها إلى الرقابة أو يكون التخلص منها في مقالب النفايات دون أي معالجة صحية، ومزجها مع المخلفات الصلبة الصناعية حيث توجد أهم مقالب النفايات في منطقة برج حمود (بيروت) تبلغ مساحتها 15 هكتار، وفي طرابلس تبلغ مساحة السطح حوالي 3 هكتار وفي منطقة النورماندي حوالي 10 هكتار حيث تعتبر مصدر للنضاض التي تحتوي قيمة كبيرة من المعادن الثقيلة ، حيث تصل كمية متطلب الأكسجين الحيوية BOD التي يتم رشها من برج حمود ونورماندي وطرابلس حوالي 36 و 24 و 7.2 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى البحيرات الأربع في منطقة الناظور بالمملكة المغربية التي تستعمل لصرف مياه النفايات الصلبة التي تبلغ مساحتها 17 هكتار التي تسببت في تشكيل خطر بيئي كبير في السواحل المتوسطية نظرا لقصور التقنيات المستخدمة والزيادة غير متوقعة لكمية مياه الصرف¹. فمعظم المخزون للزيوت التي تحتوي على المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور PCBS ، بالإضافة إلى الزئبق الذي يعتبر من أخطر المعادن على جسم الإنسان لسهولة دخوله في السلسلة الغذائية عبر الماء أو عبر تناول الكميات الكبيرة من الأسماك ويؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي حيث يبلغ الإستهلاك الأسبوعي لزئبق الميثيل ($1.6 \mu\text{G}$ /كغ/ وزن جسم الإنسان/الأسبوع) للجرعة المرجعية $0.7 \mu\text{G}$.

كما لا يمكن أن لا نذكر النشاط الإشعاعي كمصدر تلوث ، الذي كان نتيجة إختبارات الأسلحة النووية في الستينيات التي أثرت في منطقة المتوسط بأكملها ، بالإضافة إلى حادثة تشيرنوبيل 1986 التي كانت المصدر الرئيسي 137Cs و 240Pu ، على أثر الحركة التجارية الكبيرة و الإستراتيجية لحوض المتوسط ، جعلت من الملاحه من اهم مصادر هيدروكربون البترول

¹ مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

وتلوث الهيدروجين العطري المتعدد الحلقات في بحر المتوسط حيث يقدر عدد السفن حوالي 220000 ، فحسب تقارير الأمم المتحدة للكيماويات فهاته السفن تطلق حوالي 250000 طن من الزيت، كما نذكر الإنسكاب العرضي للزيت بسبب حوادث الملاحة في البحر المتوسط والطرق المؤدية له ، فإنسكب حوالي 80000 طن من الزيت ما بين سنة 1990 إلى 2005 .¹

التحديات الإيكولوجية في المنطقة المتوسطية لا تنتهي سواء كان على المستوى الطبيعي البيولوجي أو الصناعي نتيجة التوسع الصناعي والإقتصادي في المنطقة، حيث تندرج تجارة الأنواع المهددة بالإنقراض، التحضر الممتد وغير المراقب وبناء البنيات التحتية ، إرتفاع مستوى البحر وإنبعاث الإشعاعات فوق البنفسجية، وتأثير التطبيقات غير الملائمة لتربية الأسماك في مجملها أخطار جديدة تواجهها الحياة في المتوسط.²

¹ نفس المرجع، ص ص (19-21).

² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي للإقليم المتوسطي SAB BIO ، مركز الأنشطة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، ص ص (12-19).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المبحث الثاني : عوامل و أسباب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

تعدّ أسباب تفشي التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط عديدة ، منها عوامل داخلية أي تنتج من الطبيعة الداخلية لدول المنطقة سواء كان ذلك من الجانب السياسي أو من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، أو عوامل خارجية تتمثل في شكل النظام الدولية وطبيعة البنى المشكلة له.

المطلب الأول : العوامل والأسباب الداخلية

العوامل السياسية: تتمثل في ضعف الأنظمة السياسية القائمة في دول جنوب المتوسط ، لإفتقادها الشرعية ، تعاني معظم الأنظمة من عجز ديمقراطي، تهيمش دور المجتمع المدني ، وغموض عملية صنع القرار لغياب المبررات أو الإعتبارات التي تقوم عليها قرارات السلطة العليا هاته الأخيرة التي تصل إلى الحكم عن طريق وسائل غير شرعية بدعم أطراف أجنبية أو بدعم لجماعات المصالح أو النخبة العسكرية، حيث تتميز الطبقة الحاكمة في الدول العربية بسيطرتها على الحكم لأكثر من عهدين ومنهم من وصلت مدة عهده إلى أكثر من ربع قرن من الزمن، وغياب مبدأ الفصل بين السلطات حيث جمّدت السلطة في الرئيس ، وبالتالي غياب مبدأ المسائلة وعليه تتميز مع هاته الأنظمة بالفساد الإداري ونهب أموال الشعوب من طرف الحاشية الحاكمة ، وهذا ماصعد الحركات الإحتجاجية والثورات الدموية وما أطلق عليه بالربيع العربي ، لتتخذ بذلك الأنظمة العربية شكلا آخر في معالجة قضاياها الداخلية بتجارب ديمقراطية محاولة بذلك قلب صورة الإستبداد بحلة جديدة عبر تعديلات سطحية في شاكلة الأنظمة إلا أن هاته التجارب ما فتأت أن تصبح هي في حد ذاتها سببا ومصدرا جديدا للتهديدات الأمنية في المنطقة¹،

¹ ذويب العيد، التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي 1990-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009، ص49.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

فحسب دراسة معهد السلام الأمريكي تحت عنوان "تحديث السلطوية في العالم العربي" توضح ظهور نمط جديد من أنظمة الحكم السلطوية في عدد من الدول العربية تكيفت مع سياسات التغيير السياسي من خلال تطوير استراتيجيات لتنظيم مطالب التحول الديمقراطي ، كما حققت إنفتاحا سياسيا محدودا، واستغلت لصالحها عملية الإنفتاح لفرض حكمها السلطوي واتسمت بالطابع الشخصي والإكراه والقدرة على البقاء ، مما ساهم في نشوء تحالف سلطوي ضد المعارضة من جهة ومطالب الديمقراطية من جهة أخرى .وبالتالي تبقى دوما تفتقد إلى المناخ الديمقراطي السليم، ففي دول المغرب العربي مثلا نجد في ليبيا وجود أساليب رفض السلطة المركزية ومطالب السلطة المباشرة إلا أن العقيد القذافي بقي الرجل الوحيد في السلطة إلى غاية سقوط نظامه بعد إنتفاضة شعبية مسلحة بدعم قوات أجنبية، بالإضافة إلى تونس حيث عمل الرئيس السابق بورقيبة إلى شخصنة السلطة في رئيس الدولة ، لكن رغم التغييرات(حقوق المرأة، نظام التعليم والتربية) التي جاء بها الرئيس زين العابدين بن علي وفرت له مشروعية تختلف عن المشروعية التاريخية التي جاء بها سابقه، إلا أنه سرعان ما إصطدم هذا الإصلاح بسعي الإسلاميين (حركة النهضة الإسلامية) إلى المعارضة بقوة مما أدى إلى تراجع السلطة عن الإنجازات الديمقراطية التي حققتها وهذا ما نتج عنه عدم الإستقرار السياسي¹، فأصبح النظام التونسي يقوم على دولة البوليس بإبتهاده عن دولة كل المواطنين ، بل دولة تعتمد على الأجهزة الأمنية لتشدد القبضة على المجتمع ودحر الأصوات المطالبة بالتغيير والحريات العامة، وتجريد المؤسسات من سلطة القرار وتجميدها في يد الرئيس، رغم وجود أصوات معارضة تطالب بالتحول الديمقراطي العميق والحقيقي إلا أن النظام السياسي بقي منغلقا على المعارضة رغم التطور الإقتصادي الذي حققته تونس في عهد بن علي إلا انها كانت نقطة بداية للثورات العربية. ولا يمكن أن ننسى كذلك الفساد السياسي الذي كانت

¹ عبد المالك الوزاني ، "الشرعية والإختيارات الدستورية: حالة المغرب العربي" ، مجلة الديمقراطية ، العدد 19، 2005، ص ص (75-74).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

تعيشه جمهورية مصر العربية لأكثر من 27 سنة تحت حكم حسني مبارك، الذي تميز حكمه بإفتراده لأدنى أسس الديمقراطية، وقمعه للمعارضة المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين، ومحاولته لإجراء تعديلات دستورية من أجل توريث الحكم لإبنه، إضافة إلى الفساد الذي إشتهرت به العائلة الحاكمة والمتمثلة في نهب حقوق وأموال الشعب المصري الذي يغرق في أرذل درجات الفقر... الخ

إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول العربية المتوسطة بفعل طبيعة الحكم الفردية وقيام أنظمة حكم عبر إنقلاب عسكري أو تعيين مصحوب بإستفتاء شكلي، وغياب دولة الحق والقانون وخدمة الفرد أدت كلها إلى غياب الشرعية وإنهيار معايير المشاركة السياسية، هذا الوضع برمته أخذ بتشكيل حالة من اللاأستقرار ونجم عنه خلق تهديدات أمنية بتبني السلطات السياسية الحاكمة العنف والقمع ولجوء قوى المعارضة إلى العنف المضاد والتطرف السياسي وإنخرطت الشعوب في متاهة العمل الدموي ضد بعضها البعض ليجد النظام السياسي نفسه في إنفلات أمني خطير صعب التحكم في أطرافه.

فالصراعات والنزاعات بين الأقليات العرقية التي ظهرت تحركاتها بفعل ثورة الإتصالات والمعلومات والموجة الإعلامية الكبيرة وسهولة إختراقها للحدود أدت إلى نذبذة مشاعر الإنتماء والولاء وسوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، تعاني معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط عراقيل للسلام والأمن، بل وتشكل أكبر تهديد لإستقرارها السياسي والإجتماعي، فلبنان مثلا التي تبلغ مساحتها 10452 كلم² شهدت حروبا أهلية بسبب الطوائف الدينية، يتألف سكانها من المسيحيين الذي يبلغ عددهم 34.35% ومسلمين 65.47%¹، بالإضافة إلى نزاعها مع

¹ المركز اللبناني للمعلومات، الواقع الديموغرافي في لبنان، لبنان: شركة بابيك للطباعة، 14 جانفي 2013، ص15.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الدولة المجاورة سوريا، فالتعدد العرقي يبقى أمرا طبيعيا مادام في حدوده الإجتماعية في ظل تحقيق قدر من العدالة الإجتماعية والعدالة في الأدوار الإجتماعية بنزاهة وشفافية ، إلا أنه يتحول إلى تركيب كيان قبلي عسبوي كلما أسقطه النظام السياسي من حساباته وأصبحت تحس هاته الأعراق أنها كيانات مهمشة، في هذا الإطار تواجه معظم الدول المتوسطية وخاصة الدول المغاربية مشكل الأمازيغ الذين يطالبون بحقوقهم الثقافية والسياسية والتي تعاني منها كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ، ترجع جذور هذا التطرف العرقي إلى الحقبة الإستعمارية ، عمل المستعمر الغربي على إستغلال هاته النقطة لتقسيم الدول العربية وإنهاك جهودها التحرري ، تمثل نسبة الأمازيغ من سكان (40% المغرب ، 30% الجزائر ، 10% ليبيا ، 05% تونس) ، ولكن بعد الإستقلال إصطدمت هاته الأقليات بالهوية العربية المهيمنة على جميع الحركات السياسية ، الذين بدورهم يعتبرون وجودهم ضعف لدولهم وبدأ التساؤل عن موقع هاته الأقليات في الدولة القومية الجديدة¹. ومع تزايد التوجه الديمقراطي فتح المجال للأقليات الآن أن تطالب بحقوقها ومساواتها مع باقي القوميات الغالبة ، مما جعلها تحشد الرأي العام العالمي حولها و منظمات غير حكومية على غرار منظمات حقوق الإنسان وأخذت صدى إعلامي و جماهيري حولها مما دعا إلى الضغط على حكوماتها لإجراء تعديلات حكومية وإصدار قرارات تضمن حقوق هاته الأقليات على حساب نظيراتها، ومن هنا تعتبر كأدات تنتهك بها سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، نذكر امثلة عن هاته الأقليات كأمازيغ القبائل بالجزائر الذين قدموا عرائض ولوائح للمطالبة بحقوقهم إلى منظمات عالمية ، بالإضافة إلى أمازيغ بني ميزاب والإباضييين بغرداية وإحتجاجهم الدموي المتجدد ، كذلك الطوارق جنوب الصحراء الجزائرية وليبيا الذين يطالبون إقامة دولة مستقلة بهم ، الدروز

¹ غراهام فولر ، الأقليات في العالم العربي ، متحصل عليه من الموقع <http://www.aljazeera.net/opinions/page/> بتاريخ

2016/04/06.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

في سوريا ، الأرمن في لبنان و الأكراد في تركيا ، قضية الأقباط بمصر التي تعتبرها إسرائيل ورقة رابحة للضغط على مصر للإلتزام بإتفاقية كامب دايفيد ... فضلا عن كل هذا الصراع والقمع الذي يحصل بين الأقليات والأغلبية الذي ينتهي دوما بكوارث ومجازر بشرية مما يشكل زعزعة في البنية الاجتماعية و توترا في معالجتها من قبل النظام السياسي.

العوامل الإقتصادية: يمكن تحديدها في أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تتميز بضعف بنيتها التحتية وعجزها في الإندماج بالإقتصاد العالمي ، فمعظم هذه الدول تعاني من المديونية بنسبة مرتفعة وهو ما إنعكس على مستوى الدخل الفردي، وبالتالي إنتشار الفقر والبطالة. تعاني إقتصادياتها من التبعية الإنتاجية (السياحة في مصر وتونس ، النفط بالجزائر وليبيا ، الإنتاج الزراعي بسوريا، المعادن بالمغرب...) وإفتقارها للتنوع وإعتمادها أساسا على المواد الأولية، مما يخلق بالأساس ضعف التخطيط الإستراتيجي للتنمية ، وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك لعدم إستقرار أسعار المواد الطاقوية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الإستقرار الإيجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من الخارج، أما عن ما يظل عقبة في الإندماج الإقتصادي العالمي هو أن في الجزائر مثلا تمتاز الدولة بأنها تلعب دورا تنظيميا أكثر أهمية والقطاع العام على جانب كبير من القطاع الخاص ، ولم تكن الجزائر إشتراكية كما هي دول أوروبا الشرقية ، ولم تكن كذلك تونس والمغرب نظم ليبرالية كما هي دول أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي هذين البلدين أنشأت الدولة قطاعا عاما تحكمه قواعد المنطق السياسي عوضا عن قواعد المنافسة الحرة وقانون السوق، ويغلب عليه طابع المؤسسات الخاصة والتجارية¹، فأسلوب الإعتماد على التخطيط الإقتصادي لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي، لكن تبقى هاته

¹ فيصل ياشير، "سياسات التصحيح والإندماج في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، جانفي 1992، 91.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الأهداف تتحقق على المستوى القطري من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة داخل الدولة ذاتها، وهذا ماينعكس على مستويات التنمية التي تبقى ضعيفة، رغم المحاولات في خصخصة الكثير من القطاعات إلا انها تبقى سلطة الدولة على القطاع الإستراتيجي¹، كما نضيف تخلف الأنظمة المالية المعتمدة.

من الأسباب الإقتصادية كذلك نذكر ضعف نسبة المشاركة في التجارة العالمية حوالي 10%، ضعف القدرة الشرائية وإنخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات وماينتج عنه عجز في الميزان التجاري، رغم محاولات بعض الدول كالدول المغاربية في تشكيل إندماج الإتحاد المغاربي الإقتصادي حتى تواجه مخاطر الإقتصاد العالمي الحر ومؤسسات العولمة إلا أن هذا المشروع باء بالفشل منذ بداياته لغياب التنسيق وضعف الإرادة السياسية وتنامي الصراعات السياسية والخلافات بين القادة فيما بينهم.

الإختلاف في المستوى الإقتصادي حيث يفوق الناتج المحلي لدول شمال المتوسط 45 مرة من الناتج المحلي لدول جنوب المتوسط ونجد هذه الأخيرة تقتصر صادراتها في المواد الخام كالنפט والمواد الزراعية في حين أن دول الشمال تحوي صادراتها بالدرجة الأولى المواد الصناعية والألكترونية والتجهيزات الصناعية وكذا الخاصة بالنقل والمواد النسيجية...بالإضافة إلى التمايز في التطور التقني.²

العوامل الإجتماعية: أما من الناحية الإجتماعية تعددت الأسباب والأصل واحد ، يعتبر دور الفرد في المجتمعات العربية خاصة مهما ، مشاركته في الحياة السياسية شكلية لعدم ثقته في الأجهزة أو النخبة الحاكمة وتفشي ظاهرة الإغتراب السياسي في أغلب أنظمة الحكم ، لغياب عاملي التنشئة

¹ نوب العيد، مرجع سابق، ص65.

² بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والحوار، تر: عبد الله جوزيف، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص163.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

والثقافة السياسية وبالتالي نستنتج أن الفرد لا يقدم قيمة مضافة في مجتمعه وطغيان عوامل الخمول والتشاؤم والقهر ، وعليه أصبحت الذهنية السائدة في هاته المجتمعات الهروب من الواقع والحلم في غد أفضل إلا بالهروب للضفة المقابلة أو الذهاب للعالم الآخر إصطلاحا على الدول الغربية ولهذا تعتبر الهجرة هي الأمل الوحيد في الحياة، وألهروب من الواقع عن طريق إدمان المخدرات والكحول، ففئة الشباب تعاني من الحرمان في أدنى شروط الحياة في توفير عمل كريم للإرتفاع الرهيب للبطالة وهذا عامل آخر وحاسم في الدفع نحو الهجرة، إضافة إلى غياب العدالة الإجتماعية والمساوات في التوزيع عبر أقاليم الدولة، حيث تنتشر الآفات الإجتماعية من الفقر إلى غياب المرافق الحيوية لعدم تساوي مستويات التنمية من إقليم إلى آخر ، وإرتفاع درجات الفساد الإداري والسياسي وانتشار المحسوبية ونظام المحاباة، فتصيب المجتمعات حالة من الإحباط والفشل وعدم الفعالية، إضافة إلى القهر والكبت الذي تمارسه عليها أنظمتها الحاكمة بغلق قنوات الحوار والتعبير و تضيق الحريات الأساسية.

الإختلاف على المستوى الديمغرافي والإجتماعي حيث يظهر الإختلاف في عدم تناسق الكتلة الديموغرافية ما بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطي بمعنى عدم تقارب في درجة النمو السكاني ،إضافة إلى إختلاف الثقافات ما بين دول الضفتين، حيث يغلب الدين المسيحي والثقافة الأوروبية على دول الضفة الشمالية والثقافة الإسلامية العربية على الجهة المقابلة، زيادة على تعدد اللهجات وإختلافها، كما يلاحظ الفارق الصارخ في المستوى المعيشي، فعندما نعلم أن 20% من الأفراد الأكثر غنى و ثراء في العالم قد إرتفعت حصتهم من إجمالي الناتج العالمي من 07% إلى 86% فيما بين 1960 إلى 1998 ، بينما إنخفضت حصة باقي سكان العالم، وإن خمس البشرية الذين يعيشون في البلدان الصناعية يستهلكون أكثر من أربعة أخماس العائدات العالمية، فالفارق

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الإنمائي بين العالم النامي والعالم المصنع الذي كان بنسبة 01 إلى 30 في السبعينيات قد ارتفع إلى نسبة 01 إلى 70 سنة 2000.¹

المطلب الثاني : العوامل والأسباب الخارجية

لا يمكن عزل دول حوض المتوسط كإقليم ذا أهمية على التحولات العالمية التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة، إذ فرض المنطق الجديد للفواعل في العلاقات الدولية شكلا جديدا من التعاملات، بظهور فواعل شبكية وتراجع سيادة الدول لصالح فواعل أخرى ، حيث تعمل هذه الشبكات على على تجاوز القوة المادية والحدود الإقليمية للدول، كما تتميز بتعددية وظائفها وقابليتها للتكيف، وظهر ما يسمى سياسات الترابط أي ترابط بين الأوضاع العالمية والأوضاع الداخلية المحلية ، فالدولة الوطنية في السابق كانت ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطها في حين الدولة الشبكية اليوم لا تقوم في إطار إقليمي لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، ومن ثما وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال وسائل الإعلام والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي.²

عمل ظهور الفواعل الجدد على إلغاء إحتكار الدولة للأمن في القضاء على التهديدات أو إدارتها ، فبصعود أدوار الشركات المتعددة الجنسيات و الأسواق المالية الحرة صارت الأسواق هي المتحكمة بعد أن كانت الدول هي المسيرة.

¹ الفكر البرلماني ، " من الأمن العسكري إلى الأمن الشامل "، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر : مجلس الأمة، العدد السادس ، جويلية 2004، ص192.

² وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات العالمية المعاصرة، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص23.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الهيمنة الأمريكية على مجريات السياسة العالمية وقيادتها كقوة عظمى وحيدة في النظام العالمي، حيث وضعت الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة لتضع أطر سياساتها في العالم بعد الحرب الباردة ، وتمثلت هاته الرؤية في الخطابات الرسمية للإدارة الأمريكية منها خطاب مركز التخطيط بوزارة الخارجية أفريل 2002 تم فيه وضع فيه خطة واشنطن في مواجهة تحديات زمن مابعد الحرب الباردة ، حيث أكد على أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستقيم عالما يتوافق مع المصالح والقيم الأمريكية وشركائها الجدد سيعين على مواجهة الأخطار عبر القومية كالإرهاب الدولي وإنتشار أسلحة الدمار الشامل ، وذلك عن طريق وسائل وآليات خاصة ومؤسسات متخصصة تدعم هذا التوجه في سياستها الأمنية، وهذا ما يبرر تواجد الأسطول الأمريكي السادس بالمنطقة ، فكل من دول الضفتين يقعان تحت الهيمنة الأمريكية بفعل القوة والتطور التكنولوجي إلى جانب التطور الإقتصادي والعسكري ، حيث أن التأثير التكنولوجي في الميدان العسكري هو من أسباب ضعف الفعالية العسكرية للأوروبيين ومن هنا يقع خطر التبعية¹.

إن دول جنوب المتوسط ترى في الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل إستراتيجي ، إذ تعمل على بناء سبل تعاون إقتصادية إلى عسكرية وأمنية ، وذلك في ظل تواجد قوات حلف الأطلسي في المنطقة وقيامه بمناورات عسكرية في البحر المتوسط بقيادة الولايات المتحدة، فدول القوس اللاتيني تستجيب لطموحات الولايات المتحدة من خلال هذا الحلف وإعتبار ما يهدد الولايات المتحدة هو تهديد لها، إضافة للتحركات الدبلوماسية التي تغذي الأهداف الإستراتيجية في تقسيم المنطقة المتوسطية بين الضفة الشرقية منطقة مصالح للولايات المتحدة والضفة الغربية هي إقليم يخص مصالح دول القوس اللاتيني على إعتبارات جغرافية وتاريخية ، فدول جنوب تبقى مجال إستقبال

¹ خليفة عبد السلام الشاوش ، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية ، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ص ص (225-227).

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الخطاب الأمريكي حول الدولة الفاشلة أو الدولة المارقة الراعي للإرهاب وعبر هذا المنبر تناولت الولايات المتحدة العديد من القضايا الداخلية في المنطقة ، بالإضافة إلى إستخدام لوائح إعلامية عدائية ضد الأنظمة العربية التي تفتقد أنظمتها السياسية إلى معايير الديمقراطية وإستخدامها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهز أمنها وإستقرارها .

منذ أحداث 11 سبتمبر أعلنت الولايات المتحدة حربا ضروسا على الإرهاب ووجهت إتهامها للحركات الإسلامية والأحزاب ذات التوجه الإسلامي وتصنيفها كحركات إرهابية ، وإستغلت بعض الأنظمة السياسية هاته التصنيفات للإطاحة بأحزاب المعارضة وقمعها وتقزيم نشاط مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي الوجود الأمريكي في المنطقة أعطى بعدا سلبيا في واقع الديمقراطية وزادت من قهر الأنظمة الديكتاتورية لشعوبها ، فنذكر تصنيف حركة حماس الفلسطينية وحركة الإخوان في مصر وحزب الله في لبنان بالتنظيمات الإرهابية.

يعتبر التنافس الدولي على المنطقة كذلك من أسباب بروز التهديدات الأمنية ، ويرجع أصل التنافس إلى العلاقة التاريخية الإستعمارية بين دول الضفتين وعلاقة التبعية التي إستمرت بعد الإستقلال ، كالتنافس الفرنسي الأمريكي على دول جنوب المتوسط لإمتلاكها لثروات طاقوية هامة حيث تعتبر فرنسا كل من تونس والجزائر مجال حيوي لها على إعتبار أن لها علاقة تاريخية وهي مستعمرات سابقة ورغم أنها إستقلت عنها إلا أنها تبقى منطقة تجارية وسوقا خاصة بفرنسا ومنطقة إستغلال لمستثمريها حتى تبقى علاقة الإرتباط بالنخب السياسية الموجودة وصناع القرار بهاته الدول، وفي سياق هذا التنافس استعملت الدول الغربية كل الوسائل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية سواء بالحل العسكري كالتدخل العسكري لحلف الناتو بليبيا أو عبر وسائل إقتصادية بفرض الحصار والعقوبات الإقتصادية.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

فغرس الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط بداية باتفاقية سايكس بيكو 1911 وإعلان قيام دولة إسرائيل 1948، وبناء دولة محتلة هجينة عن تركيبة الدول الموجودة بجوارها لها عداة تاريخي وحضاري، دخول المنطقة بأكملها في وضع لاستقرار وغير آمن لوجود دولة محتلة مستوطنة قمعت الشعب الفلسطيني بكل الوسائل واستخدمت ضده كل آلات العنف والتطهير والعنصرية، ما أدى إلى خلق نوع من التطرف والإرهاب بين المستعمر والشعب الفلسطيني حيث لم يهدأ هذا الصراع¹، والتصعيد دوما مستمر بين الطرفين بتزايد عدد المجازر وجرائم الإغتيال التي يرتكبها الإسرائيليون يوميا، عوضا عن الضغوطات الغربية على الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، وتورط هذا الكيان في العديد من الإشكاليات الأمنية أهمها زرع الفتنة في الدول العربية وثبوت مسؤولية الموساد في الإنتفاضة الشعبية في الدول العربية وأهمها ثورة الياسمين بتونس، وعليه تعتبر إسرائيل أكبر تهديد قائم مادي ومعترف به يهدد عمليات السلام في المنطقة المتوسطية ككل.

المطلب الثالث : تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على دول المتوسط

يقع الأمن في منطقة المتوسط وخاصة في دول الضفة الجنوبية تحت ضغوطات كبيرة ، وذلك بفعل التهديدات الأمنية التي تواجهها، حيث عكست موجة من التدابير الأمنية والإجراءات وأظهرت حالة عجز السلطات في الدول المستهدفة إلى مواجهتها ، حيث نوضح آثار هاته التهديدات كما يلي:

الإرهاب: تسبب في تشكيل وضع تكون فيه الأولويات للإعتبار الأمني في الدول المعنية، وهذا ما أعطى مشروعية كبيرة لتعزيز إجراءات أمنية لمنع ومكافحة الإرهاب بل ومنحت للأجهزة الأمنية صلاحيات تعدت قوانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها، حيث

¹ منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

قامت الدول سواء تعرضت لهجمات إرهابية أم لا إلى التشديد في القوانين كإصدار البرلمان المغربي قانون مكافحة الإرهاب وتعريفه وإجراءات مكافحته بما يناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بعد تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003¹. وتم التشديد المراقبة الأمنية على المناطق السياحية، وسفارات الدول الغربية و المطارات الدولية. كما تم إنشاء أجهزة أمنية جديدة في المنطقة عن طريق التعاون الدولي ، خاصة مع الولايات المتحدة عبر خطة PAN-SAHEL لمكافحة الإرهاب، وإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب CAERT ، وتطوير مشاريع أكاديميات عسكرية لتدريب الجيوش المحلية في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى التعاون دول جنوب المتوسط مع الأنتربول وإبرام معاهدات وإتفاقيات مع دول الضفة الشمالية والولايات المتحدة².

كما نذكر أن للإرهاب إنعكاسات إقتصادية تؤثر على أمن دول المتوسط ، وقد تؤدي النفقات الأمنية الكبيرة في الدول التي تكافح الإرهاب إلى حرمان الإقتصاد من مبالغ هامة تكون موجهة للتنمية الإقتصادية ، ومن جهة أخرى فالضربات الإرهابية موجهة ضد المنشآت الإقتصادية والهجوم على المصانع الحيوية و المناطق ذات التوجه السياحي الكبير .

الجريمة المنظمة: تهدد الجريمة المنظمة كيان الدول المتوسطية وإستقلاليتها ، نظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة وغير المشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على إختراق أجهزة الدولة ، حيث تقوم أجهزة عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الإقتصادي بالسيطرة على قطاع ما من الإقتصاد أو على الإقتصاد بأكمله، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ

¹ Abderrahmane Mebtoul, *le Maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne*, France: L'Institut Francais des relations Internationale, 2011, p53.

² Driss Ahmed, *Changement Politique au Sud de la Méditerranée et son impact sur la sécurité en Méditerranée*: http://www.sedmed.org/analysis_ssm/documents/semX/ahmed_driss.pdf.

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

طائلة فضلا عن قيامها بالسيطرة على المسؤولين في لقطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الإبتزاز، وكذلك تقوم العصابات بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة، كما تقوم بعمليات غسل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الإقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وعلى الإقتصاد بأكمله. كما انها تؤثر على العملية السياسية بحيث تؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق الرشوة وإبتزاز المسؤولين وصناع القرار السياسي، وإختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها¹.

فتوسع نشاط الجريمة المنظمة يؤدي إلى إرتفاع أعمال العنف، حيث تعد من أولى المخاطر التي تهدد النظام السياسي من خلال تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام وذلك بهدف إزعاج السلطات وإنشغالها بمكافحة المتمردين، إضافة إلى تجارة الرقيق وإهدار آدمية الإنسان وتفتشي الأمراض و تناول المخدرات مما يؤدي إلى تدمير المجتمع وخاصة فئة الشباب².

الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية التهديد الملموس والأكثر وضوحا من الواقع الذي تعيشه المنطقة المتوسطية، حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان المواطنين الأوروبيين الأصليين، إذ أنها تعتبر تهديدا للهوية الثقافية الأوروبية بشكل أساسي قبل أن تكون تهديدا أمنيا ، وهذا ما دفع بموجات التمييز العنصري ضد العرب خاصة والشعوب الشرقية والمسلمين بشكل أكبر، وتساعد حالات الإسلاموفوبيا ، وبالتالي

¹ نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص ص (81-83).

² فائزة الباشا ، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص ص (79-

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

تعرض البنية الإجتماعية إلى صراع حضاري وفكري عميق ، إضافة إلى النمو الديموغرافي لهاته الفئات مقارنة بالأفراد الأصليين، أما من الجانب الأمني فيما أن المهاجرين غير الشرعيين لا يمتلكون وثائق ثبوتية مما يدفعهم للتملص من تورطهم في جرائم قتل أو سرقة ... لصعوبة ملاحقتهم ومن هنا نلاحظ تقشي الجرائم في المجتمعات الأوروبية.

رغم أن أوروبا في فترة زمنية سابقة كانت تشجع الهجرة إلى دولها نظرا للحاجة الإقتصادية لليد العاملة خاصة في المصانع والأعمال الشاقة إلا أن مشكل الهوية ظل يتصاعد والسؤال :من نحن ؟ حيث شهدت سنة 2005 بروز ملف الهجرة غير شرعية ضمن الأحداث السياسية في أوروبا خاصة تفجيرات لندن ومدريد 2005 بإعتبارها إنعكاسا للظروف الإقتصادية والإجتماعية المهاجرين فيما يخص الأمن والتطرف والتهميش، والمطالبة بضرورة ترحيل المهاجرين غير شرعيين المسلمين غير القادرين على الإندماج مع القيم الغربية المسيحية.¹ وهذا مادفع دول الإتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا موقفها من إتفاقية شنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى الإتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية والإقامة ، فالقاء اللوم بعد أي تفجيرات إرهابية على المهاجرين الذين ينتمون إلى الدول الإسلامية ولدوا وتربوا في دول المهجر الذي كان من المفترض إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، حيث أصبح أصبحت الجالية المسلمة في موقع الشك دوما والإتهام الجماعي بالإرهاب وسن قوانين لمكافحة الإرهاب تستهدف الفئة المسلمة وحقوقهم وحررياتهم في أوروبا.

التهديد البيئي: رغم مجمل الإتفاقيات الموقعة بين دول الضفتين حول قوانين البيئة

ومعاهدات حول نشاط السفن في البحر المتوسط وعقوبات تسريب النفط من العبارات النفطية في

¹ L'Agora, L'identité Nationale selon Huntington: <http://www.agora-identitaire.com>

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

قاع البحار وعقد مؤتمرات حول إشكالية تلوث مصادر المياه وإتساع ثقب الأوزون ، بالإضافة إلى وضع مراسيم تحدد قيمة الضرائب التي تفرضها الدول المتوسطية على المصانع التي تصدر غاز ثاني أكسيد الكربون وإنبعاث الغازات الكبريتية، إلا أن ما يهدد المنطقة تصريف النفايات النووية ذات الإستعمال السلمي التي تصدرها دول شمال المتوسط ووردمها في دول جنوب المتوسط مقابل بضع الدولارات في إتفاقيات مشبوهة مع الحكومات المعنية ، وهذا مادفع إلى نشاط العديد من المنظمات الدولية لجذب إهتمام الرأي العام العالمي حول قضايا تصريف النفايات النووية التي تنتجها الدول الصناعية وتهدد بشكل مباشر حياة المواطن في دول الضفة الجنوبية بحكم أن النفايات لاتصرّف بشكل صحي وقانوني وتلوث مصادر الحياة الماء والهواء وتهدد العنصر البشري والنظام البيئي والبيولوجي بشكل خطير .

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

خلاصة الفصل:

طبيعة المنظومة الإقتصادية السياسية والإجتماعية التي خلفتها نهاية الحرب الباردة التي تتميز بالاستقرار وعدم التوازن فرضت تغير على مستوى الأمن وذلك بتراجع المفهوم التقليدي أي العسكري وظهور مصادر أخرى للتهديد الأمني في المنطقة، حيث بعد أن كان الخوف من الصراع بين المعسكر الشيوعي والليبرالي أصبح التهديد القائم بالتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية و التهديد البيئي.

يعتبر مفهوم الإرهاب مفهوما معقدا وغير مضبوط، حيث إختلفت الأطراف الدولية في ضبطه ، إلا أنهم إتفقوا على أن خطره يمس الدول والمنظمات والأفراد، وجود الإرهاب قديم إلا أن طبيعة الإرهاب الجديدة تأخذ الطابع اللامحدود في القوة ، حيث تمتلك التنظيمات الإرهابية الأسلحة الأكثر تطورا والأعلى وتمتد قوتها حتى لإمتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وتتعدى ميزانيتها ميزانية جيوش دول ، عوضا عن التأثير العابر للحدود، وتقوم خلفية هاته التنظيمات على التطرف الديني والفكري، وعليه تقع منطقة المتوسط تحت خطر هذا التهديد لأنها تشكل بيئة مساعدة على نمو النشاطات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي يظهر تحركها خاصة في الدول والمناطق التي إنهارت نظمها السياسية أو تواجه حالة إنفلات أمني حيث أن كلا التهديدين يعمل مع الآخر.

تشهد منطقة المتوسط تزايد مستمر للهجرة غير الشرعية ، نظرا لتزايد هوة الإختلاف في المستوى المعيشي والتنمية الإقتصادية ،حيث يتخذ عشرات المهاجرين يوميا عدة وسائل غير قانونية للعبور نحو الضفة الشمالية، وعليه في إطار البحث عن منفذ للهروب يتخذ المهاجرون طرقا خطيرة ويتورطون في شبكات أعمال غير مشروعة كالتجارة

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

بالبشر والأسلحة والمهريين لتحقيق هدف الهجرة نحو واقع أفضل و حياة أسهل وأكثر أمانا ، ومن هنا تصبح الهجرة غير الشرعية هي مصدر للتهديدات الأخرى حيث أن البيئة المحيطة بالمهاجر غير الشرعي قبل وبعد الهجرة محرّضة على الإنخراط في التنظيمات الإرهابية أو أعمال المافيا وعليه تصبح منطقة المتوسط بؤرة إنتاج للمخاطر ومصدر إستقبال لنفس التهديدات.

نظرا للحركة التجارية والصناعية الكبيرة في المنطقة ، والنمو السكاني الكبير جعلت منه عرضة للإنحطاط البيئي ومركزا للتلوث وتعرّض المصادر الحيوية لحياة الإنسان إلى التهديد البيئي كالماء والهواء والغذاء .

يعد إنتشار التهديدات الأمنية في المنطقة راجع لأسباب داخلية التي تتدرج منها طبيعة النظم السياسية الحاكمة وقشل أدائها بالإضافة إلى التخلف الإقتصادي وإنخفاض معايير التنمية وضعف البنى التحتية وإنتشار البطالة وإرتفاع نسبة الفقر ، اما العوامل الخارجية ترجع لمختلف التغييرات في النظام الإقتصادي العالمي والتحول في طبيعة العلاقات بين الفواعل الدولية.

تعد إنعكاسات التهديدات الأمنية خطيرة على دول كلا الضفتين إلا أن التهديد المباشر والأثر الواضح ينعكس دوما على دول الضفة الجنوبية .

الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي

الفصل الثالث

التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في

المتوسط

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

من خلال النظر إلى حجم الإشكاليات الأمنية في المتوسط والمسائل والرهانات التي تعيشها المنطقة ، وكذا إلى طبيعة التهديدات وتحليل عوامل نشوئها وأسباب تطور نشاطها الداخلية والخارجية، ومعرفة أن هذه التهديدات عابرة للحدود والدول ، وبالتالي أصبح العامل العسكري للدول غير كاف لتحقيق أمنها حيث تعدى الأمر إلى العامل الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا التغيير في طبيعة الأمن جعل من ضفتي المتوسط في صراع وتوتر حول إيجاد سبل لهندسة ترتيب أمني متوسطي يرتكز على قضايا ومسائل الأمن غير العسكرية ، وعليه قدمت القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة أطر مؤسسية وفضاءات للحوار في المنطقة كالمشاريع الأوروبية ومتوسطة للشراكة والتعاون على سبيل مسار برشلونة و سياسة الجوار وسياسة الإتحاد من أجل المتوسط ، إضافة إلى النشاط الأمريكي البارز في المنطقة كقوة عالمية قائدة بعد نهاية الحرب الباردة ويبرز هذا الدور أكثر ريادتها في إطار حلف الناتو وإعلانها الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي سرعت أكثر ديناميكية العمل والتعاون والتدخل في المنطقة عبر ترسيم ترسانة الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط ، ولا يمكن إهمال الدور الروسي في المنطقة حيث ينطلق دورها الإستراتيجي في معارضة النفوذ الأمريكي في المنطقة ولو بشكل ضعيف من خلال عدم موافقتها الرأي في العديد من القضايا والأزمات الدولية في المتوسط، وبما أن المنطقة تتحرك فيها دول إقليمية وعبر إقليمية عن طريق أبعاد مختلفة ثقافية وإقتصادية وتجارية كالصين وتركيا التي ليس من صالحها ان تقع المنطقة تحت الخطر واللاأمن، حيث اختلفت كل منهما في وضع إستراتيجيتهما تجاه المنطقة ، كما نذكر البعد الإستراتيجي الإسرائيلي في المنطقة وأثر هذا الكيان على البنية الأمنية في المتوسط .

المبحث الأول: الإستراتيجية الأورومتوسطية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة

سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم السياسات التي إنتهجتها القوى الكبرى في إدارة المسائل الأمنية في المتوسط ، سواء القوى الأوروبية التي تعتبر العضو الفاعل و المكوّن في المنطقة والضفة الشمالية للمتوسط، إلى جانب الدور الأمريكي في المنطقة وكذا الدور الروسي كقوة منافسة للتواجد الأمريكي في المتوسط :

المطلب الأول: الإستراتيجية الأوروبية للشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)

تميزت العلاقات الأوروبية المتوسطية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة بالطابع الثنائي وإقتصرت على التعامل الإقتصادي والتجاري، إلا أن التغييرات التي عرفتها منطقة المتوسط دفع بتشكيل علاقات تعاون بين دول الضفتين و تأسيس مفهوم الشراكة الاورومتوسطية بهدف تحقيق الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر مسار برشلونة الرؤية الجديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية وليس هو نقطة الإنطلاق للعلاقة بين الضفتين، فنجد مبادرة الحوار الأورو-عربي في افريل 1976 الذي فشل نتيجة عدم قيامه على أساس متباين في الإدراك والتصور، فكانت الدول العربية تستثمر الحوار لخدمة القضية الفلسطينية أما الدول الأوروبية فكانت تعمل على ضمان إستقرار أسواقها والتزود

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

بالطاقة¹، نشير إلى مبادرة الندوة حول الأمن والتعاون في المتوسط CSCM 1975 تهتم بقضية الأمن في المتوسط ومن هنا أقر بالربط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط .

لقد تم إقرار مسار الشراكة الأورومتوسطية من خلال إعلان برشلونة سنة 1995 الذي يحدّد أهداف ومبادئ هذا المسار، وقد انعقد في إطار المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة 27 و28 نوفمبر 1995 وفقا لمجموعة من الدوافع الجيوسياسية الدولية والإقتصادية، تأكيدا على بناء قطب جيوبوليتيكي هام بدمج كل الأطراف المتوسطية لمواجهة التحديات المتعددة للعولمة عبر تكوينه السلال الثلاث التي تدعو لها القمة النهائية لهلسنكي²، ليتضمن مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ثلاث ركائز أساسية وهي :

1. الشراكة الأمنية والسياسية: فمن أجل تحقيق الأمن المشترك تتفق الدول المشاركة بدعم المشروع وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانات، وعليه تم الإتفاق على حوار سياسي منظم يحترم قواعد القانون الدولي حتى يحقق الأمن الداخلي والخارجي، من خلال العمل بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، والعمل بالقوانين والمراسيم الصادرة عن التنظيمات الإقليمية والدولية المشاركين فيها، مع إحتفاظ كل دولة بحق تشكيل نظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي الخاص بها مع دعم دولة القانون والمعايير الديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان ، واحترام حرية التعبير وحرية المعنقد والتفكير والدين وعدم التمييز في العرق أو الجنس أو اللغة.³

¹ أسامة الباز، الحوار السياسي الأوروبي العربي، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 59.

² Aomar Baghzouz, "Les relations Euro-Maghrebines dans le du processus de Barcelone: Bilan et perspectives", Europe et Maghreb(voisinage immediate,distanciation stratégique), Algérie:CREAD, Septembre 2010, pp(48-49).

³ Déclaration De Barcelone, la conférence euro –méditerranéé,novembre ,1995.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

تعمل الدول الاطراف في الحوار فيما بينها على إرساء مبادئ المساواة ونبذ العنصرية وتقبل الأجانِب ورفض التعصب، وإحترام حقوق الشعوب كما نصت عليها مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، خاصة المبادئ المتعلقة بعدم التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية¹ للشركاء وإحترام الوحدة الترابية والإقليم والوطن، وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وذلك بمنع أي إستخدام للقوة ضد أي دولة شريكة أو حتى التهديد بإستعمالها، والتأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة .

التأكيد على دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على سبيل المثال الإجراءات المتخذة للدعم الدبلوماسي والأمني الغربي لبلدان المغربية سنة 1992 في شكل ندوات وإتفاقيات ثنائية وفي سنة 1995 تم عقد إتفاقية بين حلف الأطلسي ومصر وتونس والمغرب وإسرائيل وموريطانيا وبعدها إتحتت بها الجزائر ، والمحاربة الجماعية لمكافحة مختلف المخاطر كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عبر التصديق على إتفاقيات ومعاهدات دولية مشتركة. والتشجيع أيضا على العمل الإقليمي في السهر على منع إنتشار الأسلحة النووية و مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، وذلك بالإنضمام إلى إتفاقيات مراقبة التسليح ونزع السلاح كمعاهدة حظر وإنتشار الأسلحة النووية وإتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بهدف الوصول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية.

2. الشراكة الإقتصادية والمالية: أعطت الدول المشاركة في مسار برشلونة أهمية كبيرة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الدائمة والمتوازنة ، بهدف الوصول إلى منطقة رفاه مشترك عن طريق مواجهة التحديات بشكل مشترك، وإتفقت هاته الدول على الأهداف التالية:²

■ تحسين ظروف حياة السكان، معالجة ظاهرة البطالة و تقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورومتوسطية.

■ ترقية الشراكة والإندماج الجهوي، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

¹ أدخلت هذه العبارة بطلب من دول الجنوب كمحاولة من طرفها للدفاع عن سيادتها وحمايتها.

² Idem.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

- إقامة شراكة إقتصادية ومالية ، تأخذ في الإعتبار درجات التنمية المختلفة وإختلاف مستويات التقدم وتعتمد على الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوروبي لشركائه.
- متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ إقتصاد السوق، وذلك بمراعات مستويات النمو والتقدم.
- تطوير الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية، مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص، وتشجيع البرامج التي تخدم الفئات الفقيرة.
- تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، حيث يعتبر القطاع الصناعي الأكثر صعوبة في رؤية مستقبل الشراكة من خلال تقييم قدرة دول الجنوب في إصلاح وتجديد النسيج الصناعي والإقتصادي لتحقيق النجاح المستمر والتوافق مع الإتحاد الأوروبي¹.

فإقامة منطقة تبادل حر أوروبومتوسطية ستكون لها عائدات إيجابية على دول الضفة الجنوبية، وذلك من خلال رفع القوة التنافسية التي تأتي عبر إلغاء السياسة الحمائية و تخفيض أسعار المواد المستوردة من الخارج عن طريق الإستثمار، أما بالحديث عن الجانب المالي لا بد من التطرق لبرنامج MEDA الذي يعتبر الأداة المالية الأساسية التي إعتدها الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون وتفعيل الشراكة الأوروبومتوسطية، بلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي للفترة 1999/1995 3423.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، ويتكون هذا الغلاف من مساعدات مالية ومنح موجهة لدول الضفة الجنوبية حيث خصصت 90% من هذه الموارد أعتمدت بشكل ثنائي و 10% إلى الأنشطة الجهوية، وإقامة برامج التقويم الهيكلي في كل من المغرب تونس الجزائر الأردن ويمول برنامج

¹ Mohieddine Hadhri, La Méditerranée et le monde arabo- méditerranéen aux portes du XXI^e siècle (choc de cultures ou dialogue de civilisation?), Tunis : centre de publication Universitaire, 2004. p79.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

MEDA كذلك مشاريع التنمية مثل القروية بالمغرب وإنشاء صندوق لخلق مناصب الشغل بمصر و الجزائر في قطاع العدالة والشؤون الداخلية¹، حيث وصل الغلاف المالي المخصص إلى 377 مليون أورو. في الواقع يوجد برنامجين MEDA للإتحاد الأوروبي برنامج الإتحاد الأوروبي الأول للمعونة خصص له غلاف مالي يقدر بـ3435 مليون أورو للمساعدات المالية والتعاون من 1996 إلى 2000 إلا أن تنفيذه لم يتجاوز 850 مليون أورو في الواقع إضافة إلى الإختلاف في التوزيع بين الدول ، أما البرنامج الثاني MEDA2 الذي يصل غلافه المالي إلى 5350 مليون أورو حيث استغلت معظمها في مشاريع الطاقة والإتصالات والبيئة والعمل تحت إطار بنك الإتحاد الأوروبي للإستثمار الذي تقدر حافظته المالية كالتالي (دعم القطاع الخاص 27.6 % ، 24.6% لتدعيم نشاطات حماية البيئة ، 26.4% لمشاريع إستخراج الطاقة، 21.5 % قطاع الإتصالات).²

يعتبر الغلاف المالي المخصص لمساعدة الدول المتوسطة الجنوبية منخفضا مقارنة بذلك الممنوح إلى دول أوروبا الوسطى و الشرقية، وهذا ناتج عن الرغبة الألمانية في توجيه الإهتمام الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية بدلا من دول الضفة الجنوبية التي تحظى بالإهتمام الفرنسي بالإضافة إلى أن دول الإتحاد الأوروبي تتعهد بمراعاة خصوصيات هذه الدول لأن لكل منها إقتصاد يختلف عن الأخرى، إلا أن الإعانات المالية تبقى دائما بعيدة عن التطلعات التي يرمي الإتحاد الأوروبي إلى الوصول إليها.

3. الشراكة الاجتماعية الثقافية والإنسانية:

¹ Sophia Mappa, La cooperation international face au liberalism, (s.l.i): Edition Dis.Ibn Khaldoun,2004.p139.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية ومتوسطة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر، 8-9 ماي 2004. ص

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

أكد المشاركون في المؤتمر أن التقاليد الثقافية والحضارية على ضفتي البحر المتوسط والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية ، تعد عاملا أساسيا في تقارب وتفاهم الشعوب وتحسين النظرة المتبادلة بينهم ،وعليه تسعى الأطراف إلى إقامة شراكة في المجال الثقافي والإنساني ،فالعلاقة بين الثقافية بين الدول الأوروبية وجنوبها لا سيما العرب المسلمين مطبوعة بسلسلة من القوالب الجاهزة حيث تلتصق بهم أوروبا صفات التعصب والأصولية والإرهاب تجاه الشعوب الجنوبية ، ومن أجل إيجاد طرق جديدة للتفاهم تستخدم ثنائيات مثل شمال/جنوب ، إسلام/مسيح ، شرق/ غرب... الخ وهذه النظرة الأوروبية الجماعية هي التي أفسدت مسار العلاقة بين ضفتي المتوسط وأعاقت التواصل الثقافي¹، وعليه الإصرار على ضرورة التنمية البشرية سواء فيما يخص التعليم أو تأهيل الشباب وتكوينهم في الميادين العلمية والثقافية و التنبيه بضرورة التبادلات الثقافية ومعرفة لغة الآخرين، مع إحترام الهوية والخصوصية لكل طرف.

أولت مبادرة برشلونة الإهتمام كذلك بجانب الرعاية الصحية لتحقيق التنمية المستدامة ، والعمل على ترقية السكان صحيا ومعيشيا ويعترفون بأهمية التنمية الإجتماعية التي يجب أن تواكب التنمية الإقتصادية ، والتأكيد على تسهيل المبادلات بين فواعل التنمية في مجال القوانين والتشريعات الوطنية، إضافة إلى الجامعات والبحث العلمي والإعلام والجمعيات ودفع التواصل بين الشباب عن طريق النشاطات و المبادرات الثقافية والرياضية.

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب التي جاءت بها مبادرة برشلونة الأمنية والإقتصادية والمالية والثقافية الإنسانية نلاحظ أن هذا المشروع إرتكز على القضايا الأمنية الأوروبية أكثر منه على الإهتمام

¹ سهام حروري، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية" ، مجلة المفكر، العدد الثامن، ص ص(349-350).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

بالإرادة الجماعية المشتركة، أو الجوانب الثقافية لدعم التعاون بين المجتمعات المدنية وتنمية دولة القانون وتحقيق الديمقراطية، كما يلاحظ أن مفهوم المتوسطية الذي أستعمل خلال هذا المؤتمر لم يخضع للمعيار الجغرافي ولا لفكرة تكريس المتوسطية، فخريطة الدول المشاركة تعكس خلافاً في المشروع الاورومتوسطي ويظهر من خلال إستبعاد دولة إستراتيجية في المنطقة " ليبيا " وإدماج دولة كالأردن التي لا تنتمي جغرافياً للبحر المتوسط، إلا أن الإشكال الرئيسي هو أن هذه الشراكة لم تحقق هدفها الرئيسي وهو تحقيق منطقة رخاء وإستقرار في المنطقة، ويتجلى في الدخل الفردي حيث لم تتخفص الفجوة بين معدل الدخل الفردي في دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط (تكاثر تكون ثابتة من عام 1994 إلى 2004)، حيث يصل دخل الفرد في دول جنوب المتوسط إلى نسبة 18% من معدل دخل الفرد في دول الإتحاد الأوروبي، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية كان إجمالي صادرات دول جنوب المتوسط إلى الإتحاد الأوروبي 481% في سنة 1995 وإنخفضت إلى 461% سنة 2003، والواردات من 506% إلى 459% سنة 2003، فقطاع الإستثمارات الأوروبية المباشرة في دول الضفة الجنوبية إرتفع إلى 10 مرات عما كان عليه قبل الدخول في مسار الشراكة¹، أما من جانب المنح و المساعدات التي حصلت عليها دول جنوب المتوسط جاءت بالترتيب التالي: الأراضي المحتلة حصلت على ثلاثة أرباع مليار يورو، ثم المغرب مليار و 70 مليون يورو، مصر 730 مليون يورو، تونس 621 مليون يورو، الجزائر 396 مليون يورو، الأردن 393 مليون يورو، سوريا 200 مليون يورو، لبنان 183 مليون يورو².

ما سجّل كذلك على هذه الشراكة أنها ركزت على التبادل الصناعي الحر يستثني الزراعة إلا أن هذه الأخيرة تساهم بنسبة 15 إلى 20% من الناتج المحلي للدول المتوسطية، ويعمل بها حوالي 25% في المغرب، 10% من السكان في إسرائيل بينما لا توفر إلا نسبة 3% من الوظائف في أوروبا

¹ Pierre Verluise, "L'Union pour la Méditerranée :quell bilan d'étape?", **Actualités Européennes**, N°35, Juin 2010. a site web: http://www.iris-france.org/docs/Kfm_docs/2010-05-ae35.pdf

² مهدي شحاتة، " أوروبا في الشرق الأوسط (الشراكة الأورومتوسطية : مقاربات خجولة)", **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، ربيع 2009، ص33.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

وتساهم بنسبة 6% من الدخل الخام . ونتيجة للتخلف التكنولوجي تواجه الدول المتوسطة منافسة شرسة مع المنتجات الصناعية الآسيوية وخاصة قطاع النسيج حيث يمثل 24 % من صادرات المغرب و41% من صادرات تونس و50% مصر وسوريا 37% بتركيا و10% بإسرائيل وهذا مايتطلب تأهيل اليد العاملة والتخصص والتوسيع تشكيلة المنتجات وتحسين الإستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

النقد الملاحظ في المحور الأمني والسياسي الذي حققته الشراكة الأروومتوسطية من خلال الإنضمام الأوروبي المتوسطي لتونس سنة 1995 ومع المغرب 1996 ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤقنا 1996 والإتحاد الجمركي مع تركيا 1995 والإتفاقات مع لبنان وسوريا والجزائر ومصر وقبرص والأردن إلى سنة 2001 أما ليبيا منذ سنة 2003 فلها صفة المستمع في المؤتمرات الأوروبية المتوسطة و هذا ضمن إحترام الواجبات التي حدّتها المنظمة العالمية للتجارة بإنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر²، إلا أنه تبقى خصوصيات بعض القضايا المعقدة خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، والخلاف الإسباني المغربي حول جزيرة ليلي والتدخل الأمريكي كوسيط والنزاع حول الصحراء الغربية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الشركاء، وفي الأخير نخلص إلى أن مسار برشلونة لم يصل إلى الأهداف المرجوة من إبرامه ولم يستطع صياغة بعد جديد لطبيعة العلاقة بين الضفتين لتصل إلى شراكة حقيقة بأخذ تصور مشترك للتهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة .

المطلب الثاني : سياسة الجوار الأوروبية

جاءت السياسة الأوروبية للجوار لتجاوز وتصحيح الإختلالات التي إشتملت عليها الشراكة الأروومتوسطية، فهي تسعى إلى نشر المعايير المجتمعية الأوروبية ، وهو مايتجاوز القواعد التجارية التي

¹ سهام حروري ، مرجع سابق.ص 351.

² فرانكو رينزي، المتوسط ونزاعاته (تاريخ حوار لم يكتب). ترجمة : نجم أبو فاضل، لبنان:مركز النشر والتوزيع جامعة الروح القدس،

2005،ص75.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

رکز عليها مسار برشلونة، إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطى الإتحاد الأوروبي الأولوية للرهانات الأمنية ، خاصة أن هذه التهديدات الأمنية مصدرها الجوار الأوروبي (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المغرب والصحراء الغربي) أو التهديدات الأمنية الجديدة المذكورة في الفصل السابق ، وإعتبرها المخاطر الرئيسية التي يتوجب على كل دول الإتحاد مواجهتها مع بعض، إضافة إلى الرغبة في فرض سياسة واحدة تتبعها الدول العشرة المنضمة جديدا إثر التوسع الكبير سنة 2004 ، الذي نتج عنه رسم حدود جديدة للإتحاد وبروز تحديات جديدة في جميع المجالات عبر الإستفادة من تجربة برشلونة ، ومن هنا بدأت نقطة الإقترب الشامل للإستراتيجية الأمنية الأوروبية وهي الإعتراض المتبادل بين كل أبعاد الأمن السياسي، العسكري، الإقتصادي، الإجتماعي ، الثقافي، والبيئي وتحقيق هدف عام عرف بالتعددية الفاعلة Un multilatéralism efficace من خلال تطوير دائرة من الدول ذات الحكم الراشد في شرق الإتحاد الأوروبي وعلى حدود المتوسط ، عبر إقامة علاقات تعاونية أعمق وأقوى لبناء مجمع أمني متشابك .

ترجع جذور السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة "الجيران جدد" التي تم إطلاقها سنة 2002 من قبل الإتحاد الأوروبي تحسبا لتوسيع الإتحاد ليمس دول أوروبا الوسطى والشرقية . إضافة إلى ما جاء به رومانو برودي 2004 بجامعة لوفان الكاثوليكية بمصطلح the ring of friends ، ثم اتسعت لتضم الدول المتوسطية سنة 2003 ودول القوقاز الجنوبي سنة 2004 لتصبح السياسة الأوروبية للجوار تخاطب عددا كبيرا من الدول الجارة¹.

وصلت اللجنة الأوروبية ومن خلالها قادة الإتحاد الأوروبي إلى حقيقة أن الإتحاد من خلال اتساعه فإنه يقترب من دول جديدة في الشرق وفي الجنوب ،موجها تحديات سياسية ،اقتصادية واجتماعية يمكن ان تشكل مصدر تهديد لحالة الإستقرار على أبواب أوروبا.

¹ سهام حروري ، مرجع سابق ، ص 352.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

ومنه فالسياسة الأوروبية للجوار تراهن على وجود وضع علاقة جديدة مع الدول الحدودية من أجل التقليل من الأخطار الناتجة عن الفارق الكبير في مستوى النمو الإقتصادي وكذا وجود عدة نزاعات معلنة.

لقد ارتبطت السياسة الأوروبية للجوار بالمستجدات التي طرأت على الساحتين الأوروبية التوسيع والعالمية. فالسياسة التي جاء بها خافيير سولانا ديسمبر 2003 تحت عنوان استراتيجية أوروبية للأمن: أوروبا آمنة في عالم أفضل .

تعريف السياسة الأوروبية للجوار: حسب اللجنة الأوروبية: فهي تلك السياسة التي تتعلق بالمصلحة المشتركة للإتحاد الأوروبي مع جيرانه من أجل تقاسم منطقة استقرار، أمن ورفاهية. فالأمر يتعلق ببرنامج مشترك يرمي إلى ترقية الحكامة من أجل تسيير أفضل للجوار المشترك، وإيجاد سبل الرد الجماعي للتحديات المشتركة كالقوارق في مجال الرفاهية¹، أما عن عناصر هاته الإستراتيجية تتمثل في² :

1. الورقة الإستراتيجية (ماي 2004) التي تضع المبادئ والنطاق الجغرافي ومنهجية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي ، كما تقدم طريقة التمويل وكيفية دفع التعاون بدرجة أعمق في المناطق (التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، التجارة ، الطاقة).
2. خطط العمل : وهي الأداة الرئيسية في عملية تقارب جيران الإتحاد الأوروبي وجعلهم أكثر تفاعلا معه، لترجمة الأهداف إلى واقع، فهي وثائق سياسية يتم الإتفاق عليها لتكثيف التكامل الإقتصادي (إتفاقيات الشراكة والتعاون).

¹ طويل نسيمه ، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط" ، مجلة المفكر . العدد الثامن، ص217.

² بشارة خضر ، أوروبا من أجل المتوسط (من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس) . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص

3. الجوار الأوروبي وأداة الشراكة: وهي أداة مالية حلت محل برنامج ميذا.

4. تقارير الدول تقوم بإقرار حالة التقدم في تنفيذ الإتفاقات الثنائية والإصلاحات المرتبطة بها ، وتركز

على المناطق ذات الأولوية في البرنامج.

خصائص وأهداف السياسة الأوروبية للجوار

خصائص سياسة الجوار

- امتداد نطاقها الجغرافي (شرق وجنوب أوروبا)
- ابرام عقود مكتوبة في علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة .
- خطط العمل الوطنية هي الاداة لسياسة الجوار يتم التفاوض فيها مع كل دولة على حدى ويتم تنفيذها جماعيا على مدى ثلاث سنوات التي تحوي رزمة من الإصلاحات ، أما النطاق الجغرافي لهاته السياسة فهي تشمل البلدان التالية:¹
- عشرة دول متوسطة وهي الجزائر ،مصر، اسرائيل ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، الأراضي الفلسطينية ، تونس ، ليبيا ، وسوريا .
- ستة دول في الشرق : ارمينيا ، أذربيجان ، جيوريجا،مولدوفيا ،أوكرانيا، وبيلاروسيا.
- وفيما إقترحت اللجنة الأوروبية إدراج روسيا في نطاق السياسة الأوروبية للجوار،استبعد المجلس الأوروبي ذلك في جوان2004.

¹ متحصل عليه من الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي:

http://eeas.europa.eu/delegations/israel/what_eu_neighbourhood_policy_eastern_partnership/index_ar.htm

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

أهداف سياسة الجوار تتمثل في تشجيع الحكم الرشيد والنمو الاجتماعي في بلدان الجوار من خلال توثيق العلاقات السياسية، والوصول إلى الإدماج الإقتصادي الجزئي، والعمل على توفير الدعم من أجل الإستجابة لشروط المواصفات الأوروبية عبر مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

الاتحاد الأوروبي يرى في سياسة الجوار الأوروبية سبيلا للبناء "انطلاقا من الالتزام المشترك حتى القيم المشتركة . الديمقراطية وحقوق الانسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة". ويرتبط مستوى العلاقات بمدى الالتزام بهذه القيم.

وتغطي مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية سبعة مجالات:¹

1. تعزيز سلطة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
2. تشجيع الاصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق .
3. تشجيع التشغيل والانسجام الاجتماعي.
4. التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الارهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
5. دراسة تهديدات الأمن المتبادل التي تشمل إنتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية ، التهريب الإرهاب والجريمة المنظمة.
6. أهمية دور الإتحاد الأوروبي في منع الأزمات وإدارتها ،مثل قضية الصحراء الغربية .

¹ طويل نسيمية ، مرجع سابق ، ص ص (217-218).

7. دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وخصوصاً أن دول الجوار الجديد

لي لها خبرة في الحكم الديمقراطي ، وليس فرضها من الخارج.¹

الخطة العملية لسياسة الجوار:

تقدر موازنة الآلية الأوروبية للجوار ب12 مليون يورو خلال الفترة 2007-2013 الجزء

الأكبر من الغلاف المالي ينفق في تمويل برامج التعاون والتثائي ومبادرات البلد المعني ، فيما يقدر

المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب للفترة 2007-2013 ب333 مليون يورو بأولويات تعاون

رئيسية تم تحديدها في الشراكة الأوروبية المتوسطة وإعلان برشلونة.²

1. تقوم اللجنة الأوروبية بإعداد تقارير عن البلدان المعنية، وهي تشمل تقييماً للوضع السياسي

والاقتصادي وتحليلاً للجوانب السياسية والمؤسسية. يهدف هذا التقييم إلى معرفة متى وكيف

يمكن تعزيز العلاقات مع البلد المعني .

2. إعداد خطط عمل لكل دولة يتم التفاوض حول هذه الوثائق مع كل دولة على حدى حيث تتم

مراعاة احتياجات وطاقت كل بلد ويتم الأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا البلد ومصالح الإتحاد

الأوروبي .

3. تخضع الإلتزامات المتبادلة والاهداف المسطرة في خطط العمل والمراقبة الدائمة من طرف

لجان فرعية متخصصة بالتعاون مع كل دولة ،إذا أثبت نظام المراقبة تسجيل متطور ملموس

على صعيد الاهداف المحددة ، يمكن مراجعة الإجراءات التحفيزية من قبل الإتحاد الأوروبي.

¹ هشام صاغور ، مرجع سابق، ص 184.

² فريجة لدمية ، "استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة . الهجرة غير الشرعية أنموذجاً . ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة محمد خيضر بسكرة.2009/2010). ص 128.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

4. يحدد البلد المعني والإتحاد الأوروبي معا برنامجا للإصلاحات الإقتصادية والسياسية يترجم عن طريق مراعاة مجموعة من الاولويات على المدى القصير والمتوسط (3 إلى 5 سنوات) تتعلق هاته الأولويات بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، إصلاح قواعد السوق التعاون في مجال العدالة والمسائل الداخلية وفي قطاعات مثل النقل ، الطاقة ، يوجد حاليا 12 مخطط عمل قيد التنفيذ منها في تونس والمغرب¹ .

تمويل السياسة الأوروبية لإقتصاديات الدول المتوسطية

تعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة المورد المالي الأوروبي الموجه لتمويل برامج السياسة الأوروبية .

المحاور الأربعة الكبرى لسياسة الجوار:

1. الدخول في حوار مدعم متعلق بالإصلاحات في مختلف القطاعات ذات الأولوية .
2. تقريب التشريعات
3. الدعم المؤسسي
4. اهداف الألفية من أجل التنمية للأمم المتحدة .

فالآلية الأوروبية للجوار تختص ب:التعاون الحدودي والتسهيلات المالية لدعم الحكامة في الدول التي لديها إرادة في تنفيذ إصلاحات مرتبطة بتحسين الحكم الراشد، آلية التوأمة ، والتي تجمع

¹ جمال طيبي ، "البعد التعاوني في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي - السياسة الأوروبية للجوار أنموذجاً- ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام والإتصال .جامعة الجزائر 3 .2011/2012).ص 100.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

بين خبرة القطاع العمومي للدول العضوة في الإتحاد الأوروبي والدول المستفيدة لهدف تعزيز أنشطة التعاون، تخضع البرامج المنفذة على أرض الواقع إلى برمجة دقيقة قائمة على¹:

1. وثائق للبرمجة متعددة السنوات بالنسبة إلى الاستراتيجيات الوطنية ، متعددة الجنسيات والحدودية وكذا برامج توجيهية متعددة السنوات.

2. برامج عمل سنوية وبرامج مشتركة بالنسبة للتعاون الحدودي .

أما الجهات المختصة لتلقي هذا التمويل:المؤسسات والهيئات اللامركزية للدول ، المنظمات الدولية والجهوية المؤسسات المالية الدولية والوكالات الأوروبية والفاعلين غير الحكوميين .

في تاريخ 25مايو 2011، أطلقت الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي كاترين أشتون، 25 مايو 2011 "سياسة جوار أوروبية مجددة و طموحة مدعومة بما يزيد عن 1.2 مليار يورو في شكل تمويل جديدة، ليصل اجمالي التمويل المخصص لبلدان الجوار إلى ما يقارب 7 مليار يورو مما يؤكد التزام الاتحاد الأوروبي الشديد تجاه جيرانه.²

تسعى السياسة الجديدة بعنوان "استجابة جديدة لجوار متغير"، إلى تعزيز العلاقات الفردية والإقليمية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له من خلال تطبيق نهج "المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح"، وهي تتيح المزيد من التمويلات ولكن مع مزيد من المساءلة المتبادلة، تعزز سياسة الجوار الأوروبية المجددة كذلك الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك مع جنوب المتوسط " التي تمت المصادقة عليها في مارس 2011

¹ المرجع نفسه ، ص ص (101-103).

² لبيب فهمي ، المرجع السابق.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

في استجابة فورية لما سمي بـ "الربيع العربي"، وجاءت هذه السياسة الجديدة إثر مراجعة واسعة النطاق وتشاور مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي وفي البلدان الشريكة جنوب وشرق أوروبا.

رغم الفشل الذي سجله مسار برشلونة، إلا أن سياسة الجوار استعانت بآليات هذه المبادرة من خلال الإحتفاظ باتفاقيات الشراكة التي تم التوقيع عليها في ظل مسار برشلونة هذه الإتفاقيات عززت العلاقات الإقتصادية، التجارية الثقافية، الإجتماعية وهذا على حسب نوعية العلاقة التي تربط دول الإتحاد الأوروبي بشركائه، هذه المبادرة تنفذ في إطار مؤسساتي مجسد في شكل ترويكا (الرئاسة، الأمانة العامة للمجلس، اللجنة الأوروبية).

يمكن أن نقول أن سياسة الجوار الأوروبية تظهر كجزء من رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي، الديمقراطي... أي "أوربة" المنطقة من خلال إرساء معايير وقيم الإتحاد الأوروبي بمقابل الأداة المالية، فسياسة الجوار في جوهرها عبارة عن خطاب أمني خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار بين ضفتي المنطقة، وعلى هذا الأساس نعتبر المنطقة المتوسطة هي مركب أمني تسعى فيه دول الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية إلى ضمان الإستقرار والأمن ومنه يتوجب عليها إيجاد حلول دائمة للنزاعات في المتوسط وإفراغها من بؤر التوتر عبر تفعيل الدور الدبلوماسي الأوروبي النشط، فالسياسة الأوروبية للجوار تهتم كثيرا بالجوانب الأمنية، بالإضافة إلى أنها تستند على مقاربة ثنائية الأطراف على عكس مسار برشلونة الذي يركز على العلاقات التعددية التي تتوفر على التزامات متبادلة للإصلاح والتحديث من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

ساهمت السياسة الأوروبية للجوار في تطوير التعاون الثنائي بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين ، لكن تطوير العلاقات الثنائية يصعب على نحو ما الإندماج الإقليمي ذلك أن كل دولة سوف تسعى إلى خلق علاقة متميزة مع الإتحاد الأوروبي .

المطلب الثالث: سياسة الإتحاد من أجل المتوسط

جاءت هذه المبادرة بدعوة من الرئيس الفرنسي Nicolas Sarkozy في طنجة سنة 2007 قادة الدول المحاذية للمتوسط إلى المشاركة في قمة باريس جوان 2008، إلى إطلاق شكل من التضامن بين ضفتي المتوسط على أساس التكافؤ من خلال إنجاز مشاريع حقيقية وملموسة ذات أهداف مشتركة، حيث تقوم الفكرة الرئيسية على إقامة نادي يضم فقط الدول المتوسطية وليس جميع الدول الأوروبية، حيث طرحها

نيكولا ساركوزي على العديد من العواصم المتوسطية التي زارها بعد فوزه الإنتخابي، بهدف تحويل الحوض المتوسطي إلى منطقة أكثر إزدهارا وحركية عبر آليات تعاون وتكامل إقتصادي¹ .

لقد بنى الرئيس الفرنسي السابق فكرته على أساس تجربة الشراكة الأورومتوسطية من مسار برشلونة بهدف إقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين الضفتين، على أساس أن عامل فشلها حسبها هو أن الشراكة كانت بين طرفين مختلفين فالإتحاد الأوروبي يسير وفق الإندماج والوحدة ودول جنوب المتوسط تسير بتنافر في المصالح والأسواق وظروف أمنية غير مستقرة. كما أكد على أن المفوضية الأوروبية ستكون شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي، وبأن بلدان المتوسط الجنوبي ستتمتع بمبدأ المساواة ، ولكن لمواجهة الإنتقادات الألمانية ، تراجع الرئيس الفرنسي عن

¹ Emmanuel Dupuy, "Le Processus de Barcelone: une Union pour la méditerranée", Les cahiers de l'Orient, N°91, Juillet 2008, PP(19-21).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

هذه الفكرة متيجا للدول الـ27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي المشاركة في هذه المبادرة ، وفي قمة روما الثلاثية في 20 ديسمبر 2007، تم فيها الأخذ بعين الإعتبار الإعتراضات الإسبانية والإيطالية على المبادرة كتغيير الإسم بالإضافة إلى أنها خرجت من الطابع الحصري كون أنها فكرة فرنسية إلى مبادرة مشتركة ، وتم التأكيد على الفصل بين موضوع إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي و موضوع المبادرة، كما أن التسمية الأصلية للمبادرة " الإتحاد من أجل المتوسط" تم تغييرها لتصبح " مسار برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط" من أجل تجنب التنافس بين الإتحاد من أجل المتوسط مع السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي عبر مسار برشلونة، وذلك في إجتماع القمة الأوروبية المتوسطية بباريس 13 جويلية 2008، حيث أكد الإعلان على أن المبادرة تهدف إلى دفع مسيرة برشلونة مجددا¹، عبر حقن زخم جديد ومستمر لحقول رئيسية للتعاون التي أسسها مسار برشلونة ، وإقامة تراكيب مؤسساتية جديدة، والعمل على تقوية دور البرلمان الأوروبي و جعل الإتحاد من أجل المتوسط " إتحاد المشاريع " ، لهذه الغاية يتم تهيئة علاقات أكثر وضوحا ، عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية.

يصل عدد الدول المعنية بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط إلى 43 دولة، ثماني دول عربية: مصر ، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، مقابل 34 دولة أوروبية: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، قبرص، تركيا ، كرواتيا،البوسنة، مونتينيغرو، ألبانيا، بريطانيا، إيرلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ، الدنمارك، السويد، فنلندا، إستونيا، ليتوانيا، بولونيا، التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، النمسا، رومانيا،بلغاريا، المجر².

إن النصوص المؤسسة للإتحاد من أجل المتوسط تنص على أن رؤساء الدول المشاركة يتشاركون في تحويل المنطقة إلى حوض للسلام والديمقراطية، كما أكدت على عامل الشراكة

¹ Ibidem.

² Samir gharbi, "L'Union pour la Méditerranée dans tous ses Etats", *Jeune Afrique*, N°2478, 2008, p34.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

المتعددة الأطراف الهادفة إلى زيادة قدرات الإدماج والتوافق والإنسجام الإقليميين، عبر الإعلان على أن الهدف المشترك للإتحاد الجديد هو بناء مستقبل سلام وديمقراطية وازدهار وتفاهم على المستويات الإنسانية والاجتماعية والثقافية، مبرزا كذلك أن الإتحاد طموح إستراتيجي مشترك للتعاطي مع التحديات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة، هدفه مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها¹.

يتناول مشروع الإتحاد من أجل المتوسط المحاور الأساسية التالية: مكافحة التلوث في البحر المتوسط، إقامة طرق بحرية وبرية سريعة تربط الموانئ، وتحسن الربط بالسكك الحديدية من أجل تسهيل حركة الأشخاص والسلع، مخطط الطاقة الشمسية في المتوسط يبحث في إمكانية تطوير مصادر الطاقة البديلة في المنطقة، إقامة جامعة أورو متوسطية تم تدشينها في سلوفينيا 2008، ووضع برنامج مشترك للحماية من الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى المبادرة الأورومتوسطية لتطوير المؤسسات، وهي تدعم المؤسسات الصغيرة عن طريق تحديد إحتياجاتها وتقديم الدعم التقني والمالي لها².

تعكس مشاريع التعاون المذكورة سابقا التغييرات في عمل الإتحاد من أجل المتوسط بأولويات جديدة، حيث أظهرت المبادرة أهمية أكثر والأولوية لمواضيع الطاقة، وبقيت أبعاد أخرى لعملية برشلونة (الديمقراطية ، ترقية حقوق الإنسان، تشجيع دور المجتمع المدني) في الدرجة الثانية ، ومن هنا نلاحظ التأكيد التقليدي على التعاون الإقتصادي مازال يسود أي خطة من خطط العمل، وهذا له تأثير على التركيز المعطى للمسائل الأمنية (الهجرة غير شرعية، الإرهاب ،

¹ ميشال أبو نجم، "الإتحاد من أجل المتوسط يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع"، الشرق الأوسط، العدد 10816، جويلية 2008، ص11.

² Pierre Verluise , " L'Union pour la méditerranée : quel bilan d'etape?", Actualités européennes, N°35, Juin 2010, pp(03-04).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

الجريمة المنظمة)¹، لذلك فالأبعاد السابقة الذكر تحتل أقل من صفحة في الوثيقة، بينما الشراكة المالية والإقتصادية والتعاون الثقافي والإجتماعي والإنساني أكثر من خمس صفحات من مخطط النشاطات، وعلى الرغم من هذا فإن الإتحاد من أجل المتوسط كان له تأثير نادر نسبيا على التنمية الإجتماعية والإقتصادية في البلدان المجاورة².

كانت هناك نية في المقاربات الأولية من إطلاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لإستثناء منطقة الشرق الأوسط، وذلك لتقليل أثر النزاعات الإقليمية الموجودة (النزاع الفلسطيني الإسرائيلي)، وعلى الرغم من كل هذا فإن القضايا الأمنية أرسلت بشكل حذر في جدول أعمال الإتحاد من أجل المتوسط، وعليه نشير إلى أن النص التأسيسي للإتحاد من أجل المتوسط أشار إلى أن الأهداف مستقاة من إعلان برشلونة، وأقر بإقامة منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيق إجراءات بناء الثقة، ولكن كما كان مسار برشلونة هناك أمل ضعيف لمواجهة هذا التحدي، إن نصوص الإتحاد من أجل المتوسط تنص على إدانة الإرهاب في كل أشكاله ومع ذلك لا توجد إدانة للإرهاب على الشعب الفلسطيني، نقطة أخرى تضاف على المبادرة أنها منبر يدعو إلى التعاون المشترك لمحاربة الهجرة غير الشرعية³، لكن موضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريبا عن نقاش الإتحاد من أجل المتوسط وقمة باريس أكدت على الحاجة لإدارة الهجرة القانونية، بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية، ولكن يمكن القول أن ليس هناك تطور هام في معالجة الهجرة مقارنة بمسار برشلونة، سعي الإتحاد إلى التكتّم على قضية الفلسطينية الإسرائيلية التي تظل تشكل العائق الأكبر لتطوير المبادرة، ثم إن تعزيز الحوار السياسي والتحسين المؤسساتي الجديد خصوصا الرئاسة المشتركة يعرض المبادرة إلى تقلبات النزاع العربي الإسرائيلي

¹ بشارة خضر، مرجع سابق، ص 233.

² Elizabeth Johanson-Nogués, "Is the EU's Foreign Policy Identity an Obstacle? The European Union the Northern Dimension and the union for mediterranean", **European political Economy review**, N°09, 2009, 25.

³ حمزاوي جوييدة، مرجع سابق، ص126.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

¹، فآزمة غزة 2008 فالتعليق المعلن لإجتماع اسطنبول لوزراء الشؤون الخارجية يعكس الضعف المتزايد للإتحاد من أجل المتوسط، وعليه مع إستمرار هذا الصراع لايمكن أن تصل المبادرة إلى الأهداف المرجوة وأن تحقق نتائج كبيرة ، ففي غياب سلام في الشرق الأوسط فسيعاني الإتحاد من أجل المتوسط توترا بين أعضائه ولا يمكن نسيان النزاعات الإقليمية الأخرى كقبرص والنزاع في الصحراء الغربية ومن جهة أخرى فإن تبني الإتحاد من أجل المتوسط لهندسة متغيرة تقترب إلى التعاون حول المشاريع المرتبة حسب الأفضلية سيخلق بيئة صعبة تشجع النشاط على المستوى الفرعي الإقليمي وأقل بالنسبة للشراكة الكاملة.

¹ Elizabeth Johanson-Nogués,op-cit,p31.

المبحث الثاني : الأبعاد الأمنية لسياسات القوى الكبرى و المساعدة في حوض

البحر الأبيض المتوسط

تعد مسألة الأمن في المتوسط قضية تهم أيضا غير الأطراف المتوسطة التي لها مصالح حيوية في المنطقة حيث دخلت مع الدول الأوروبية قوى دولية وإقليمية أخرى في تنافس إستراتيجي محموم ، عليه سنتناول في هذا المبحث الأبعاد الأمنية لسياسات القوى الكبرى و المساعدة في حوض البحر الأبيض المتوسط، سنتطرق في المطلب الأول الإستراتيجية الأمريكية وفي المطلب الثاني الإستراتيجية الروسية وفي المطلب الثالث الإهتمام الإقتصادي الصيني بالمتوسط.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية تواجه المبادرات الأوروبية

يظهر الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المتوسطة في إطار الإستراتيجية العالمية التي تتخذها من خلال دور قائدة العالم، فالرؤية الإستراتيجية الأمريكية تقضي بأن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الأمن والإستقرار في المتوسط، وبما أنها القوة العالمية الأولى فهي المسؤولة عن أمن المنطقة وإستقرارها إضافة إلى أنها تعتبر البحر المتوسط منطقة إستراتيجية وحيوية ، حيث تهدف من خلالها تأمين المصالح الحيوية والممرات النفطية والعسكرية والتجارية عبر البحر الأبيض المتوسط فهو جانب من الأمن القومي الأمريكي لا يمكن التخلي عنه، فالولايات المتحدة تعتبر منطقة المتوسط أو سواحل شمال إفريقيا إمتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطة، وعليه يجب أن تكون تحت النفوذ الأمريكي ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوى معادية، وعلى غرار التخوف الأمريكي من معدل النمو

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

المتزايد للإتحاد الأوروبي من جهة ومشكل إنخفاض النمو لديها من جهة جعلت تصر على التواجد بقوة في المنطقة لمنع أي قوة إقتصادية تتفوق على الولايات المتحدة¹.

يعتبر حوض المتوسط من أهم خطوط المواصلات الجوية والبحرية في العالم، حيث تستخدم الحوض كممر لناقلات النفط من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة، إضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة باعتبارها ممرا لأوراسيا وبابا بحريا مباشرا لها، حيث لأمريكا مصالح كبيرة وتحتاج للمحافظة عليها جهود كل من مصر وتركيا كدول محورية في المنطقة إذ أن ممر قناة السويس هو اسرع طريق للإنتشار العسكري للقيام بعمليات جنوب غرب آسيا و أظهرت العمليات في أفغانستان ذلك²، ولذا يرى الأمريكيون أنه من الضروري تأمين هذا الخط التجاري الحيوي للإقتصاد الوطني، وبالتالي في أي حال من الأحوال عليهم السيطرة على المنطقة ولا يكون ذلك من غير التواجد الاستراتيجي الإقتصادي والعسكري في المنطقة عبر آليات متنوعة، وتجسدت هاته الرؤية عبر المبادرات الإقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط والدول المغاربية المتوسطية (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والبعد العسكري عبر آلية تمركز الأسطول السادس في البحر المتوسط والدور الريادي والقيادي للولايات المتحدة عبر الحلف الأطلسي، إن التعديل في السياسة الخارجية الأمريكية كان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، من خلال صياغة مفهوم الحرب العادلة والحروب الإستباقية والحرب على الإرهاب، لإثبات الريادة العالمية الأمريكية على العالم، وعليه فالدول المتوسطية ستعمل دوما في سياق مراعاة المصالح الأمريكية أولا، وعليه لقت بالمرحلة الهجومية المعاكسة لمناطق النفوذ الأمريكية، التي بنت من خلالها مواقع مهيمنة في إنتاج النفط والغاز وأقامت

¹ حمدوش رياض ، الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية - الألمانية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر. 2002/2003. ص 121.

² كريم مصلوح ، التعاون والتنافس في المتوسط ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص (359-360).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

علاقات مع الدول المنتجة لهذين الموردین الطاقویین من منطقة الخلیج إلى منطقة المتوسط¹.

أسست الولايات المتحدة الأمريكية أولوياتها في المنطقة إنطلاقاً من تطورات أمنية وإقتصادية، وهذا ما أدى بها إلى تكيف نوع جديد من العلاقات الثنائية مع دول المنطقة رغم غياب الروابط السسيوثقافية مع مجتمعات المنطقة، وهذا ماجعلها لا تعتمد على العامل الإثني الديني والثقافي، حيث أن الولايات المتحدة مستعدة للتكيف مع أي نظام أصولي يضمن سلامة في التعامل النفطي²، وفي إطار الدفاع عن الطموح الأمريكي الإستراتيجي تم الإعتماد على مجموعة من الآليات السياسية والأمنية والإقتصادية.

الآليات السياسية والأمنية:

وفق البعد الأمريكي منطقة البحر الأبيض المتوسط محصورة من الدار البيضاء إلى كراتشي، لكن تأخذ العلاقة مع دول جنوب المتوسط طابع المشروطة عبر إنضمام هذه الأخيرة في مكافحة إنتشار الأسلحة النووية ومناهضة الإرهاب، بالإضافة إلى أن طبيعة العلاقة مع كل دولة تأتي وفق التطلعات الأمريكية، رغم هذا حاولت بناء علاقات قوية مع الأنظمة السياسية دول جنوب المتوسط، من خلال التشجيع على قيام نظم سياسية راعية للمبادئ الديمقراطية وتحمي حقوق الإنسان وإعادة النظر في النظم الدستورية بما يحقق الإختراق الأمريكي وإحتواء هاته الأنظمة، عبر مضمون وثيقة الأمن القومي 2002 عقب أحداث ال11 سبتمبر 2001 الذي نص في مقدمته ضرورة الدفاع عن أمريكا كهدف أسمى،

¹ محمد أمين أعال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الجديدة للمتوسط"، الملتقى الدولي حول الأمن والجزائر في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 189.

² Henry Laurens, "La France, L'Angleterre et les Etas-Unis dans la Méditerranée et le monde arabe", Relations Internationales, N°87, automne 1996, p290.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

وتقسيم العالم إلى من ليس معنا فهو ضدنا ، أو محور الشر الإرهاب المعادون للنظام الليبيرالي ككل والقيم الأمريكية ومحور الخير المناصر للنظام الأمريكي، ومن أجل كسب شرعية التدخل في الدول وإستغلال ثرواتها إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الحروب الوقائية حيث يظهر في خطاب جورج بوش سنة 2002 " أننا سنفكر ولكن الوقت ليس في صفنا إنني لن أنتظر الأحداث فيما الأخطار تتجمع، لن أقف متفرجا فيما الخطر يزحف أقرب فأقرب فالولايات المتحدة لن تسمح لأخطر أنظمة الحكم في العالم بتهديدنا بأشد أسلحة الدمار فتكا"¹، حيث إعتمدت من أجل تحقيق الأمن عبر آليتين :

1. الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط:

يمثل الأسطول السادس الدرع الواقي للمصالح الأمريكية في حوض المتوسط ، يستقي الأسطول السادس أهميته من خلال الوضع الدولي الجديد ، فوجوده يكتسي أهمية حساسة نظرا للدور المنوط به ليس لمراقبة روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي فقط بل تطور دوره لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، تتمثل مهامه في²:

- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط، تخوفا من المساس بشركاتها النفطية للتكرير والتنقيب التي إرتفع عددها بعد حرب الخليج الثانية، أو بهذه المادة الحيوية لإقتصادها، فالأسطول سند هام للناقلات التي تعبر قناة السويس أو مضيقي البسفور والدرنيل وكذا البحر الأسود، حيث يتواجد الأسطول الروسي

¹ the national security strategy of United State of America 2002.from:
<http://www.rand.org/topics/national-security.html?gclid=CIPNye7otswCFcG6Gwod6DwPRQ>. At
30/04/2016,18:42.

² خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وإنعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، الفكر السياسي، العدد 15، 2008، ص ص(08-03).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

والأوكراني . المهمة الإستراتيجية للأسطول السادس هي ضمان وصول النفط للأسواق الأمريكية بشكل مستمر ذلك أن الولايات المتحدة تفترض دوماً احتمال أن تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقافه في حال تدهور الوضع في الشرق الأوسط .

- مراقبة تحركات القوى النووية (فرنسا، روسيا، أوكرانيا)، فالأسطول السادس يواجه تحديات أمنية من دول المتوسط وحتى من دول خارج المتوسط التي ترى بأن لها الحق هي الأخرى في تحقيق أمن المتوسط، خاصة بعد توقيع معاهدة ماستريخت 1992 القاضية بتوحيد الألمانيتين فهذا الواقع الجديد سمح لبعض القوى التفكير في احتمال إسترجاع دورها العسكري داخل الحوض، كفرنسا التي تعتبر القوة النووية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط بشعورها بالتهديد عند إسترجاع ألمانيا قوتها الإقتصادية والعسكرية في أوروبا ، بعد إرثها لترسانة نووية من ألمانيا الشرقية ،حيث دفعها بإبقاء أسطولها المتوسطي المتمركز بطولون في حالة تأهب وإستعداد لأي تهديد محتمل، إلا أنه إرتفعت أصوات من الأحزاب الديغولية الجديدة الرئيس السابق جاك شيراك بتبني سياسة عسكرية متوسطة أكثر استقلالية ومرونة من السياسة العسكرية السابقة التي كانت تتبع مباشرة سياسة الأسطول السادس، وهذا مادفع فرنسا وألمانيا بتكثيف جهودها بتشكيل قوة أمنية مشتركة تعمل جنباً إلى جنب في حوض المتوسط وتكوّن أكبر قوة متحدية للأسطول الأمريكي، التي إعتبرته منافياً لمصلحتها المرتبطة بمصلحة أوروبا ، حيث أن مصدر التهديد الروسي لأوروبا مازال قائماً لأنه رغم الضغوطات الأمريكية الأوروبية مازالت روسيا ترفض الكشف عن ترسانتها النووية، إلا أن المعارضة الأمريكية لإنشاء قوات للرد والتدخل السريع¹ وأنظمة التجسس على القوات العسكرية في المتوسط، دفعت بها تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة تكنولوجية

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

للرصد العسكري والتشويش على الرادارات المثبتة على حاملات الطائرات العسكرية الأوروبية، وتدعمت بفرقاطات حربية تتميز بالسرعة والدقة في التصويب المجهزة بصواريخ بحر جو، بحر أرض لتبقي الأسطول في حذر تام من الأسطولين الروسي والأوكراني الذين يسعيان إلى فرض وجودهما في البحر الأسود بطلبهما الإشراف الأمني عليه، فالأسطول السادس له خطط عسكرية بنقل عملياته العسكرية إلى البحر الأسود الذي يتميز بعمق إستراتيجي، يتمركز البحر الأسود على مدخل يمكنه من مراقبة كل المدن الروسية، وهذا مايمكن البوارج الأمريكية توجيه ضربات مباغته لأهداف مشتركة أي لأهداف روسية وأهداف متوسطة خاصة بعد تزويد بوارج الأسطول السادس بصواريخ " توما هوك" .

● مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع إمتدادها لدول مجاورة ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية حيث عرف حوض المتوسط زيادة في حدة النزاعات الداخلية خاصة العرقية مثل يوغسلافيا التي تتميز بالتعدد القومي و العرقي والديني حيث ترغب كل واحدة الإنفصال في كيان سياسي مستقل، فكان دور الأسطول السادس مراقبة العمليات العسكرية بين القوميات ، كما قاد بدور الرادع و الضاغط العسكري في النزاع اليوناني التركي لتسهيل الحل الدبلوماسي.

● دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس، وضرورة التزود بأجهزة الإنذار المبكر إعتقادا بأن قاعدة سراغوزا الإسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية المشكوك فيها أن لديها إمكانية بناء مفاعل نووي سري، فتركيا واليونان إستغلتا إنشغال الولايات المتحدة بحرب الخليج تزودتا (02 فرقاطة مدمرة، 400 طائرة قتالية، 130 مروحة هجومية، 2500 دبابة ، 1500 مدرعة ، و 1000 قطعة من المدفعية الثقيلة)¹ ، يستخدم الأسطول إستراتيجية

¹ برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر. 2008 / 2009 . ص ص (72-74).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الدفاع الجديدة التي تعرف بالمارنوسترون أي التحكم الفعلي بمدخل ومخارج البحر بإتباع سياسة الإحتواء.

2. السياسة الجديدة للحلف الأطلسي: تختلف مهام الحلف الأطلسي الجديدة عن مهام الأسطول السادس، إلا أنها يشركان في الهدف الإستراتيجي وهو حماية المصالح الأمريكية عبر الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة ، ويتضح هذا من خلال التنسيق الدائم بينهما في مراقبة بعض النزاعات في المنطقة، فالحلف الأطلسي كانت مهامه في الابدئ ترصد تحركات المد الشيوعي ، إلا أنه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي رأت الدول الأوروبية الأعضاء والولايات المتحدة تغيير بعض الأهداف لأن الهدف الذي أسس من أجله قد زال، حيث رأت فرنسا وألمانيا أنه من الضروري نقل وظيفة الأحلاف العسكرية إلى وظيفة إقتصادية مع الإبقاء على الدور العسكري نظرا للمسار الذي يتحرك فيه العالم .

رغم المطالب الفرنسية الألمانية في حل الحلف، إلا أن بقية الدول الأعضاء كانت ترغب الإبقاء عليه كنظام دفاعي موحد يجمع كل الطروحات العسكرية ويعطي الأولوية للأمن لكل دول الحلف ، إلا أن التدخل الأطلسي في أزمة كوسوفو بإقليم صربيا وإدارة النزاع الداخلي ومنع جيش ميلوزفيتش من إبادة الشعب الكوسوفي، الأزمة التي عجزت الدول الأوروبية عن حلها بالمقابل أثبتت الولايات المتحدة كفاءتها ، وكان هذا التدخل الأول خارج الإطار الأطلسي، ومن هنا عرف الحلف تطورا في عملياته وظهر مايعرف بالعمل خارج المجال الأطلسي كما صرّح بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورفضه للتقيد بحدود جغرافية مادام تعرض أحد أعضاء الحلف إلى التهديد¹، إلا أن الرفض الأوروبي عبّر عنه "بالمفهوم الإستراتيجي الجديد" أي أن أي تدخل لن يكون بقيادة أمريكية فحسب بل يكون بشراكة مع كل الدول الأعضاء، ومن هنا أصبحت المنطقة أول مجال تنافسي بين الدول

¹ خير الدين العايب، مرجع سابق، ص09.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبحت المنطقة المتوسطة بالمفهوم الأمريكي الأوروبي مصدر تهديد لمصالحهما الأصولية الإسلامية كتهديد إرهابي والهجرة غير شرعية، وعليه تزايد الأهمية الاقتصادية للمنطقة كون الأمن الإقتصادي هو جوهر السياسات الدولية، أما عن المهام الجديدة التي جاء بها المفهوم الإستراتيجي الجديد مرتبطة بالتهديدات والمخاطر الجديدة ، تتمثل المهام في مايلي¹:

1. مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط، من خلال إنشاء قوات الرد السريع، القوات المتعددة الجنسيات والمهام التي توكل إليها التدخل خارج الإطار الجغرافي الأطلسي، والأسطول الحربي الدائم .

2. فصل الأمن الأوروبي على الأمن المتوسطي ، نظرا للتحوف الأمريكي من المبادرات الأوروبية التي ترى في أنها محاولة بناء حلف أمني مستقل عن الحلف الأطلسي.

3. تطويق الخطر الإرهابي المتوسطي كما يطلق عليه الأوروبيين والأمريكيين الذي تصنفه من المخاطر القادمة من الجنوب.

إعتمد الحلف الأطلسي في تطبيق آليات للحوار الأطلسي مع دول جنوب المتوسط الذي

يكرسها مجموع المؤسسات العسكرية والسياسية الإتحاد الاوروبي والمجلس الأوروبي، Euroforces، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي،²في سنة 1994 أقيم حوار الدول المتوسطة كمبدأ لتعزيز التعاون والشراكة بمشاركة مصر ،الأردن ، المغرب ،تونس، إسرائيل ، ثم إنضمت إليه موريطانيا والجزائر 2000 ،حيث منح المغرب صفة الحليف الأساسي من خارج الحلف وأجريت

¹ برد رتيبة ، مرجع سابق، ص 76.

² Félix Sanz , "La Prolifération de Forums pour le Dialogue méditerranéen:la place de L'OTAN" ,La 6^{eme} séminaire international sur la Sécurité et la defense en Méditerranée ,sécurité humaine,Barcelone:fundatcion CIDOB edition,2008,p19.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

مناورات عسكرية قبالة السواحل المغربي مع الحلف في يوليو 2004 وإنشاء مركز معلومات للمساعدة على إتخاذ القرارات بالتعاون مع الحلف وطلبت من المغرب أن تكون بإنتظام الحامل Vecteur لتعزيز مشاريع أمريكا في العالم فهي تحتكر مانسبته 80% من المساعدات الأمريكية للمغرب العربي، وقيامه بمناورات عسكرية مع الجزائر في نوفمبر 2004¹ والدخول في تجربة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وطموحها لتجديد معداتها وقدراتها العسكرية إلا أنها تبقى علاقة معقدة خاصة عند تنازل الجزائر على صفقة شراء السلاح والمعدات الأمريكية لصالح روسيا سنة 2010، أما تونس فهي تمثل نقطة إرتكاز للدبلوماسية الأمريكية حيث أقامت عليها المقر الإقليمي لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI 2003 التي هي بمثابة خطة شاملة للتعاون مع العالم الإسلامي ، إلا أن ليبيا التي صنفتها الولايات المتحدة من الدول المارقة الراعية للإرهاب إستطاعت سنة 2004 كسر العزلة والإنضمام إلى مكافحة الإرهاب وتنازلها عن البرنامج النووي وفي سنة 2004 أطلقت مبادرة إسطنبول للتعاون لتشمل كل دول المنطقة إضافة إلى دول منطقة الخليج العربي هدفها منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب ، التي أدخل فيه استراتيجية الحروب الوقائية والإستباقية بعد أحداث 11 سبتمبر الذي يهدف إلى التصدي للتهديدات الأمنية ولو كانت خيالية، وتشكيل قوات إيساف المشكلة حتى من دول غير أعضاء في الحلف كزريعة للتدخل في أفغانستان أوت 2003²، بالإضافة إلى إستخدام إستراتيجية مبدأ تغيير الأنظمة التي تسعى من خلالها إلى إحداث تحول في البنى الداخلية للدول بهدف جذب كل خيوط القيادة العالمية في يد الولايات المتحدة الأمريكية وتكريس مبدأ التدخل متى شاءت وأين ما شاءت.

¹ محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الأطلسي وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الثاني ، 2010، ص 362.

² عماد جاد، حلف شمال الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، ط2، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010 ، ص (160-162).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

طورت الولايات المتحدة إستراتيجية متباينة ومرنة مع كل دول على حدى مراعية بذلك أولوياتها ومصالحها ، إلا أن دول الجنوب الغربي أبدت تحفظات حول عملية إستقبال في إقليمها قاعدة القوات الأمريكية أفريكوم ولم تقبل أي دولة متوسطة هذا الطلب التي مقرها حاليا شتوتغارت، إضافة إلى نظام المساعدات المالية التي تقدمها في إطار برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب الدولي ATA الذي أسس منذ 1983 إلا أنه تم تفعيله في 2001 لتوفير التدريبات اللازمة لمواجهة الإرهاب فالأردن تتلقى سنويا مساعدات سنوية تقدر بـ285 مليون دولار ، ومبادرة الأمان النووي أعلن عنها جورج بوش الابن 2003 لتأمين المنشآت النووية ومنع الدول المارقة والمنظمات الإرهابية من الوصول إليها فألتحقت أكثر من 60 دولة بهاته المبادرة طوعا او كراهية، كذلك برنامج التعاون من أجل الأمم المتحدة التي تفرض على كل الدول الأعضاء تقديم تقارير مفصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بموجب القرار الأممي 1540 قدمته كل من ليبيا وسوريا ومصر التي تدخل ضمنها عمليات التفتيش والمراقبة¹ .

الآليات الإقتصادية والتجارية:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيل الإندماج الإقتصادي للدول المتوسطة ، خاصة الجنوبية منها حيث حفزت عملية إقامة تجارة حرة من أجل دعم المشروع الأمني الأمريكي في المنطقة وتحقيق الأمن والإستقرار عبر الإزدهار الإقتصادي ، من خلال الإختراق الإقتصادي خاصة الدول المغاربية كجزء مهم من المنطقة التي تمتاز بموقع إستراتيجي هام وإملاكها لثروات طبيعية وسوق تجارية كبيرة، ويظهر ذلك من خلال مبادرة إيزنستات 1999 التي تتمثل في دخول الولايات المتحدة الأمريكية في شراكة مع كل من المغرب وتونس والجزائر من خلال زيارة وزير

¹ Murrielle Delaport ,La politic étrangère Americaine depuis 1945,France:édition complexe, 1996,p81.

الخارجية ستيوارت إيزنشتات إلى تونس والمغرب بتاريخ 17 و18 جوان على التوالي 1998 التي تقوم على:¹

1. دفع عملية إندماج المغرب العربي في الإقتصاد العالمي.
2. تشجيع الإستثمارات الأمريكية خصوصا في مجال المحروقات والطاقة والمصارف .
3. إعتماد المشروع كرد معاكس لمشروع الشراكة الأورومتوسطية.
4. تنمية الشراكة الإقتصادية على المدى الطويل تأمين رأس المال الأمريكي بالإستحواذ على الأسواق والموارد الأولية ومصادر الطاقة.
5. تكثيف العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة والدول المغاربية عبر الإتفاقيات مختلفة المجالات.

لقد إكتسبت مبادرة إيزنشتات أهمية خاصة ، كونها أهم مشروع أمريكي إقتصادي منافس لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، من خلاله دخلت الدول المغاربية على سياسة الإنفتاح الإقتصادي العالمي ، محاولة منها التكيف مع الواقع الإقتصادي الجديد،ومن خلاله إكتسبت الدول المغاربية نفسا جديدا في طبيعة العلاقات الجديدة المتنوعة والمختلفة ، بالتوازي مع الإصلاحات الداخلية . فقد صرح ستيوارت إيزنشتات بأن الولايات المتحدة تنوي تكثيف المبادلات التجارية مع المغرب وتونس والجزائر كتوجه إستراتيجي جديد ، ويرتبط نجاح هذه الشراكة بشروط وهي:²

- التعامل مع المغرب العربي كوحدة إقتصادية.
- التركيز على القطاع الخاص وإعطائه دورا مركزيا بإعتبره المحرك الأساسي للإقتصاد لتحفيز المستثمر الأمريكي على الإستثمار في المنطقة المغاربية .

¹ جوزيف رامز أمين، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، مجلة آفاق الإفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، العدد15، 2003، ص 73.

² بشارة خضر، مرجع سابق، ص 42.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

• ضرورة تشجيع وتيرة الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية، وتدعيم الإستثمارات والتجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفير المناخ المناسب لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق تجانس مابين الإقتصاديات عبر تحفيز القطاع الخاص.

يمكن تحديد ملامح الإنزال الأمريكي الإستراتيجي على المنطقة المغاربية والعربية وخاصة جنوب المتوسط ككل ، عبر الأهداف المرسومة التالي:

1. النفط: يحتل النفط نسبة 37.39% من مصادر الطاقة في العالم ، وتعتبر الدول الصناعية الكبرى أكبر مستهلك له، حيث قدرت قيمة الإستهلاك 2020 إلى 255 مليون برميل سنويا ، لقد جاء في دراسة مركز الإستشراف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية 2015 بأن 80 % من النفط و 95 % من الغاز لاتزال في جوف الأرض ولهذا فهي تسعى إلى دعم الإقتصاد الإمبريكي بالتلاعب بأسعار النفط، وإستعمالة كورقة للترهيب والترغيب.

2. الأسواق العربية: تعتبر الأسواق العربية من أكبر الأسواق العالمية إستهلاكاً، فهي تقترب من حجم السوق الأمريكية نفسها ، ففي تقرير وزارة الدفاع الأمريكية أن اهداف الولايات المتحدة في منطقة تقوم على حرية تدفق النفط لأمريكا وأوروبا واليابان بأسعار تنافسية، و المحافظة على إستقرار أصدقاء أمريكا وهي إسرائيل، وذلك بالحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة خاصة جواً وبحرياً، وتحقيق تسوية فلسطينية إسرائيلية وفق النظرة الأمريكية.¹

¹ خالد الدخيل، "الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي أن نفهم الإنحياز الأمريكي؟"، شؤون عربية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربي، العدد 111، 2002، ص58.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

التطور المستمر للإنزال الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة يؤكد على التركيز على نقطة الأمن، وذلك في ظل إستراتيجيتها الكونية فهي تتعامل مع كل منطقة حسب خصوصيتها ومصالحها الإستراتيجية ، حيث يمكن إعتبار السياسة الأمريكية في الفضاء المتوسطي هي عبارة عن مسار وممر التدفقات الأمريكية من وإلى الشرق الأوسط الذي يعتبر أساس السيطرة على باقي المناطق الإستراتيجية، وهذا ما يؤكد خلق وبناء أدوار جديدة للحلف الأطلسي ومكانة الأسطول السادس إذا وجد ما يستدعي من تغييرات أمنية على مستوى الفواعل وكذلك الأنظمة السياسية في الدول جنوب متوسطة ، مما يستدعي في كل مرة تكييف مهامها حسب الأوضاع الجديدة في المنطقة المتوسطية عبر رؤية أمريكية بحتة.

تبقى النظرة الأمريكية مختلفة على النظرة الأوروبية للمنطقة المتوسطية، فالبحر المتوسط بالنسبة للأمريكيين هو الرواق الذي تتحرك فيها باتجاه أوراسيا في أسرع وقت ممكن للوصول إلى النفط وحماية إسرائيل وإحتواء الصين، كما أن مراقبة الإتحاد الأوروبي من بين إهتمامات الولايات المتحدة فهي ترغب أن يكون دورها ثانويا وتتصرف على بناءا على قيادتها لتحقيق سياستها الخارجية ولكنها لا تريد متوسطا بدون أوروبا فهي علاقات تنافس وتعاون حسب المصالح والأزمات.

المطلب الثاني : تعامل السياسة الروسية مع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

تعتبر روسيا الإتحادية دولة قارية كبرى فليها مصالح وأهداف إقليمية تسعى لتحقيقها بإستخدام مختلف الوسائل والآليات الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، بإعتبار أن السياسة الخارجية هي توظيف لأدق الإمكانيات و الفرص للوصول إلى أهداف بعيدة المدى، ففي التسعينيات شهدت روسيا إنقلابا عميقا في سياستها الخارجية ، عبر التخلص من مبادئ الماركسية

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

اللينينية التي كانت توجه الإتحاد السوفياتي في تعاملاته الدولية وتم إلغاؤها من الدستور وإحلال محلها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية بدل المواجهة الإيديولوجية¹، وبالتالي إنعكس هذا التغيير على السياسة الخارجية الروسية فإستلزم إعادة ترتيب الأولويات، وأصبح الهدف هو الإدماج داخل البيت الأوروبي وإحلال التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بدل المواجهة، عبر توظيف مجموعة من الأهداف أهمها الإحتفاظ لروسيا بدور مميز في صياغة أمن أوروبي مشترك في ضوء الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الأطلسي وهي الأساس لبناء شراكة جديدة تأخذ في الإعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول الموقعة عليها، الإستفادة من الإنتماء العرقي في تسوية الصراع العرقي وخصوصا بين السلاف والصرب والبوسنيين و الكوسوفيين، كذلك دعم العمل المستمر لقيام تكتلات إستراتيجية ودعم قدراتها للوقوف في مواجهة الهيمنة الأمريكية وإسترجاع عالم متعدد الأقطاب.

لقد كان وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر 1999 نقطة تحول في السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ككل ، لقد كان أكثر جرأة من سلفه بوريس يلتسين، خاصة في فترة حكمه الثانية منذ عام 2004، إذ لوحظ التقرب الكبير لموسكو من المنطقة عبر الزيارتين التي قام بها بوتين لها في 2005 و 2007،² الأمر الذي أعطى إنطبعا بأن الروس قادمون ومحاولة إحياء الدور الروسي كانت عملية لا مفر منها، خاصة علمها بحجم الإمتعاض الشعبي لدول المنطقة من السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى الخبرة الروسية في لغة الخطاب وإتقانها إستخدام الأدوات النفسية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة المتوسطة في إثارة حفيظة الوجود الأمريكي في المنطقة ، حيث كانت أكثر حنكة في تدخلها عبر تجنبها العامل الإيديولوجي،

1 عبد العزيز مهدي الراوي، " توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (ب.م.ن):، دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، ص159.

2 باسم راشد، " دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، سلسلة أوراق، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، العدد09 ، 2013، صص (12-13) .

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

والتحرك متوسطيا وفق القدرات والقوة التي تمتلكها لتحقيق المصلحة الروسية، فيمكننا تحديد هاته المصالح من خلال:¹

- العمل على إنهاءك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة، وذلك عن طريق إستدراج الولايات المتحدة والمشاغلة المستمرة والمنهكة إدراكا منها أنه سيأتي وقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، فعندما أعلنت الولايات المتحدة عن بناء نظام أمني دفاعي جوي بحلول 2015 قامت موسكو في أوت 2007 بالإعلان على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين ، عن دراسة إعادة الأسطول الروسي في البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية مقرها بسوريا²، كما كانت الحرب على العراق فرصة لإعادة بعث مكانة التواجد الروسي في المنطقة فالدعم الروسي لإيران لبناء المفاعل النووي بوشهر بتزويدها أعلى التكنولوجيات مما يشكل القلق الأمريكي في المنطقة ككل ، فأى إنشغال أمريكي يفتح باب فرصة لروسيا لا مجال لخسارتها ، فوصول حركة حماس إلى الحكم في فلسطين سَرَّع بإستقبال روسيا قيادات حماس فيفري 2008 التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة إرهابية .
- محاولة التوفيق بين المصالح الإقتصادية والمصالح الإستراتيجية ، فطبيعة العلاقة بين روسيا ودول المنطقة إتخذت شكلا جديدا غير الطابع الإيديولوجي ، حيث التعامل في صفقات السلاح أصبح بمعايير وأسعار السوق العالمية، استلمت من إيران تكلفة بناء المفاعل النووي بوشهر حوالي 800 مليون دولار، وهذا ما سجل الإعتراض الأمريكي والإسرائيلي ، إضافة إلى عقود التسليح مع

¹ باسم راشد، مرجع سابق ، ص 14.

² Owen Matthews, "Russia, making moves in the Middel East", **Newsweek**, N21 Febrary 2007, from: <http://europe.newsweek.com/> .

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الجزائر¹ والمغرب حوالي 7.5 مليار دولار ومصر بـ3.5 مليار دولار، والعمل على تأسيس منظمة مصدري الغاز الطبيعي تضم روسيا وقطر والجزائر وإيران.

• الإعتبار الأمني المدفوع بعاملتي الديموغرافيا والجغرافيا ، فالمنطقة المتوسطة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ودخول روسيا في مواجهة الإرهاب ، جعلها من الأسباب الرئيسية لنفاذ روسيا للمنطقة والإهتمام المتزايد بها خصوصا بعد موجات الربيع العربي والتخوف من وصول هاته الظاهرة للمجال الحيوي لروسيا في ظل صعود التيار الإسلامي للحكم، ، ما دفع روسيا إلى توسيع علاقاتها خاصة مع إسرائيل فمنذ 2004 تجري معها تدريبات في مكافحة الإرهاب² ، يظهر التوجه الروسي نحو المتوسط في خطابات القادة العسكريين الروس والزيارات الرسمية وغير الرسمية (زيارة بوتين إلى القاهرة يومي 10/09 فيفري 2015) التي تقوم بها النخبة السياسية كسياسة لملأ الفراغ الذي ترك تخلى واشنطن على مصر عند تجميدها تسليم طائرات F16 للجيش المصري³، الذي يعكس التواجد المستمر كطرف داعم لحفائها وإشارة إلى الولايات المتحدة بتواجدها الفعلي في المنطقة، وقيامها بالإستعراض العسكري الكبير في البحر المتوسط يناير 2008، حيث قد شاركت في هذه المناورات سبع بوارج حربية و 47 طائرات مقاتلة، بما فيها أربع مقاتلات من طراز (سو - 33) ومقاتلتان من طراز (سو - 25) ، وعشر مروحيات حربية، يعد بعضها الأكثر حداثة في الترسانة الروسية. كذلك، شملت القطع البحرية حاملة الطائرات "الأميرال كوزنيتسوف"،

¹ وقعت الجزائر عقداً لشراء 16 مقاتلة من طراز سوخوي في عام 2015، ومن المقرر أن توقع عقداً لشراء 12 قاذفة مقاتلة التي تعد النسخة التصديرية من سوخوي 34 العام الجاري 2016، وهناك أيضاً مفاوضات لشراء منظومات للدفاع الجوي البعيدة المدى كما تعاقبت عليها مصر. متحصل عليها من الموقع:

<http://www.afrigatenews.net/content/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA> بتاريخ 2013/01/29.

² إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط"، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، أكتوبر 2007، ص 17 متحصل عليه من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Search.aspx?Text=%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA>

³ Anna Porshchekaya, "How to Judge Putin's trip to Egypt", Policy Analysis: The Washinton institute, N2368, Febrary 2015. from: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-judge-putins-trip-to-egypt> , at 03/05/16 , 19:28.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الوحيدة من نوعها لدى الروس، والبارجتين "الأميرال ليفتشينكو" و"الأميرال تشابانينكو" وثلاث سفن مساندة، بينها السفينة المتقدمة "سيزار كونيكوف" والطراد الصاروخي الأكثر حداثة "موسكوفيا".¹

تمتلك روسيا أكبر مخزون في الغاز الطبيعي عالميا، وعليه فهي تسعى لإستغلال إمكانياتها في مجال الطاقة، وإعتمدت روسيا على الجانب الجغرافي فأقترحت شركة غازبروم للأنابيب الغازية، اولهما بحر البلطيق يربط روسيا بألمانيا، والثاني عبر الجنوب نحو أوروبا الجنوبية (بلغاريا، صربيا، اليونان*، إيطاليا) فروسيا المصدر الأول للغاز لأوروبا وتليها الدول المتوسطية وبالتالي تعمل على تكثيف العلاقات معها في هذا المجال لأن أي اضطراب إستراتيجي في الجنوب المتوسطي يزعج المكانة الأمنية الروسية في مجال الغاز، ووقعت مع مصر إتفاقية شراكة استراتيجية خلال زيارة ديمتري مدفديف 2009، لتهتم مصر بإنشاء خط غاز بينها وبين الأردن وسوريا ولبنان، وألغت روسيا 70% من الدين الجزائري سنة 2006 مقابل عقود سلاح ضخمة²، أما أمنيا فقد قامت روسيا بالإنضمام إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وإلى مجلس تعاون شمال الأطلس NACC، ووقعت مع الحلف الأطلسي مبادرة الشراكة من أجل السلام 1994، وفي نفس السنة وقعت مع الإتحاد الأوروبي إتفاقية الشراكة والتعاون. أما في مجال حل النزاعات الدولية في المنطقة لعبت روسيا دورا مهما في أزمة كوسوفو و النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ودعم جناح حماس في إنتصاره لإنتخابات الحكومة 2005 واعتبرت فوزه ديمقراطيا وشفافا.

الإهتمام الجيوستراتيجي الروسي للمتوسط محدّد ومرتبطة عبر مدخلين، الأول جغرافي أي

وجود عامل التقارب الجغرافي الحدودي أي التواجد الروسي محركه التماس الإقليمي للمنطقة وهذا

¹ عبد الجليل زيد المرهون، "روسيا تعود إلى البحر المتوسط"، *جريدة الرياض*، العدد 14522، 28 مارس 2008، متحصل عليه من الموقع: <http://www.alriyadh.com/329870> بتاريخ: 20 أبريل 2016، على الساعة: 20:25.

* المشروع الروسي مع اليونان 2008 وهو أنبوب غاز بورغاس ألكسندر أبوليس الذي أعده فلاديمير بوتين أساسيا في تنافسية الأسواق الطاقية.

² كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص (280-281).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

ما جعل الأمر صعباً على موسكو تقبل الإنتشار العسكري الأمريكي في المنطقة الذي تعتبره تهديد لأمنها القومي. والمدخل الثاني المشاركة و التأثير الإقليمي الممتد ليس إلى دول جنوب المتوسط فقط ، بل الدول والأقاليم القريبة منها كدول الإتحاد الأوروبي... ، والتي بالطبع ستواجه فيه تصادم مع مصالح القوى الإقليمية والدولية الأخرى كالولايات المتحدة ، فعلى موسكو تحديد مصالحها من المتوسط وإستثمار نقاط الضعف الأمريكية فيه ، وهذا ما أكده خيار التعاون مع فرنسا وألمانيا ودول جنوب المتوسط ، حيث بدأت ملامح الظهور في السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية خاصة والضفة الجنوبية عامة بعد وصول بوتين للحكم ، من خلال تصاعد الخطابات الروسية الإنتقادية للسياسة الأمريكية العسكرية في المتوسط والشرق الأوسط ، عبر الإعتماد على أوراقها الإستراتيجية المتمثلة في الدعم الصيني لها ، والإمداد الطاقوي إلى أوروبا الذي يجعلها في منصب تساومي قوي ، وتأثيرها في معظم دول أوروبا الشرقية. ومن الجانب الدبلوماسي أيضاً أوجدت موسكو قطبا قويا عبر الزيارات الرئاسية المتبادلة بينها وبين الدول العربية¹، فضلا عن تجهيزها لسوريا بمنظومات أسلحة دفاعية مختلفة، وإقامتها للقاعدة العسكرية بطرطوس 1971 لإزدواجية المراقبة لمنطقة المتوسط والشرق الأوسط بإستمرارها تم جدولة الديون السورية لدى روسيا حوالي ماقيمته 9.8 مليار دولار سنة 2006 وتشكل حجم المبادلات التجارية بينهما حوالي 20% من التجارة الروسية العربية وصلت 1.92 مليار دولار سنة 2011 بزيادة تقدر 58% عن سنة 2010 ويبلغ حجم الإستثمار الروسي في سوريا 20 مليار دولار وتحوز سوريا مانسبته 7% من تجارة السلاح الروسية² ، ومن جانب آخر الإهتمام الروسي بإسرائيل الذي يدفعه اللوبي اليهودي

¹Anna Porshchevkaya ،Ibidem.

² وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، أبريل 2012 ، متحصل عليه من الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html> بتاريخ: 26 /11/ 2015 ، على

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

القوي والمؤثر في حركة المال والإقتصاد الروسي ، الذي إستطاع تأسيس مؤسسات ثقافية ناطقة بالعبرية وتأسيس مجلس الكونغرس اليهودي لعموم روسيا¹.

عموما تبقى النقاط التي إرتكزت عليها روسيا في حوض المتوسط تدور حول توسيع فرص الإستثمار للشركات الروسية في المنطقة ، وتنشيط الصناعة العسكرية للعتاد والأسلحة الثقيلة المتطورة وتسهيل تصريفها، إيجاد نوع من الرضا للأقليات المسلمة في روسيا التي تتجاوز 25% من سكان روسيا ، والسعي إلى تحقيق مفهوم الأمن الطاقوي عبر التنسيق بين كبرى الدول المنتجة للموارد الطاقوية².

نعتبر وجود مؤشرات الدور الروسي في المنطقة المتوسطية إلا أنه هناك تحديات تواجه العودة الروسية الفعالة في المنطقة ، تتمثل هاته التحديات في فارق قوة الإنفاق العسكري بين روسيا والولايات المتحدة (روسيا 60 مليار دولار ، الولايات المتحدة الأمريكية 540 مليار دولار سنة 2007) عليه لا يمكن للقوة العسكرية الروسية أن تنافس التواجد الأمريكي في المنطقة ، أما من الجانب الإقتصادي فالإقتصاد الروسي تعتمد نصف صادراته على النفط والغاز وتشكل مانسبته 1.25 % من حجم الناتج الإجمالي العالمي في المقابل الولايات المتحدة تساهم بـ 25 % ، من جهة أخرى تعاني روسيا من إنخفاض في إجمالي عدد السكان من 150 مليون نسمة 1991 إلى 140 مليون نسمة سنة 2002 ومن المتوقع وصوله إلى 126 مليون نسمة سنة 2025 ، بالإضافة إلى مشكل الشيخوخة وإنخفاض نسبة السكان الشباب ، والتركيبة السكانية لروسيا تعاني من فسيفساء عرقية فيتكون المكون القومي من الروسية ، التتارية ، الأوكرانية، البشكيرية، الجوفاشية،الشيشانية والأرمنية يبلغ مجموع سكان الأقليتين الأخيرتين إلى مليون نسمة بينما تشكل

¹ العلاقات الروسية الإسرائيلية : متحصل عليه من الموقع : <https://arabic.rt.com/news/al/linfo> بتاريخ: 2015/12/17.

² nicolai Kovalsky security considerations in the mediterranean and the middel east" : متحصل عليه من الموقع : <http://mercury.ethz.ch/.../Security+Considerations+in+the> 2016/04/12: بتاريخ.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

القومية الروسية 116 مليون نسمة¹ وبالتالي ترجع صعوبة التحرك الخارجي المبني على التوافقات الداخلية، كما نذكر التحدي الجغرافي والطبيعة الجيولوجية لروسيا وشساعة المساحة التي تعيقها في حماية وتحقيق أمنها الحدودي.

أخيرا يبقى التواجد الروسي في المتوسط بعد الحرب الباردة مبني وفق إعتبارات إستراتيجية تدخل في إطار ان هذا الإقليم يجب التواجد فيه للتنافس مع القوى الكبرى في صياغة معادلة المصالح لا أكثر دون معالجة للمشاكل الأمنية التي تعاني منها المنطقة، وتختص في المجالات الإقتصادية خاصة بإضطلاع الولايات المتحدة بالجانب الأمني، وهذا نابع من التخلي الروسي عن الإعتبارات القيمة الإيديولوجية التي تفصلها عن المنظومة الغربية في تعاملها مع دول حوض المتوسط وإنصهرت في العالم الليبيرالي البراغماتي.

المطلب الثالث : المدخل الإقتصادي والبعد الأمني في السياسة الصينية في المتوسط

تعتبر الصين من أهم القوى العالمية الصاعدة، نظرا للوزن الإقتصادي الصيني الواضح الأثر في المنظومة الإقتصادية العالمية، والزيادة الكبيرة في النمو الإقتصادي القومي، وبعد أن كانت منطقة المتوسط مجال التنافس بين القوى الكبرى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، دخلت الصين هذا المجال عن طريق أسلوب يميّزها عن باقي القوى الكبرى والقوى الصاعدة والقوى الإقليمية، ويظهر من خلال محددات السياسة الخارجية الصينية التي تقوم على "المبادئ الخمسة للتعايش" التي يرجع تاريخها إلى مؤتمر باندونغ للدول النامية 1955، فالتغير الذي حصل في السياسة الدولية الذي أولى للعامل الإقتصادي الأولوية في السياسة الخارجية، والمناشآت التي ظهرت بين عامي 1994 و1995 في إقامة منظومة جديدة تقوم على الود والإحترام المتبادل ليس

¹ خديجة لعريبي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013/2014. ص64.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

على أساس المبادئ الخمسة فقط، إنما على أساس النمو الإقتصادي المشترك ، هاته المطال بلورت في شكل الوثيقة البيضاء* ،قدم الزعيم Jiang Zemin في خطاب له عن السياسة الخارجية الصينية مارس 1999 المفهوم الأمني الجديد"وحده تطوير مفهوم أمني جديد وإقامة نظام عالمي جديد عادل وحكيم، يضمن السلام والأمن العالميين بشكل أساسي" تم التعبير عن وضع دبلوماسي أمني أقل عرضة لتقع ضحية وأقل تعرضا للظلم، وأكثر دعما والتزاما للمعايير الدولية والمؤسسات العالمية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة شانغهاي للتعاون وغيرها... فجزور الدبلوماسية الأمنية الجديدة الصينية تعود إلى أوائل الثمانينيات وإلى فرضية ثابتة واحدة إزاء طبيعة السياسة والأمن العالميين ، بأن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور ، وتنامي العولمة الإقتصادية وتعددية القطب ، وحلحلة عامة للتوترات¹. ومن هنا يبرز دور الأمن الإقتصادي الصيني لكونه يمتد إلى خارج الحدود الوطنية ، وهذا مازاد من صعوبة وتعقيد تحقيق الأمن الإقتصادي، لأن تأمين الأسواق الداخلية والخارجية فيما وراء البحار يحتاج إلى قوة تقنية وإقتصادية وشبكة معلومات وعلاقات خارجية، ومن هنا إنطلق الدافع الصيني في تدخله لإيجاد صياغات أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط بإعتبار إن عدم الإستقرار فيها سيؤثر بشكل مباشر في الأمن الإقتصادي الصيني ، فقد كانت الصين سنة 1979 من بين الـ 65 دولة الأقل نموا ، أما حاليا إستطاعت فقد إستطاعت أن تبني أرضية لأن تكون ثاني قوة إقتصادية عالمية وأول قوة تجارية ، وبالنظر إلى ما تنتجه هذه الحركيات الإقتصادية من موارد أكثر من 2400 مليار دولار نهاية 2009 وهذا ما يمكنها من تمويل الأبعاد الأخرى للقوة ، بالإعتماد على القوة الإقتصادية تكوّن القوة المالية والدبلوماسية والعسكرية و على هذا الأساس تحدد الصين وتيرة نمو لا تقل عن 8%².

¹ بايتس غيل، النجم الصاعد (الصين: دبلوماسية أمنية جديدة)، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص ص (15-22).

² بعيرة جمال، العامل الإقتصادي في سياسة الصين الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص 92.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

فالصين تتبنى شعارات سلمية خارجيا حتى تبقى على معدلات النمو العالمية من خلال نجاحها في إصلاح المنظومة البنكية وتفعيل المؤسسات الحكومية، فحقق الإقتصاد الصيني نموا سنة 2005 إرتفعت الصادرات بنسبة 28% والواردات 17.6% ، هذا التفوق التجاري هيمن على المنطقة المتوسطة ما جعل الإتحاد الأوروبي يفسره على أنه خطر، خاصة بالتركيز الصيني على المبادلات التجارية والتغلغل في المنطقة لسهولة التعامل ومرونته عكس التعقيدات والشروط المتباينة للسلع الأوروبية، فأصبح حضور الصين في المشهد العالمي يشكل فعلا جيوسياسي هام ، حيث تقود الصين سياسة إنفتاح واسعة المجال مع دول جنوب المتوسط لا سابق لها ، ما نتج عنه لقلب الموازين الإستراتيجية في المنطقة التي كانت حكرا على الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، خصوصا وأن الصين إعتمدت على الإستثمار في كل المجالات الزراعية والصناعية والمعدنية ورغبتها الواضحة في البترول ، ومن هنا يتضح على أن دخول إجتياح الصين المنطقة يقف على نقطتين هامتين، الأولى إندماج الصين الواضح في المناطق الغربية والبعيدة عنها جغرافيا لتبرز نفسها كقوة في السياسة الدولية ، النقطة الثانية أن الإقتصاد الصيني في أكمل وجه للتوسع والقوة وهذا ما يعكس وصول الصين للمرتبة الثانية عالميا في إستهلاك البترول¹.

يتميز الخطاب الصيني بأنه لا يولي أهمية للجانب الإيديولوجي ، بل يهتم بالزحف التجاري للأسواق العالمية ونشر السلع الصينية، وهذا يظهر في أن الصين لا تتدخل في النزاعات الدولية في المتوسط وعبر عنه وزير خارجيتها شتاوشينغ قبل وصول الرئيس هوجينتاو للمغرب الأقصى في أبريل 2006 " إن بلادنا تسعى لتكريس مبدأ المساواة وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي ، فالنظرة الصينية للمتوسط تكاد تنطبق على النظرة الأمريكية، فالهدف إبقاء

¹ Francis N Botchway, **Natural resource investment and Africa's development (new horizons in environment and energy)**, Chelterncham: Edward Elarge publishing, pp(369-371).

* الوثيقة البيضاء أصدرها المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في بكين بتاريخ يوليو 1998 صيغت فيها مبادئ المفهوم الأمني الجديد، الذي يحفز على إجراءات الثقة والتعاون والفائدة المشتركة ، وإعتبار مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة وكل المبادئ المعترف بها دوليا هي الأساس السياسي لحملة السلام وحل النزاعات عبر المفاوضات والمناقشات والمساواة.

المنطقة مجال عبور وتصريف الإنتاج الصناعي الصيني ومصدر للطاقة دون التدخل الفعال للقضايا الأمنية، وجعل العالم ككل سوقا مفتوحا لها، فالعلاقات الاقتصادية التي بدأت الصين تنسجها مع دول المتوسط لاترتبط بإستراتيجية واضحة أو بهندسة متكاملة ، خاصة مع دول جنوب المتوسط، رغم ذلك يمكن القول أن الأهمية التي أخذت تكتسبها تقوم على عنصرين:الأول أن الصين تنتمي إلى الدول الكبرى التي تستطيع رسم سياسات تعاون في مختلف القارات والأقاليم، ثانيا القوة الصينية ترتبط بتفسير ما يعرف بالصعود الإستراتيجي الذي يعني التزايد الشامل في كل المقدرات، فهذا المفهوم يتعلق بتزايد التأثير القوة الصينية في أقاليم التنافس مع القوى المتواجدة تقليديا، رغم أن للصين إهتمام متزايد بإفريقيا فإنها لم تكشف عن إهتمام إستراتيجي بالبحر الأبيض المتوسط الذي يطل فضاء للقوة التقليدية الأوروبية والولايات المتحدة وقوى إقليمية كتركيا، إلا أنها خلقت صياغات إقتصادية لدعم تواجدها عبر إقامة مجال التعاون جنوب- جنوب وإنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، محاولة إبراز خاصية المنتدى في شعارها "الإتجاه إلى العمل والإهتمام بالتطبيق العملي"، من خلاله عملت على مساعدة دول شمال إفريقيا في التنمية الإجتماعية والسياسية ، فطرحت مجموعة من الإجراءات الهادفة عبر هذا المنتدى الذي يعتبر أكبر نشاط إقتصادي حجما منذ تأسيس الصين سنة 1949، ما أثر على تطور العلاقات الصينية بمصر والجزائر والمغرب وتونس .¹ نشطت الصين دبلوماسيا مع إنتفاضات 2011 والأزميتين السورية والليبية ، من خلال التعقيد الظاهر والمتزايد كونها لاتشترط ولا تطالب بأي إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون، بخلاف الإتحاد الأوروبي الذي إعتد في الغالب سياسات إقليمية بالمتوسط تقوم على مبدأ المشروطية والديمقراطية مما يفرض على دول الإتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياساته المتوسطة في ظل تنامي الدور الصيني، فالصين تعتبر ثاني شريك للمغرب بعد

¹ Ibidem.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والإقليمي مع التحديات الأمنية في المتوسط

الإتحاد الأوروبي (وقعت الصين مع المغرب إتفاقية سنة 1991 بإستيراد حوالي 150 ألف طن من الفوسفات الخام سنويا و350 ألف طن من الأسمدة ، وثالث شريك لمصر (إتفاقية الشراكة وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي في توليد الكهرباء سنة 1992) ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس ، إقامة مشاريع بقيمة 85 مليون دولار مع سوريا في مجال الإلكترونيك والبنقرة ، ومع الأردن سنة 1991 إفاقية إستيراد البوتاس حوالي 400 ألف طن سنويا، رغم الفرق في حجم المبادلات بين الإتحاد الأوروبي والصين، فالحضور الصيني في شمال إفريقيا يتميز عنه بإفريقيا جنوب الصحراء لأن العامل النفطي والمعدني أقل أهمية و القرب الجغرافي للسوق الأوروبية، والإرتفاع في القدرة الشرائية¹، أما العلاقة الصينية بالصفة الشمالية تجسدها الأرقام التالية:

قيمة الصادرات الصينية إلى أوروبا تقدر ب230 مليار دولار، أما الصادرات الأوروبية إلى الصين تقدر ب71 مليار دولار، والحجم المالي للإستثمار الأوروبي في الصين يقدر ب6 مليار دولار²، من خلال هذه الأرقام يتضح لنا موقع القوة الصينية في المتوسط ، فكل من الضفتين هي مركز لتفريغ السلع الصينية، على الرغم من أن الطابع التجاري يغلب في هاته العلاقة التي تتطور بسرعة وإستمرار، إلا أن الأبعاد الأمنية لها مبرراتها، حيث تأخذها بكين في عين الإعتبار من خلال القدرات الإقتصادية التي إختزقت الأسواق العالمية خاصة الأسواق التقليدية للغرب وقوتها العسكرية المتنامية، جعلت من الصين الخطر الإستراتيجي المستقبلي على الغرب، وبالتالي تهديد لقوة حلف الأطلسي ، ومن جهة أخرى ترى الصين أن الحلف بإمكانه أن يطوّقها بفعل الشراكة الإستراتيجية مع اليابان ونيوزيلندا، فالصين لن تسعى لمواجهة قوى غير متكافئة توظف فيها قدراتها العسكرية

¹ سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد العشرين، عمان: دار وائل للنشر، 2003، ص 207.

² Richard cooper, Sino - European economic relations, United States: Weatherhead center for international affairs, Harvard University, June 2005

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الإقتصادية أثناء المواجهة، بل توظف هذه القدرات بشكل إستباقي ناعم الذي سيكون في المستقبل قوة داعمة في حال وقوع أي صراع.

تشير التقديرات الإقتصادية العالمية أن الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك الصيني من الطاقة تصل إلى ثلاثة ملايين برميل سنة 2010، والإحتياطي النفطي للصين لن يدوم أكثر من 20 سنة من جهة ، ومن جهة أخرى تتوفر الجزائر ومصر وليبيا حسب تقديرات نفس السنة على أهم إحتياطيات الغاز في إفريقيا وإذا أضيفت إليها نيجيريا التي يقَد إنتاجها بـ 185.3 ترليون متر¹ مكعب تكون هذه الدول الأربع مترتبة على إحتياطيات الغاز الكبيرة في كل إفريقيا، سيدفع بالصين الإهتمام أكثر بالبحر الأبيض المتوسط كونه ساحة نقل مرور الناقلات التجارية الصينية التي تستورد نصف حاجياتها وأكثر من الشرق الأوسط وثالث حاجياتها من إفريقيا، وتنتظر الصين لإفريقيا كساحة متكاملة وتتسج معها علاقات تعاون دون تمييز بين ساحاتها السياسية، وليس للصين نظرة متكاملة إلى الساحات البحرية - البرية المعقدة كالمتوسط، وتنتظر للشرق الأوسط كمساحة غرب آسيوية لا تستبعد فيها الدور الجيوسياسي ، ويظهر ذلك في نشاطها الدبلوماسي في سوريا، حيث أظهرت بكين إمتعاضها عن السياسات الأوروبية وأطلسية إثر الإنتفاضات شرق وجنوب المتوسط وإتهمت التدخل العسكري في ليبيا بالتسبب في الفوضى ، إذ أن العامل الجيواقتصادي يغلب على الوجود الصيني بجنوب المتوسط لإرتباطها الإقتصادي بأوروبا وإفريقيا ومع إمريكا عبر الأطلسي ، وبالتالي يمكن أن تستفيد الصين من الشراكة الأوروبيةمتوسطية ومن إتفاقيات التبادل الحر، فالصين تركز إستثماراتها في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي (النسيج، البترول، السيارات، الإتصالات، وتجهيزات كهربائية و إلكترونية والأشغال العمومية وهي قطاع تنافس بها الشركاء الأوروبيين التقليديين في المنطقة، تبقى العلاقة التي تربط الصين بشمال الضفة وجنوبها تخضعان لنموذجين

¹ كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 264.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

مختلفين من العلاقات، إذ يغلب على العلاقات التجارية مع الأولى تصدير كل منتجات الصناعات التحويلية الصينية وإستيراد المنتجات التقنية المتقدمة والسلع الغذائية ومنتجات الرفاهية ، في الوقت نفسه تخضع تجارتها مع المجموعة الثانية على البحث عن الموارد الأولية وإيجاد الأسواق لمنتجاتها و مجال الأشغال العمومية ، كما تهتم بالتعاون العسكري التكنولوجي مع إسرائيل، تبقى دول شمال إفريقيا أضعف وجهة في حصة الإستثمارات الخارجية المباشرة للصين، إذ لم تبلغ سوى 14% من أصل مجموع الإستثمارات الصينية في إفريقيا نالت الجزائر منها أكثر من النصف وتليها مصر حوالي 3.1%¹

| الدول | ترتيب الصين | حجم المبادلات % |
|---------|-------------|-----------------|
| المغرب | 2 | 5,7 |
| الجزائر | 4 | 2,4 |
| تونس | 5 | 6,1 |
| ليبيا | 3 | 1,4 |
| مصر | 1 | 6,6 |

المصدر: كريم مصلوح ، التعاون والتنافس في المتوسط ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص267.

الإجراءات الصينية في بناء الثقة مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في المنطقة

*²، عبر بناء منظومة أمنية بعيدة عن الدفاع و أنظمة الصواريخ الباليستية ، والإعتماد على

¹ المرجع نفسه، ص ص (264 - 266).

² أجرت الصين مع فرنسا ستة جولات من المشاورات الإستراتيجية أجريت منذ 1997(حوار في كيفية محاربة الإرهاب بدأ سنة 2003) وفي مارس 2004 قامت بمناورات بحرية تكتيكية الأولى على الإطلاق مع ثلاث دول غربية من بينها فرنسا و بريطانيا ، ومع ألمانيا جولتان من المشاورات الإستراتيجية في ماي 2002، ويوليو 2004، كما قامت البحرية الصينية بدفعتين من الزيارات للمرافئ في أوروبا (الأولى في سبتمبر 2001 لفرنسا وألمانيا، والثانية خلال التطواف البحري العالمي شمل مصر وتركيا ، اليونان، البرتغال).

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

الصياغة الاقتصادية في علاقتها بالقوى الموجودة في المتوسط، لكن تبقى الإعتبارات القيمة الأمريكية الأطلسية هي المتحكمة في البعد الأمني في حوض المتوسط والموجهة للسلوك الصيني ، خاصة في حالة بقاء الصين خارج الإطار الغربي والقيم الغربية يبقيا في مكانة العدو المحتمل وهو الأمر الذي يبني وضع أكثر خطورة وتهديد للأمن في المتوسط ، بإعتبار أن السلاح الهجومي الصيني الموجه لأغراض دفاعية للدروع الصاروخي الأمريكي¹ في شرق أوروبا، يعرض المنطقة المتوسطية إلى إرتدادات أمنية في حال إصرار الولايات المتحدة على إبقاء المنظومة الصاروخية، إضافة على أن الصين الفاعل الأمني الجديد في البحر الأبيض المتوسط دولة نووية وتمتلك التكنولوجيا النووية ماسييح بتعقيد البنية الأمنية ويصعب التعرف على المعالم الجيوسياسية في المتوسط، ويمهد للدور الأمني الصيني بعد أن كانت سيطرتها إقتصادية².

¹ جاء عبر المبادرة الأمريكية للدفاع الإستراتيجي ، بلغت الفكرة أوجها أكتوبر 1957 بظهور مفهوم الغزو الفضائي "حرب النجوم" ، وهو عبارة عن نظام شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط جغرافي قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية أو حلفائها.

² المرجع نفسه

خلاصة الفصل:

من خلال التحليل لمختلف المبادرات التي جاءت بها الدول المتوسطية أو التي نفذتها قوى خارج الإقليم الجغرافي لدول المتوسط ، نلاحظ انها عكست إعادة الإعتبار للحوض المتوسط وبروز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة خاصة بعد الحرب الباردة ، ومع ذلك كان لهذا الإهتمام المتزايد تأثير سلبي على بناء الأمن المنطقي، حيث نتج عن الإنتشار السريع والمتتالي للمبادرات العديد من الإنعكاسات السلبية، من خلال تجنب الدول المبادرة التعامل مع المصادر الرئيسية للأمن ، خاصة النزاعات العالقة بين دول المتوسط كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يعتبر أكبر عامل للتوتر واللاإستقرار، بحجة أن المبادرات المطروحة مكلمة وداعمة لبعضها وهدفها الأساسي مساندة السلام، كما أنها لم تساعد على حل قضية الأمن في المتوسط ولكنها تظهر دور إدارة الوضع الراهن وهو دفع عجلة التطبيع مع الكيان الصهيوني. فالمبادرات الأوروبية كونها جاءت ثنائية التعامل بين كتلة الإتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطة جنوبية على حدى، وهو الذي خلق نوع من التفكك الأمني عن طريق تنافس هاته الأخيرة ومسارعة مثلا تونس والمغرب للإندماج إلى المبادرات لتحقيق إمتيازات على حساب الدول الجنوبية الأخرى، بالإضافة إلى أنها جاءت مناولة ولم تتطلع إلى أي نوع من الحوار .

فالإستراتيجية الأمريكية أظهرت نوعا من التنافس بينها وبين الإتحاد الأوروبي عبر آليات مختلفة إقتصادية (نظام المساعدات المالية، ومبادرة إيزنشتات) تميزت بالغموض والإختلاف عما جاءت به المبادرة الأوروبية، وآليات عسكرية عبر الأسطول السادس وقيادتها للحلف الأطلسي، إلا أنها كانت تبني وضعا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة عبر إثارة مشاكل وأزمات بداعي مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والدمقرطة إلا أنها أزمّت الوضع الأمني وزادت من تنشيط مصادر التهديدات الأمنية الجديدة.

الفصل الثالث: التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط

إعتمدت الإستراتيجية الروسية كونها القوة الوحيدة في المنطقة التي تقف في وجه القوة الأمريكية على معارضة سياستها في المتوسط ، على إعتبار أن روسيا القوة المنافسة إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان التنافس إيديولوجيا ، فالبعد الروسي للمنطقة كان يسير قبل نهاية الحرب الباردة على الإيديولوجيا الشيوعية أما منذ وصول بوتين تغير الدور ليصبح إقتصاديا وتصبح المنطقة وجهة لتصريف السلاح الروسي وتتحالف معها طاقويا، على عكس الصين التي تسعى إلى الوصول إلى مصاف الدول الكبرى عبر الآلية الإقتصادية فدورها في المتوسط لم يتجاوز أن تكون مركزا تجاريا ومورد نفطي حيوي، فبعدها الأمني كان قائم على حماية أمنها الطاقوي وإحتكار السوق المتوسطة دون الذهاب إلى تقصي مصادر التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط.

الخاتمة

إنعكست التحولات العالمية لفترة مابعد الحرب الباردة ، على مختلف مستويات السياسة الدولية ، و لم تكن منطقة البحر الأبيض المتوسط بمنأى عن هاته التحولات، نظرا لما لحق بها من تغير في المنظومة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فقد لاقت دول المنطقة صعوبة كبيرة في التكيف مع المرحلة الجديدة ، مرحلة القطب الواحد والقيادة الأمريكية للعالم ، وعالم معولم بكل المعايير، ف وقعت الدول المتوسطة تحت ظروف واقع أمني مختلف للإختلاف في مضمون الأمن في حد ذاته ، و ظهور تهديدات أمنية جديدة فاقت قدراتها وإمكانياتها في مواجهتها أو التصدي إلى خطرها ، إلا أن واقع الإشكاليات الأمنية في حوض المتوسط أسندت إلى دول الضفة الجنوبية بحكم أنها تعيش في حالة من الضعف على جميع المستويات وخاصة البنية الإجتماعية ، حيث وجهت لها بأنها السبب في تردي الوضع الأمني كونها مصدر إنتاج لمختلف أنواع التهديدات الأمنية ، فأستدعى الأمر أن تبادر الضفة الشمالية بداعي امن وإستقرار المنطقة فقدمت حلول على شكل برامج و إتفاقيات تساهم في تذليل خطر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية ، وهذا الأمر لم يمنع قوى أخرى أن تساهم في تحسين الوضع الأمني لإعتبارات إستراتيجية ، وعليه يمكن تقديم اهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1. يعتبر مفهوم الأمن مفهوما معقدا، رغم التغيرات في جوانب المصطلح إلا أنه يبقى قائما على الإعتبارات العسكرية والمبادئ الحربية رغم تطور الأهداف الإستراتيجية، وهذا على إعتبار ماجاءت به النظرية الواقعية للأمن تقوم على أساس أن "القوة" هي التي تحكم سير العلاقات الدولية، والدولة هي الفاعل الوحيد والأول على مستوى العلاقات الدولية ،عكس ما أظهرته النظرية الليبيرالية،التي تقوم على أن السلم والأمن يتحققان بالإعتماد على الديمقراطية .بخلاف المقاربات النقدية التي تؤكد على أن الأمن لم يعد يتعلق بقوة الدولة في حماية سيادتها من الأخطار الخارجية، لأن الأمن في حد

ذاته أصبح يشمل أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية كالبعد الإنساني الذي يهتم بحماية حقوق الإنسان كرهان لتوفير الأمن، والبعد البيئي الذي يضمن الإهتمام بأسس الحياة البشرية كنوع من الأمن حاليا ومستقبلا .

2. تتمتع المنطقة المتوسطية بمكانة جغرافية و إستراتيجية وأهمية حضارية وتاريخية، مما أعطى لها دور حيوي ومركزي في السياسة العالمية وعجلة الإقتصاد العالمي، خصوصا إذا أدرك الفاعلون الأساسيون في المنطقة في أن الوقت قد حان للتعاطي الإيجابي مع مضامين العولمة والإقليمية، إن لم نقل أن ماتملكه دول حوض المتوسط من إمكانيات بشرية ومادية كان دافعا كبيرا لتردي الوضع الأمني بها قبل أن يكون عامل قوة وتطور، وهذا مايفسره وقوعها تحت وطأة الحركات الإستعمارية على مختلف مراحل التاريخ، أو التصاعد الواضح للنزاعات بين دول المنطقة ذاتها.

3. تراجع المفهوم التقليدي أي العسكري وظهور مصادر أخرى للتهديد الأمني في المنطقة بعد الحرب الباردة، فبعد أن كان الخوف من الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين أصبح هناك ذعر من التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية و التهديد البيئي، فالإرهاب يعتبر مفهوما معقدا ولم تستطع دول الضفتين أن تتفق في تصنيفه، إلا أنهم إتفقوا على أن خطره يمس الدول والمنظمات والأفراد، وهذا ما يفرض الطابع اللامحدود في قوته من حيث تطور أسلحته و ضخامة ميزانيته، وإتساع مجال نشاطه، وبإعتبار أن دوافعه دينية متطرفة وقعت منطقة المتوسط تحت خطر هذا التهديد لأنها تشكل بيئة محفزة على تحرك هذا التهديد ومختلف التهديدات الأخرى.

4. إن التفاوت الصارخ بين دول الضفتين في مستوى التنمية الإقتصادية والبشرية والإجتماعية ساهم في دفع الامواج البشرية إلى الهجرة بشكل قانوني او غير قانوني من جنوب الضفة المتوسطية إلى شمالها وعليه في إطار البحث عن سبل لحياة أفضل يتخذ المهاجرون سبلا متنوعة للدخول والتكيف في مجتمعاتهم الجديد ، ولكن بحكم حالتهم يتورطون في أعمال غير مشروعة، فيصبح دور الهجرة

تكثيف عمل ونشاط الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية ،ومن هنا نصل إلى أن الهجرة هي بذرة أولى لمختلف الإشكاليات الأمنية، وتصبح منطقة المتوسط مصنعا ومستقبلا لهاته الخاطر في نفس الوقت.

5. يرجع سبب تردي الوضع الأمني في المتوسط إلى عوامل داخلية تتمثل بالأساس في ضعف العملية الاقتصادية وإنعدام آليات التنمية الاقتصادية بضعف المنظومة المالية والصناعية ومعظم دوله تقوم على إقتصاديات ريعية، بالإضافة إلى فشل الأنظمة السياسية وإفتقارها للمعايير الديمقراطية في التمثيل، أما العوامل الخارجية ترجع لمختلف التغييرات في النظام الإقتصادي العالمي والتحول في طبيعة العلاقات بين الفواعل الدولية، والإرتفاع في القوة التنافسية بين القوى الكبرى على المنطقة بإعتبارها مجال تقاطع لمصالحها الحيوية ، كل هاته العوامل انعكست على دول الضفتين بشكل جلي يظهر من خلال أن دول شمال المتوسط شددت في خطابها لمواجهة الإرهاب والهجرة غير شرعية خاصة عن طريق سن قوانين تنظيمية وفرض اساليب وضعت من خلالها دول جنوب الضفة في حرج كبير، وضغط لدفعها نحو التغيير ضمن أطروحة "التهديد القادم من الجنوب".

6. إتخذت دول المتوسط لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها آليات متنوعة في شكل مبادرات للتعاون والشراكة، من أجل إدارة مواجهة التحديات الأمنية على أساس أن التوترات الإجتماعية والمشاكل الاقتصادية الجنوبية مصدر لتهديد الأمن الأوروبي، تم بالإعلان عن مشروع برشلونة للشراكة الأوروبيةمتوسطة المبني على التصور الشامل للأمن وتأسيس منظومة أمنية جهوية متوسطة التي تستدعي الإعتماد المتبادل ، لكن عدم التكافؤ في مؤسسات الأمن بين دول الضفتين، وغياب الفهم الجماعي للتحديات الأمنية والإختلاف في ثقافة الأمن السائدة ، دفع بالكتلة الأوروبية إلى إقتراح أكثر من مشروع أمني لعدم تمكّنها من تحقيق الأهداف المرجوة من كل مبادرة، وزيادة تأزم الظاهرة الأمنية في المتوسط، لأنها تعبر عن درجة كبيرة من الهيمنة الأوروبية وتبعية دول الضفة

الجنوبية لها، فإتخذت العلاقات الإقتصادية بينهما نوعا من الإمتداد للعلاقات ذات الطابع الإستعماري مما منع التطور والتنمية في جنوب المتوسط، وعرقل أي محاولة للتكامل فيما بينها، لأن سياسة الإتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط الجنوبية تسير بشكل إنفرادي العامل الذي دفع التنافس بين هاته الأخيرة بدل أن يكون عاملا للتكامل.

7. الشراكة الأورومتوسطية أسست من أجل تجاوز الإشكاليات الأمنية التي تواجهها جميع دول الحوض، ففي ظل الظروف الأمنية العالمية والتكتلات الإقتصادية الدولية الراهنة، أصبحت الشراكة هدفا إقتصاديا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة بل يخدم أكثر الدول الأوروبية، فبخصوص مبادرة "مسار برشلونة...الإتحاد من أجل المتوسط" كانت طرحا فرنسيا تهدف من خلالها إلى إعادة القيادة الفرنسية للإتحاد، إلا أن الإصرار الأوروبي ساهم في تعديل المبادرة لتصبح أكثر واقعية والتأكيد على إستمرارية جوانب الشراكة التي رسمها مسار برشلونة، واهمية العمل المشترك وفق المسارات الإقتصادية والمالية، السياسية والأمنية، والإجتماعية الثقافية، لكي لاتضيع الجهود المبذولة طوال ثلاثة عشرة عاما، لكن الأزمة السياسية التي واجهتها مختلف الأنظمة السياسية في دول الجنوب المتوسطية سقوط نظام حسني مبارك، بن علي، ونظام القذافي أظهر نقاط ضعف هيكلية في هاته المبادرة لعدم تمكنها التعامل مع التحديات الجديدة.

8. المفترض أن تحقق مختلف مسارات ومبادرات التعاون الأوروبية المتوسطية مصالح مشتركة وليس مصالح أورومتوسطية، فتكون كل الدول الأعضاء شريكة في إتخاذ القرارات بالحوار المفتوح لتقريب وجهات النظر نحو بناء تصور موحد لإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة في المتوسط، عن طريق فتح قنوات الإتصال بين الشعوب والحضارات والثقافات للقضاء على اللأمن المتوسطي، فعلى الرغم من التعدد في المبادرات تبقى الكثير من القضايا السياسية مفتوحة كالقضية الفلسطينية وقضية

الصحراء الغربية التي أعاققت بدورا تشكيل بنية إقليمية أمنية في المتوسط هدفها الأول والأساسي ضمان الوقاية من الأخطار التي ينتجها الجنوب المتوتر ضد مجتمعات الشمال.

9. تكتسي منطقة حوض المتوسط أهميتها بعد التغير في النظام العالمي بوقوعها مركز إهتمام وتجادب للقوى الكبرى والإقليمية، فالأمن في المتوسط أصبح قضية يحتل أولوية كبرى في الأجندات الأمريكية في سبيل حماية أمنها الطاقوي لأنها تعتبر المنطقة ممر إقتصادي هام للنقلات النفطية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى الموانئ الأمريكية، ولهذا تتمركز عسكريا بتوضع الأسطول السادس في البحر المتوسط إضافة للدور القيادي للحلف الأطلسي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الذي يظهر التطور الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة عبر حربها على الإرهاب والدول المارقة، ومن هنا يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت فاعل إستراتيجي له دور في هندسة البيئة الأمنية في المتوسط ينافس التواجد التقليدي الأوروبي، وهذا ما يبرهن على أن المبادرات الأمنية التي تقدمها القوى الفاعلة تقوم على إعتبارات مصلحة تخدم أمنها القومي فقط لا أمن المنطقة رغم الشعارات المرفوعة لقيام أنظمة ديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأمن الإنساني كحلول للإشكال المطروح في المنطقة.

10. تقتقر دول جنوب المتوسط إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، إذ يغيب عنهم بناء تصور مشترك للإشكالات الأمنية المطروحة في بيئتهم حتى من باب التشخيص فقط، بوضع الرهانات المشتركة فيما بينها لواقع التهديدات الأمنية التي تواجهها شعوبها وثقافتها، بإنشغالها في حماية السيادة السياسية دون تجاوز ذلك ببناء إطار أمني تعاوني مشترك، رغم توفر كل العوامل الإجتماعية اللغة والدين والتاريخ المشترك، العوامل العسكرية والإقتصادية (الثروة النفطية، مختلف الموارد الطبيعية)، التي بدورها توفر نوع من الدوافع في إنشاء منظومة تؤسس لبيئة آمنة ومستقرة، بدل الشك والريبة وتبادل الإتهامات حول التشكيك في الأبعاد العسكرية الدفاعية كما يحدث بين

الجزائر والمغرب، وهذا ما يدعو إلى الاهتمام بالأمن العسكري لدول الجوار وإهمال الأمن الداخلي الذي يقوم على توازن بين النمو السياسي والعسكري والإجتماعي .

11. التدخل العسكري لحلف الأطلسي في ليبيا يؤكد على أن الرؤية الغربية تبقي التدخل ضد أي دولة عربية وارد لمجرد تهديد أمن مصالحها، وبالتالي نلاحظ لا إستثناء لإمكانية لجوئها إلى الحل العسكري لحفظ الأمن المتوسطي، وعليه إن النظام الأمني المرغوب فيه يوازن بين المتطلبات الأمنية الأوروبية والأطلسية و الحاجيات الأمنية لدول جنوب المتوسط بشكل متوازن، في محاولة هذه الأخيرة الخروج من علاقة التبعية إلى علاقة الشريك النذّ وبناء الثقة عن طريق تكثيف الحوار القائم على الإحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، لأن بناء منطقة سلام وأمن وإستقرار جديرة بالعمل المكثف والتفاني في تحمل كل طرف مسؤوليته تجاه الآخر .

12. مستقبل المنطقة مرهون بمدى إستطاعة الأطراف في حل القضايا الشائكة ، فحوض البحر الأبيض المتوسط سيواجه المزيد من التحديات والتغيرات، ستعيد رسم سياسة تحالفات ومبادرات جديدة، لتزايد دور الفواعل الإقليمية الجديدة كتركيا خاصة مع أحداث الأزمة السورية مقابل التواجد الروسي والأمريكي والاوروبي .

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

1 - القرآن الكريم:

1. سورة النساء الآية 83.

2. سورة الأنعام الآية (80-82).

3. سورة النور الآية 55.

2. القواميس والمعاجم:

1. المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط: قاموس مطول للغة العربية، بيروت : مكتبة رياض

الصلح، 1987.

أ - الكتب :

1. أسامة الباز، الحوار السياسي الأوروبي العربي، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997

2. إمام حسين خليل، الجرائم الإرهابية، القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001.

3. بايتس غيل، النجم الصاعد (الصين :دبلوماسية أمنية جديدة)، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت :

دار الكتاب العربي، 2009.

4. بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و

الأهداف ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

5. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط (من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس) . لبنان:مركز

دراسات الوحدة العربية، 2010.

6. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي). الجزائر

:المكتبة العصرية للنشر والطباعة والتوزيع، 2005 .

7. بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية

، 1992.

8. بيليس جون، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية.تر: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات :

مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

9. جاك فونتال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد . ترجمة : محمود براهم، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
10. جونسون لويد ، تفسير السياسة الخارجية ، تر : محمد السيد سليم ، السعودية: جامعة الملك سعود الرياض ، 1986.
11. حسنين المحمدي بوادي ، دول العالم بين الإرهاب والديمقراطية ، مصر : دار الفكر الجامعي ، 2007.
12. حمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها و وسائل مكافحتها دولياً ومحلياً و عربياً ، القاهرة: دار الشروق ، 2004.
13. دورتي جيمس، باتسلغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .تر: وليد عبد الحي ، الكويت :مكتبة شركة كاظمة للدراسات والنشر ، 1985.
14. روبرت ماكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة: يونس شاهين ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1971.
15. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد العشرين، عمان: دار وائل للنشر ، 2003.
16. شربال عبد القادر ، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر ، 2009.
17. صاغور هشام ، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط ، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية ، 2010.
18. صالح بن بكر الطيار ، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ، السعودية : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004.
19. صبري فارس الهيبي ، الجغرافيا السياسية (مع تطبيقات جيوبوليتيكية) ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000
20. عامر مصباح ، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،.
21. عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، الجزائر: الشروق للنشر ، 1994.

22. عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006.
23. عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
24. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979.
25. علي الحاج ،سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
26. عماد جاد، حلف شمال الأطنطي في بيئة أمنية مغايرة، ط2، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.
27. فرانكو ريتزي، المتوسط ونزاعاته (تاريخ حوار لم يكتمل). ترجمة : نجم أبو فاضل، لبنان:مركز النشر والتوزيع جامعة الروح القدس، 2005.
28. كريم مصلوح ، التعاون والتنافس في المتوسط ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
29. مارتن غيفيش وآخرون، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
30. مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ، الجزائر: شركة باتتسيت ،2005.
31. محمد أزهر السمّاك ، دراسات في الموارد الإقتصادية، الموصل :جامعة الموصل ، 1978.
32. محمد الصالح المفسر ، الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة،العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز دراسات العربي الأوروبي،1997.
33. محمد جمال المظلوم ، الأمن غير التقليدي ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012.
34. محمد شلبي ، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة ، الجزائر: منشورات العلوم السياسية والاعلام ، 2004.
35. محمد صديق يوسف ، الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة، الجزائر: دار المعرفة، 1998.

36. محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1999.
37. مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ظل القانون الدولي العام ، القاهرة: دار الكتاب القانوني ، 2009.
38. مصباح زايد عبيد الله ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. طرابلس: دار الرواد، 2002.
39. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي 2004، تر :حسن حسن وآخرون بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
40. مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت : دار السلاسل، [ب ، س، ن].
41. منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب دراسة فقهية في التشريع الجنائي الإسلامي ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.
42. وايت برايان ، ليتل ريتشارد وآخرون ، قضايا في السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- ب- الدوريات :
43. أسامة فاروق مخيم ، " تعريف الدولة المتوسطة ، دراسة الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية". السياسة الدولية ، عدد 129 ، جويلية 1997.
44. الفكر البرلماني ، " من الأمن العسكري إلى الأمن الشامل " ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر : مجلس الأمة، العدد السادس ، جويلية 2004.
45. باسم راشد، " دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي " ، سلسلة أوراق، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية ، العدد 09 ، 2013.
46. باسماعيل عبد الكريم، " التدخل العسكري لحلف الناتو في الوطن العربي ". دفاتر السياسة والقانون .العدد الثاني عشر .2015.
47. جان بيار فيليو، " هل تصبح القاعدة إفريقية في الساحل ". تر:برنامج كارينغي للشرق الأوسط ، أوراق كارينغي .العدد 112. ماي 2010.

48. جوزيف رامز أمين، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، مجلة آفاق الإفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، العدد 15، 2003.
49. حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والأستراتيجيات الكبرى حول سياسة عربية بحر متوسطية". قضايا عربية، عدد 04، 1980.
50. حروري سهام، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية". مجلة المفكر. العدد الثامن.
51. حسون محمد، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي". مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية. العدد الثاني. 2010.
52. حسين حافظ طالب، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة". دراسات دولية. العدد 46.
53. خالد الدخيل، "الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي أن نفهم الإنحياز الأمريكي؟"، شؤون عربية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربي، العدد 111، 2002.
54. خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وإنعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، الفكر السياسي، العدد 15، 2008.
55. زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.
56. سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة". مجلة الباحث. العدد التاسع.
57. الشاهد البوشيخي، "مفهوم الأمن في القرآن الكريم"، مجلة حواء: اسطنبول، العدد 13، 2015، متحصل عليه من الموقع: <http://www.hiramagazine.com> بتاريخ 2016/02/25، على الساعة : 23:16.
58. طويل نسيم، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط". مجلة المفكر. العدد الثامن.
59. عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (ب.م.ن.):، دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، (ب.س.ن.).

60. عبد الناصر جندلي ، " النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات مابعد الحرب الباردة "، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، 2010.
61. عبد النور بن عنتر ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية ،العدد 160،أفريل 2005.
62. محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الأطلسي وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الثاني ، 2010.
63. محمد صابر عنتر، "الأمن والبحر الأبيض المتوسط : تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي" ، القضايا العربية، العدد الرابع ، 1980.
64. محمد صفي الدين أبو العز، "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط" . المستقبل العربي ، عدد 07، ماي 1979.
65. مهدي شحاتة، " أوروبا في الشرق الأوسط (الشراكة الأورومتوسطية : مقاربات خجولة)"، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، ربيع 2009.
66. ميشال أبو نجم، "الإتحاد من أجل المتوسط يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع"، الشرق الأوسط ، العدد 10816، جويلية 2008.
67. نادية لتيتم ، "البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير شرعية في أوروبا"، مجلة السياسة الدولية ، العدد183، 2011.
- ج - الدراسات غير المنشورة:**
68. بالة عمار، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير . (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة) ، 2011/2012 .
69. برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر).2008/2009 .
70. بعيرة جمال، العامل الإقتصادي في سياسة الصين الدولية فترة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير،(قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، 2013/2014.

71. بوهراوة نسيمه ، دور الفواعل اللادولالية في ديناميكيات التعاون في المتوسط - دراسة حالة : المنتدى المدني المتوسطي، رسالة ماجستير . (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2008/2007.
72. جمال طيبي ، "البعد التعاوني في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي - السياسة الأوروبية للجوار أنموذجا-" رسالة ماجستير ، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام والإتصال ، جامعة الجزائر 3)، 2012/2011.
73. حمدوش رياض ، الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية - الألمانية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر).2003/2002.
74. خديجة لعريبي ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، رسالة ماجستير .(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق العلوم السياسية .جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2014/2013.
75. رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط ، رسالة ماجستير ، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر)، 2009/2008.
76. ريمة كاية ،"العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2011/2010.
77. زهيرة حواس ،الحوارات الأمنية في المتوسط :إحتواء أم إطار لهندسة إقليمية - دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي ، رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة)،2012/2011.
78. العايب، أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006، أطروحة دكتوراه،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3)، 2008.
79. عزيز نوري ، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2012/2011.

80. فريجة لدمية ، "استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة . الهجرة غير الشرعية أنموذجا . " رسالة ماجستير . (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة).2010/2009.
81. ليندة عكروم، تأثير التهديدات الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010.
82. اليامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5 .رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر) .
د- المواقع الإلكترونية:
83. برقوق إمحند، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط" ، المتحصل عليه من الموقع :
<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>
بتاريخ:05/10/2015 .
84. زقاغ عادل ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"
المتحصل عليه : : <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>
بتاريخ : 2015/10/05.
85. خديجة عرفة ، الأمن الإنساني ، متحصل عليه من الموقع
www.humensecurity.chs.org:
86. إحصائيات منظمة أوبك سنة 2015 ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/146.htm بتاريخ 2016/03/19
على الساعة 19:49.
87. هاني السباعي ، تعريف الإرهاب في المنظمة الغربية ، متحصل عليه من الموقع :
www.aljazeeraatalk.net بتاريخ 2016/03/11 ، على الساعة 21:44.
88. التعاون الدولي بمثابة حجر الزاوية في مكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الإيطالية ،
متحصل عليه من الموقع : http://www.esteri.it/MAE/ar/politica_estera بتاريخ
2016/03/14: ، على الساعة 20:48.

89. هبة برس ،المخابرات الروسية تكشف خطة "داعش" " والقاعدة" لمهاجمة أهداف بحرية
انطلاقاً من المغرب، متحصل عليه من الموقع : <http://www.hibapress.com/details-38757.html> بتاريخ: 2016/03/14 ، على الساعة 21:03 .
90. نور الدين الفريضي ،"الهواجس الأمنية لأوروبا الموحدة"، متحصل عليه من الموقع:
[www.swissinfo.ch /ara/archive.html](http://www.swissinfo.ch/ara/archive.html) ، بتاريخ: 2016/03/10. على الساعة 18:20.
91. محمد بسيوني عبد الحليم ، السيطرة المفقودة : شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية – التونسية المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة، متحصل عليه من الموقع :
<http://rcssmideast.org/Article/3321/%D8> بتاريخ: 2016/03/26 على الساعة: 22:04.
92. لبنى نعيم ، الأمن البيئي ، متحصل عليه من الموقع :
<http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025> بتاريخ: 2013/03/29 على الساعة: 22:17.
93. لبيب فهمي ، بناء الديمقراطيات المستدامة على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي .
متحصل عليه من الموقع : <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews> بتاريخ: 2016/03/21.
94. إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط"، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، أكتوبر 2007، ص 17 متحصل عليه من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Search.aspx?Text=%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA>
95. عبدالجليل زيد المرهون، "روسيا تعود إلى البحر المتوسط"، جريدة الرياض، العدد 14522، مارس 2008، متحصل عليه من الموقع: <http://www.alriyadh.com/329870> بتاريخ: 20 أبريل 2016 ، على الساعة: 20:25.
96. وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، أبريل 2012 ، متحصل عليه من الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html> بتاريخ: 26 /11/ 2015، على الساعة: 14:40.

97. العلاقات الروسية الإسرائيلية : متحصل عليه من الموقع :
<https://arabic.rt.com/news/al/linfo> بتاريخ: 2015/12/17.
98. شوفي مريم، "التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، الحوار المتمدن. العدد 4340
 2014/01/20. متحصل عليه من الموقع
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396778>:
 بتاريخ 216/03/07. على الساعة 00:31.

هـ - الملتقيات:

99. منيرة بلعيد ، الديناميكات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر كفاعل في المنطقة، مداخلة في الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط ، قسنطينة 30/28 أبريل 2008.
100. جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن ..من الوطني إلى الإنساني ،الجزائر : مداخلة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط ، قسنطينة ، 30/29 أبريل 2008.
101. غادة علي موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية ، الأردن : مداخلة في مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية، 15/14 مارس 2005 . متحصل عليه من الموقع : <http://www.unesco.org/securopax>. بتاريخ: 2016/03/05.
102. مصطفى ينون، المسألة الأمنية في منطقة البحر المتوسط ، الجزائر : مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، 30/29 /أفريل 2008.
103. عبد الجبار شعبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، الجزائر : الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، جامعة قسنطينة، 2008.
104. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأروومتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، الجزائر، 8-9 ماي 2004.
105. محمد أمين أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الجديدة للمتوسط"، الملتقى الدولي حول الأمن والجزائر في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

و - التقارير:

106. منذر سليمان ، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته ، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، 2008/06/05. متحصل عليه من الموقع <http://www.achr.eu/art381.htm>: بتاريخ : 2016/02/26 ، على الساعة 14:38.
107. وكالة البيئة الأوروبية ، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط ، لوكسمبورغ: مكتب الإصدارات الرسمية للإتحاد الأوروبي، 2006.
108. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي للإقليم المتوسطي SAB BIO ، مركز الأنشطة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

باللغة الأجنبية:

A-Les Livres :

1. Anne Marie Slaughter, International Relations Principal theories, Wolfrem, Oxford university press, 2011.
2. Barry Buzan, People, state, and fear, the national security problem in the International relation. London: wheat sheaf, 1983.
3. Benantar Abdennour , Les Etats – Unis et le Maghreb (Regain d'intérêt?) , Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, Alger, 2007.
4. Bertrand Badie and others, International encyclopidia of Political Science , Los Anglos : SAGE publication, 2011.
5. Commision des communautés européennes, « La communauté , méditerranéennes et le moyen – Orient » , Bruxelles : Commision des communautés européennes, 2001.
6. Dario Batistella , Theories des relation internationales, 2^{eme} edition, Paris: press de science politic.

7. Francis N Botchway, Natural resource investment and Africa's development (new horizons in environment and energy), Cheltenham: Edward Elgar publishing.
8. Jeff Pugh, Democratic peace theory (A review and evaluation), Combing: CEMPROC series, 2005.
9. John Mearns, The tragedy Of great power politics , New York : Norton and company, 2003.
10. Katy MC Adam and others, Dictionary of Politics and government. 3ed. (Italy : Bloomsbury. 2004).
11. Marie Claude Semoutset des autres , Dictionnaire des relations Internationales , 3^{eme} edition, Paris: edition Dalloz , 2008.
12. Micheal Doyle, Peace liberty and democracy (realists and liberals contests) , United Kingdom, Oxford university press, .
13. Mohieddine Hadhri, La Méditerranée et le monde arabo-méditerranéen aux portes du XXI^e siècle (choc de cultures ou dialogue de civilisation?), Tunis : centre de publication Universitaire, 2004.
14. Moulay Belhamissi , Marine et marins d'Alger (1518-1830) , Alger : bibliothèque nationale, 2003.
15. Murrielle Delaport , La politique étrangère Américaine depuis 1945 , France: édition complexe, 1996.
16. Ole Waever, securitization and desecuritization On Security , New York: Columbia University Press, 1998.
17. Oxford university press; Oxford word power. (New York : database right oxford university press. 2016).

18. Richard Cooper, Sino – European economic relations, United States: Weatherhead center for international affairs, Harvard University, June 2005.
19. Sophia Mappa, La coopération internationale face au libéralisme, (s.l.i): Edition Dis.Ibn Khaldoun, 2004.
20. The university of Cambridge , Cambridge advance learner's Dictionary.(united Kingdom: Cambridge university Press), 2003.

B- Les revues et les périodiques :

1. Alvaro de Vasconcelas , " La nouvelle Europe et la méditerranée occidentale" , revue de l'OTAN , N 05, 1991.
2. Aomar Baghzouz, "Les relations Euro–Maghrébines dans le processus de Barcelone: Bilan et perspectives", Europe et Maghreb(voisinage immédiat, distanciation stratégique), Algérie:CREAD, Septembre 2010.
3. Azzam Mahjoub , « La politique européenne de voisinage :un dépassement du partenariat euro–méditerranéen », politique étrangère, CAIRN.info ,Automne 2005.
4. Barry Buzan , "new patterns of global security in the twenty– first Century", international affairs, N 03, 1991.
5. Elizabeth Johanson–Nogués, "Is the EU's Foreign Policy Identity an Obstacle? The European Union the Northern Dimension and the union for mediterranean", European political Economy review, N°09, 2009.
6. Emmanuel Dupuy, "Le Processus de Barcelone: une Union pour la méditerranée", Les cahiers de l'Orient, N°91, Juillet 2008

7. Henry Laurens, " La France, L'Angleterre et les Etats-Unis dans la Méditerranée et le monde arabe", Relations Internationales, N°87, automne 1996.
8. Samir gharbi, "L'Union pour la Méditerranée dans tous ses Etats", Jeune Afrique, N°2478, 2008.
9. Sébastien Abis , « Les dynamiques démographiques en Méditerranée », centre international de hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes. N 11.
10. Thiery Balzaq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale », La revue internationale et stratégique, n 52 .2004.

C- Les sites web:

1. <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/s%C3%A9curit%C3%A9/71792>.
2. United nation Environment Programme Mediterranean Action Plan for the Barcelona Convention, A Strategic Action Plan to reduce land-based pollution in the Mediterranean , from : <http://www.unepmap.org/index.php?module=content2&catid=001017003>, in 02/04/16, at 21:27.
3. Pierre Verluise, "L'Union pour la Méditerranée : quel bilan d'étape?", Actualités Européennes, N°35, Juin 2010. a site web: http://www.iris-france.org/docs/Kfm_docs/2010-05-ae35.pdf.
4. the national security strategy of United State of America 2002. from: <http://www.rand.org/topics/national-security.html?gclid=CIPNye7otswCFcG6Gwod6DwPRQ>. At 30/04/2016, 18:42.

5. Owen Matthews, "Russia, making moves in the Middel East",
Newsweek, N21 Febrary 2007,from:
<http://europe.newsweek.com/> .
6. Anna Porshchevkaya, "How to Judge Putun's trip to Egypt",
Policy Analysis: The Washinton institute, N2368, Febrary
2015.from: [http://www.washingtoninstitute.org/policy-
analysis/view/how-to-judge-putins-trip-to-egypt](http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-judge-putins-trip-to-egypt) ,at 03/05/16
,19:28.
7. Nicolai Kovalsky security considerations in the mediterranean
and the middel east": a
<http://mercury.ethz.ch/.../Security+Considerations+in+the>
2016/04/12.

D- Séminaire:

1. Félix Sanz ,"La Prolifération de Forums pour le Dialogue
méditerranéen:la place de L'OTAN" ,La 6^{eme} séminaire international
sur la Sécurité et la defense en Méditerranée ,sécurité
humaine,Barcelone:fundatcion CIDOB edition,2008.

E- Les déclarations

1. Déclaration De Barcelone, la conférence euroméditerranéé,novembre
,1995.

abstract

The mediterranean sea possesses a distinctive geostrategic position in the world politics, since it brings a large number of the countries, and because of its centrality of the world vital field, and its possession of the energy wealth, as well as its historical and commercial and civilizational importance, were this maritime submitted since the ancient era to the competition of the great powers, especially in the period of the cold war between the east and the West poles.

The importance of this space has increased with the collapse of the bipolarity, where it became a line of confrontation of a new geostrategic challenges in a world without borders, where these transformations generated a new concepts of the security, taking into account the emergence of the new dimensions of the security which coincided with the emergence of a new security threats across national boundaries, such as terrorism, organised crime and illegal immigration and environmental pollution, arriving from the southern Mediterranean countries, where these countries couldn't be able to face alone.

On this basis, the north countries of the Mediterranean sea had built a global strategies to fight against these new threats which include all the countries of the Mediterranean sea. but, the outcome of the these strategies were not at the required level. since, they came by formal solutions which did not affect the reality and the depth of the problems of the security in the Mediterranean sea.

المخلص

يمتلك البحر الأبيض المتوسط موقع جيواستراتيجي في السياسة العالمية، نظرا لأنه يجمع عددا كبيرا من الدول، وبسبب دوره المركزي في مجال حيوي العالم، عبر امتلاكه لثروات الطاقة، وكذلك التاريخية والتجارية و أهمية حضارية، كانت هذه الأهمية البحري قدمت منذ عهد القديم للمنافسة من القوى العظمى، وخاصة في فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب القطبين . وقد زادت أهمية هذا الفضاء مع انهيار الثنائية القطبية، حيث أصبح خط المواجهة من التحديات الجيو استراتيجية جديدة في عالم بلا حدود، حيث ولدت هذه التحولات مفاهيم جديدة للأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار ظهور أبعاد جديدة للأمن والتي تزامنت مع ظهور تهديدات جديدة أمنية عبر الحدود الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي، والقادمين من دول جنوب المتوسط، حيث هذه الدول لا يمكن أن تكون قادرة على مواجهة وحده .

على هذا الأساس، فإن دول شمال البحر المتوسط ببناء استراتيجيات عالمية لمكافحة هذه التهديدات الجديدة التي تشمل جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولكن، كانت نتيجة هذه الاستراتيجيات ليس على المستوى المطلوب. لأنهم أعطوا حلول هيكلية التي لم تؤثر على واقع وعمق مشاكل الأمن في البحر الأبيض المتوسط .

فهرس المحتويات

| | |
|--------|--|
| 10-1 | مقدمة |
| 11-10 | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة |
| 12 | المبحث الأول : التصور المفاهيمي والنظري للأمن |
| 16-12 | المطلب الأول : مفهوم الأمن التقليدي والجديد |
| 33-16 | المطلب الثاني: المقاربات النظرية التقليدية والجديدة للأمن |
| 34 | المبحث الثاني :منطقة البحر الأبيض المتوسط بين المفهوم الجغرافي والإستراتيجي |
| 36-34 | المطلب الأول : المفهوم الجغرافي لحوض المتوسط |
| 40-36 | المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط |
| 42-41 | خلاصة الفصل |
| 44-43 | الفصل الثاني : التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي |
| 45 | المبحث الأول : واقع التهديدات الأمنية في المتوسط |
| 54-45 | المطلب الأول : الإرهاب والجريمة المنظمة |
| 58-54 | المطلب الثاني : الهجرة غير شرعية |
| 63-58 | المطلب الثالث: التهديدات البيئية |
| 64 | المبحث الثاني : عوامل و أسباب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط |
| 71-64 | المطلب الأول : العوامل والأسباب الداخلية |
| 74 -71 | المطلب الثاني : العوامل و الأسباب الخارجية |
| 78-74 | المطلب الثالث : تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على دول المتوسط |
| 80-79 | خلاصة الفصل |
| 82-81 | الفصل الثالث : التعامل الدولي والاقليمي مع التحديات الامنية في المتوسط |
| 83 | المبحث الأول: الإستراتيجية الأوروبية لمتوسطية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة |

| | |
|----------|--|
| 90-83 | المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة) |
| 99-90 | المطلب الثاني : السياسة الأوروبية للجوار |
| 103 -99 | المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط |
| 104 | المبحث الثاني : الأبعاد الأمنية لسياسات القوى الكبرى و المساعدة في الفضاء المتوسطي |
| 116 -104 | المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط |
| 123 -116 | المطلب الثاني : الإستراتيجية الروسية في المتوسط |
| 130 -123 | المطلب الثالث : الإهتمام الصيني بالمتوسط عن طريق المدخل الإقتصادي |
| 132 -131 | خلاصة الفصل |
| 137 -132 | الخاتمة |
| 152-138 | قائمة المراجع |
| | الملخص |